Mémoire

Présenté par

MUSTAFA SASSI BELGASEM

UNIVERSITY OF GARYOUNIS
FACULTY ECONOMICS
BENGASI LIBYA

D.I SCLOSURE IN FINANCIAL STATEMENTS PUBLISHED BY LIBYAN COMPANIES OWNED BY THE SECRETARIAT OF STRATEGIC INDUSTRIES

Année académique :

2006-2007

16 MARS 1993

CODESRIA Documentation and Information Centre - CODICE

12.09.00
BEL
5997

UNIVERSITY OF GARYOUNIS
FACULTY OF ECONOMICS
BENGHAZI - LIBYA

DISCLOSURE IN FINANCIAL STATEMENTS PUBLISHED BY LIBYAN COMPANIES OWNED BY THE SECRETARIAT OF STRATEGIC INDUSTRIES

A THESIS

SUBMITTED TO THE ACCOUNTING DEPARTMENT
FACULTY OF ECONOMICS
UNIVERSITY OF GARYOUNIS

IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE
MASTER'S DEGREE IN ACCOUNTING

Programme de Petites Subventions
ARRIVEE
Enregistré sous le n° 1151
Date 23 JAN. 1993

BY

"MUSTAFA SASSI BELGASEM"

ADVISORY COMMITTEE

DR. EL KILANI A. EL KILANI	CHAIRMAN
DR. IDRIS A. SHETEWI	MEMBER
DR. YOUNIS M. AHSHAD	MEMBER

CODESRIA-LIBRARY

CODESRIA, B.P 3304
DAKAR (SENEGAL).

DEAR SIRS,

I'D LIKE TO THANK YOU VERY MUCH FOR YOU GRANT TOWARDS COMPLETING MY M.A THESIS AT GARYOUNIS UNIVERSITY,BENGHAZI,LIBYA .

NOW THAT I FINISHED THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE,I FIND MY SELF DEEPLY THANKFUL AND APPRECIATIVE TO YOU.

PLEASE ACCEPT MY VERY BEST WISHES .I WILL BE LOOKING FORWARD TO HEARING FROM YOU VERY SOON .

SINCERELY ,

CODESRIA - LIBRARY

ABSTRACT

The published financial statements are the main source of data and information needed for proper decision-making by various bodies such as Trade Unions, Credit Corporations (i.e. Banks), and state departments responsible for planning and control such as the Economic Planning Secreteriate, and Tax department. These organs need proper data and information in order to form reliable economic planning, to formulate practical studies and to collect state revenues. This may be achieved through reading financial statements applying general type information.

Hence the significance of this study is self expalained. The study has been organized in seven chapters:-

Chapter One: is an introduction for the study, its problem, purpose, and organization.

Chatper Two: discusses the nature and significance of disclosure.

Chapter Three: is an overall review of the types of disclosure.

Chapter Four: is a brief discussion of the legal aspects in regard to disclosure in Libya.

Chapter Five: is an overview of the methodology of the empirical study.

Chapter Six: is an analysis of the data concerning the society of the study. Through the results of this analysis, the hypotheses to this study were tested.

CODESRIA - LIBRARY

Chapter seven: is a presentation of the main results and recommendations These results are:

a- *The study has accepted the sub-hypothesis which states that most of the firms prepare financial statements.*

b- *The study has rejected the sub-hypothesis which states that most of the firms present all required information and defire all the termonology used.*

c- *The study has rejected the sub-hypothesis which states that most of the firms attached informatoin between practice to financial statements.*

d- *The study has rejected the sub-hypothesis which states that firms concentrate on notices attached to financial statements.*

e- *The study has accepted the sub-hypothesis which states that companies attach additional statements, schedules and lists to financial statements.*

f- *The study has accepted the sub-hypothesis which states that companies attached the auditor report with published financial statements.*

g- *The study has rejected the sub-hypothesis which states that companies attached a Board of Directors report with published statements.*

The above-listed results show that the types of disclosure being presently followed is not as it should be. Thus; in order to eliminate such short-comming the study has recommended, the followings:

CODESRIA - LIBRARY

1- *There should be a formal agency to be responsible for controlling the types and elements of disclosure as applied in preparation of financial statements and to enforce the application of generally accepted accounting principles and other accounting rules as stated by Libyan laws and regulations.*

2- *The publication of financial statements according to time limit as stated by laws.*

3- *Educating the society in general and the government authorities regarding the accounting role in decision making.*

4- *Preparation of delayed financial statements as soon as possible.*

CODESRIA - LIBRARY

جامعة قاريونس
كلية الاقتصاد ـ قسم المحاسبة
بنغـــازى

الافصاح فى القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الليبية التابعة لامانة الصناعات الاستراتيجية

اعداد
مصطفى ساسى ابوالقاسم افتوحة
بكالوريس محاسبة ـ كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس
خريف 1980م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الاجازة العالية (الماجستير)
فى تاريخ 1401/12/3 ور ٠ الموافـــــــــــق 1992/6/4م
بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد
جامعة قاريونس

ربيع 1992م

CODESRIA - LIBRARY

جامعة قاريونس
كلية الاقتصـــــــــاد
قسم المحاسبـــة

الافصاح فى القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات التابعة لامانة الصناعات الاستراتيجية

اعداد
مصطفى ساسى ابوالقاسم افتوحة

CODESRIA - LIBRARY

اللجنة المشرفة

1ـ د٠ الكيلانى عبدالكريم الكيلانى
2ـ د٠ ادريس عبدالسلام اشتيـــوى
3ـ د٠ يونس محمد حشـــــــاد

توقيعاتهم

مشرفا
عضوا
عضوا

- يعتمدالامين المساعد للشئون العلمية بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

CODESRIA - LIBRARY

شكـــر وتقديـــــر

الحمـــد للّـه الذي علّم الانسان مالم يعلم ، والصلاة والسلام علـى من بعـــث شاهـدا ومبشرا ونذيـرا وداعيـا الى اللّـه باذنـه وسراجا منـيرا .

أما بعـد فأوجـه جزيل شكـــري وعظـيم امتنانـي الى اساتـذتـي الكـــــرام ، الدكتور الكيلاني عبدالكريم الكيلاني ، والدكتور ادريس عبدالسلام اشتيوي ، والدكتـــور يونس محمد حشاد ، الذين كان لتوجيهاتهم السديـدة ورعايتهم الدائبة اثناء اعـــدادي هـذا البحث وانجازه أفضـل التشجيع وأعمـق الاثـر . كما اتوجه بشكري ايضا الـى جميـع زمـلائي بكلية المحاسبة بغريان والمعهد العالي للادارة والاعمال المصرفية بطرابلـــس سابقـا ، لما قدموه لي من عون وما ابـدوه من مساعدة حتى اينعت ثمار جهودي في هـــذه الرسالة . وأسجـل بالتالي جميل العرفان للاخوة العاملين بشعبة الدوريـات بالمكتبـــة المركزية ـ جامعة قـاريونس ، ومكتبة كلية الاقتصاد ، ومركز بحوث العلوم الاقتصاديـــة والجهاز الشعبي للمتابعة (شعبة المتابعة الماليـة) في كل من طرابلس وبنغازي لمـا يسّروه لي من خدمات وما حفوني به من رعايـة في سبيل الحصول على المعلومات الـــتي اقتضاها هذا البحث ، والى كل من مدّ لي يـد العون والمساعدة .

واخـيرا فالـى والدي ووالدتي واسرتي والى جميع افراد عائلتي أوجـه لهـــم مـــن خـلال هذا البحث كل الحب والتقدير على مابذلـوه معي من صبر وما أحاطونـــي بـــه مـــن مساعدة كان لهما نعم الاثر في درب الحياة الطويـل وفي مواصلة دراستي .

الباحـــث

CODESRIA - LIBRARY

المحتويـــــــات

الصفحـــــة

شكـــر وتقديـــــر ..... أ
المحتويـــــات ..... ب
قائمة الجـــداول ..... هـ
قائمة الاشكـــال ..... و
ملخـص الدراســة ..... ز

الفصـل الاول : مقدمـــــة

1 ـ 1 عـــــرض عام 1
1 ـ 2 مشكلة الدراسة 3
1 ـ 3 هـدف الدراسة 5
1 ـ 4 أهمية الدراســة 6
1 ـ 5 فكرة عامة عن منهجية الدراسة 7
1 ـ 6 فرضيات الـدراســة 8
1 ـ 7 نطـاق وحدود الدراسة 9
1 ـ 8 تقسيمات الدراســـة 9

الفصـل الثاني : طبيعة واهمية الافصـــــاح :

2 ـ 1 مقدمـــــــة 12
2 ـ 2 دراسة المفاهيم المتعددة للافصـاح 13
2 ـ 3 اهمية الافصـــــاح 17
2 ـ 4 دور البيانات والمعلومات في خدمة متخدي القـرارات 18
2 ـ 5 مستخدمو البيانات والمعلومات المحاسبية 22
2 – 6 **الخلاصـــــة** 28

CODESRIA - LIBRARY

الصفحـــــة

الفصل الثالث : الاساليب الاساسية للافصـــــاح :

3 ـ 1	مقدمـــــة	32
3 ـ 2	الاساليب العامة للافصـــــاح	33
3 ـ 2 ـ 1	اعداد القوائم المالية وترتيب بنودها	33
3 ـ 2 ـ 1 ـ 1	قائمة المركز المالـــــي	35
3 ـ 2 ـ 1 ـ 2	قائمة الدخـــــــــل	41
3 ـ 2 ـ 1 ـ 3	قائمة الارباح المحجـوزة	44
3 ـ 2 ـ 1 ـ 4	قائمة التغيّر في المركز المالـــي	45
3 ـ 2 ـ 2	نشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحات	47
3 ـ 2 ـ 3	المعلومات الموجودة بين الاقـــــــواس	48
3 ـ 2 ـ 4	بيان الملاحظات في الهوامـــش	49
3 ـ 2 ـ 5	القوائم والجداول الاضافيـــــة	51
3 ـ 2 ـ 6	تقرير المراجـــع الخارجـــــي	52
3 ـ 2 ـ 7	تقرير مجلـــس الادارة	53
3 ـ 3	الخلاصـــــة	54

الفصل الرابـــع : بعض الجوانب القانونية المتعلقة بالافصاح في ليبـــيا :

4 ـ 1	مقدمـــة	57
4 ـ 2	متطلبات الافصاح في اللائحـة الماليـة	57
4 ـ 3	متطلبات الافصاح في القانون التجاري	60
4 ـ 4	متطلبات الافصاح في قانون ضرائب الدخـــل	64
4 ـ 5	متطلبات الافصاح ونقابـة مهنة المحاسبة والمراجعـة	67
4 ـ 6	الخلاصـــــة	67

CODESRIA - LIBRARY

الصفحـــــة

الفصل الخامس : منهجية الدراسة العملية :

5 ـ 1 المقدمـــــة 71
5 ـ 2 فرضيات الدراسة واسلوب التحليل المتبع 71
5 ـ 2 ـ 1 فرضيات الدراســـــة 72
5 ـ 2 ـ 2 اسلوب التحليل المتبع في الدراسة 72
5 ـ 3 مجتمع الدراسة واسباب اختيـــــاره 75
5 ـ 3 ـ 1 مجتمع الدراسة 75
5 ـ 3 ـ 2 اختيار مجتمع الدراسة 76

الفصل السادس : دراسة وتحليل البيانـــــات :

6 ـ 1 تحليل البيانات واختبار الفرضيـــات 79
6 ـ 1 ـ 1 خصائص مجتمع الدراسة 80
6 ـ 1 ـ 2 القوائم المالية المعدة من الشركة 87
6 ـ 1 ـ 3 نشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحات 88
6 ـ 1 ـ 4 المعلومات المحصورة بين الاقـواس 89
6 ـ 1 ـ 5 الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية 91
6 ـ 1 ـ 6 الجداول والقوائم والكشوفات الاضافية 92
6 ـ 1 ـ 7 عناصر تقرير المراجع الخارجـــــي 94
6 ـ 1 ـ 8 عناصر تقرير مجلـــس الادارة 96
6 ـ 2 الخلاصـــــة 98

الفصل السابع : النتائج والتوصيات :

7 ـ 1 نتائج الدراسة 100
7 ـ 2 التوصيـــــات 109

قائمة المراجع 111
ملحق رقم (1) معيار عام مقترح لعناصر مؤشر الافصـــــاح 119
ملحق رقم (2) استمارة تجميع البيانات 122
ملخص الدراسة باللغة الانلجيزيـــــة .....

CODESRIA - LIBRARY

قائمـــة الجـــداول

رقم الجـــدول	عنوان الجـــدول	الصفحـــة
6 ـ 1	اعمـــــار الشركـــــات	80
6 ـ 2	تاريخ تأسيس الشركـــــات	81
6 ـ 3	التوزيع الجغرافي للشركات	82
6 ـ 4	توزيع الشركـــات حسب قيمة رأس المـــال	82
6 ـ 5	حجم الشركات ـ حسب مجموع الاصـــــول	83
6 ـ 6	توزيع شركات مجتمع الدراسة حسب عدد العاملين	84
6 ـ 7	موقف الشركات من اعداد الميزانيـة	86
6 ـ 8	القوائم المالية والحسابات الختامية المعدة من قبـــل الشركـــــات	87
6 ـ 9	نشـر التفاصيـل اللازمـــة	88
6 ـ 10	المعلومات المحصورة بين الاقواس	90
6 ـ 11	الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية	91
6 ـ 12	الجداول والقوائم والكشوفات الاضافيـــة	93
6 ـ 13	بعض العناصر الاساسية لتقرير المراجع الخارجـــي	95
6 ـ 14	الادارات المسئولة عن الشركـــات	96
6 ـ 15	عناصـر تقريـر مجلس الادارة	97
7 ـ 1	عناصر الافصاح الهامة بشأن التزام الشركات بهـا	100

CODESRIA - LIBRARY

قائمـــــة الاشكـال

رقـم الشكـــل	عنـــوان الشكـــل	الصفحـــة
3 ـ 1	عرض الميزانية في شكل حساب حـرف T	39
3 ـ 2	عرض الميزانية في شكل تقرير (أ) مختصرة	40
3 ـ 3	عرض الميزانية في شكل تقرير (ب) مفصلة	41
3 ـ 4	اعداد قائمة الدخل بالطريقة المختصـــرة	42
3 ـ 5	اعداد قائمة الدخل بالطريقة التفصيليـــة	43
3 ـ 6	قائمة الارباح المحجـــــوزة	45
3 ـ 7	قائمة التغـــيّر في المركز المالـــــي	47

CODESRIA - LIBRARY

ملخص الدراسة

تعتبر القوائم المالية المنشورة ، المصدر الاساسي لتوفير البيانات والمعلومات ، التي تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل الطوائف المختلفة ، والمتمثلة في نقابات العمال وهيئات الائتمان (**المصارف مثلا**) واجهزة الدولة المهتمة بالتخطيط والرقابة ، مثل امانة تخطيط الاقتصاد وكذلك المهتمة بجباية الايرادات مثل مصلحة الضرائب ، وهذه الطوائف تحتاج الى البيانات والمعلومات بصورة كافية ، وذلك بشكل يمكن من الاعتماد عليها لاغراض التخطيط الاقتصادي ، والاجتماعي للدولة ، واجراء الدراسات العملية واتخاذ قرارات الاستثمار من قبل المستثمرين المتوقعين ، ويتحقق ذلك بمدى توفر الاساليب العاملة للافصاح في القوائم المالية . ومن هنا تبرز أهمية موضوع هذه الدراسة ودوره في اظهار البيانات والمعلومات في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات التابعة لامانة الصناعات الاستراتيجية .

وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى سبعة فصول ، تضمن الفصل الاول عرضا لمشكلة الدراسة وبيانا لاهمية الدراسة واهدافها ، وتم في الفصل الثاني بيان طبيعة واهمية الافصاح . أما الفصل الثالث فقد تناول الاساليب الاساسية للافصاح في القوائم المالية ، وفي الفصل الرابع استعرض بعض الجوانب القانونية المتعلقة بالافصاح في ليبيا ، وفي الفصل الخامس استعرض بيان لمنهجية الدراسة العملية ، وفي الفصل السادس استعرض دراسة وتحليل البيانات الخاصة بمجتمع الدراسة ، ومن خلال نتائج التحليل لهذه البيانات تم اختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة . وتناول الفصل السابع اهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها . حيث كانت النتائج كمايلي .

(1) تم عدم رفض الفرضية الفرعية المتعلقة باعداد القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات ، حيث ان نسبة **100 %** من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة) تقوم باعداد تلك القوائم المالية .

(2) تم عدم قبول الفرضية الثانية المتعلقة بنشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحات المستخدمة ، حيث ان نسبة تطبيق هذا الاسلوب **36 %** تقريبا وهذا يدل على وجود نسبة متوسطة لتطبيق اسلوب نشر التفاصيل اللازمة .

(3) تم عدم قبول الفرضية الثالثة والمتعلقة بوجود المعلومات المحصورة بين الاقواس ، حيث ان نسبة تطبيق هذا الاسلوب **39 %** تقريبا . وهذا يدل على وجود قصور في تطبيق هذا الاسلوب .

CODESRIA-LIBRARY

(4) يـتم التركيز على الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية والمتعلقة بشرح السياسات المحاسبية والملاحظات الاخرى الهامة حيث ان نسبة تطبيق هذا الاسلوب 43٪ تقريبا ، وعليه فانه تم عدم قبول هذه الفرضية .

(5) يتم التركيز على الجداول والقوائم والكشوفات الاضافية ، حيث ان نسبة 100 ٪ تقوم باعداد قائمة الاصول الثابتة وتواريخ شرائها واعداد كشف المصرف بنسبة 100 ٪ ونسبة 100 ٪ خاصة بجدول الاعتمادات المستندية ونسبة 100 ٪ خاصة بجدول اصول تحت التكوين ، وهناك نسبة تتراوح من 29 ٪ ـ 94 ٪ خاصة بجداول والكشوفات الاضافية الاخرى وبذلك تم عدم رفض الفرضية المتعلقة بالجدول والكشوفات الاضافية .

(6) يـتم اعداد التقرير من قبل المراجع الخارجي ويتضمن العناصر الاساسية والمتعلقة بضرورة تطبيق المباديء المحاسبية ورأي المراجع ، والثبات في اتباع السياسات المحاسبية واظهار المعلومات الاخرى التي يرى المراجع ضرورة اظهارها . وعليه فانه تم عدم رفض هذه الفرضية المتعلقة بوجود تقرير المراجع الخارجي برفقة القوائم المالية .

(7) اعداد تقرير مجلس الادارة ، حيث يكون متضمنا لكافة العناصر الهامة لاعداد هذا التقرير ولكنه غير مرفق بالقوائم المالية وبذلك تم عدم قبول الفرضية المتعلقة بتقرير مجلس الادارة .

ومن النتائج السابقة نستنتج أن أساليب الافصاح الواجب اتباعها عند نشر القوائم المالية ليست ظاهرة بالشكل المطلوب ، ولتلافي هذا القصور فان الدراسة توصي بعدة توصيات منها :

أولا : من ضمن التوصيات الرئيسية ماهو متعلق باقتراح معيار لعناصر واساليب الافصاح في القوائم المالية . ولقد تم الاسترشاد للوصول لهذا بالمباديء المحاسبية المتعارف عليها والقوانين السائدة في ليبيا وهيّ :

(1) اللائحة المالية العامة الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة .
(2) القانون التجاري الليبي .
(3) قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م .

ويحتوي الملحق رقم (1) على الخطوط العريضة لهذا المقترح .

CODESRIA - LIBRARY

ثانيا : اعداد القوائم المالية في وقتها المناسب وذلك يتطلب الاتي :

(1) ضرورة تبني مباديء محاسبية تحكم اعداد واظهار القوائم المالية ، وذلك بتشكيل لجنة من الجهات ا لمسئولة ذات العلاقة ، وهذه اللجنة تتكون من عدة تخصصات منها المالية والادارية والقانونية .

(2) استخدام الحاسب الآلي في اعداد الحسابات .

(3) اجراءات متعلقة بتحمل المسئولية (قواعد السلوك المهني) .

(4) توفير العنصر البشري المؤهل .

(5) تكليف مكاتب المحاسبة باعداد القوائم المالية المتأخرة .

ثالثا : العمل على نشر الوعي المحاسبي وابراز دور المحاسبة والمراجعة في خدمة التنمية :

(1) اصدار النشرات الدورية والمجلات المتخصصة .

(2) العمل على اقامة مؤتمرات وندوات في مجال المحاسبة .

(3) المشاركة الفعلية في المؤتمرات الدولية في مجال المحاسبة .

رابعا : ضرورة مراجعة القوائم المالية من قبل جهات الاختصاص خلال فترة مناسبة حيث لوحظ التأخير في عمليات المراجعة ولهذا يوصي بالاتي :

(1) زيادة المحاسبين بالجهاز الشعبي للمتابعة .

(2) تشجيع العاملين بالجهاز الشعبي للمتابعة .

(3) التعاون مع مكاتب المراجعة الخاصة في مراجعة القوائم المالية .

CODESRIA - LIBRARY

الفصـــل الاول

مقدمـــة

1 ـ 1 عـرض عـام :

تطـور مفهوم المحاسبة عبر مراحل تاريخية مختلفة ، حيث عرفت في بدايـــــة ظهورها بعملية اثبات المعاملات المالية في الدفاتر ، ثم تطور تعريفها فاصبحـــت مصـدرا من مصادر توفير البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية المختلفة اللازمـــة لاتخـاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة ، وذلك لتحقيق انتاجيـــة أفضـل وآداء أدق ، وكلفة اوفر ، وانتاج نوعية اجود حتى يتم تأمين استمرارية الوحدة الاقتصاديـة (1). ولكن كيف يتم الحصول على هذا النوع من البيانات والمعلومات ؟ لكل وحدة اقتصاديـــة نظام محاسبي متبع ، تكون القوائم المالية في المخرجات الرئيسية به ، وتمثل تلـــك القوائـم الوسيلة الرئيسية لتقديم البيانات والمعلومات اللازمة عن تلك الوحدة الاقتصادية الى الطوائـف المختلفة لاتخاذ قرارات تتعلق بهذه الوحـدات .(2)

وبالتالي فان القوائم المالية المنشورة هـي بمثابة النافذة التي يطل منهـــــا مستخدمو القوائم المالية على الوحدات الاقتصادية الناشرة لتلك القوائم وبالقدر الـذي تتزايد فيه اهمية هذه البيانات والمعلومات ، تتزايد فيه ضرورة عرضها بشكل يمكن مـن فهمها وتفسيرها من قبل الطوائف المختلفة ، وذلك للحصول على مؤشرات مفيدة حـــول آداء هذه الوحدات بهدف استخدامها في اتخاذ قراراتهم .(3)

وفـي هـذا الخصوص ، فان عملية اعداد وعرض القوائم المالية ، تعتمد في الاسـاس على مجموعة من المباديء المحاسبية المتعارف عليها ، والتي من ضمنها مبدأ الافصـــاح وذلك في اطار نظرية المحاسبة ويشير مبدأ الافصاح الى ضرورة ان تشتمل القوائم الماليـة على بيانات ومعلومات كافية لاحتياجات مستخدمي القوائم الماليـة .

وظهـرت أهمية هذا المبدأ خـلال سنة 1929، وذلك نتيجة انهيار ســوق الاوراق المالية في الولايات المتحدة الامريكية ، ونتيجة التضخم الذي ساد تلك الفترة ، حيـث أن القوائم المالية المعدة في ذلك الحين ، لم تكن مشتملة على البيانات والمعلومـات الكافيـة ، وبعضها يشتمل على معلومات مضللة وغير صحيحة ، مما ادى الى اتخـــــاذ قرارات غير رشيـدة ، وبناء على ذلك نادت الجهات المهتمة بذلك بضرورة اظهـــــار البيانات والمعلومات بصورة كافية وبطريقة واضحة ، وذلك لامكانية استخدامهـا فـــي اتخاذ قـرارات رشيـــدة .(4)

CODESRIA - LIBRARY

وفـــــــي هـذا الاطـار قامـت وكالـة تبـادل الاوراق الماليـــــــــــة (SEC(Securities and Exchange Commission بالاتصال بمجمع المحاسبين القانونيين الامريكي (American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) . وذلك كمحاولة لعلاج المشاكل الناجمة عن عدم اظهار البيانات والمعلومات بالقوائم المالية المنشورة بفترة الازمة ، وقد قام (AICPA) في حينها بتشكيل لجنة لهذا الخصوص ، وعلى ضوء ماتوصلت اليه تلك اللجنة قام المجمع بارسال توضيح الى (SEC) يبين فيه اهداف القوائم المالية في النقاط التالية : (5)

(1) تعريف الجمهور بأهمية القوائم المالية .
(2) جعل القوائم المالية المنشورة عن الشركة او الوحدة الاقتصادية اكثر وضوحا لاظهار البيانات والمعلومات اللازمة حتى يمكن الاعتماد عليها من قبل الطوائف المختلفة .

انّ القوائم المالية المنشورة ، تعتبر ثمرة النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية والافصاح هو لب هذه الثمرة ، ففي غياب الافصاح ، تقل منفعة القوائم الماليـــــة لمستخدميهـــا . (6)

وبناء على ماسبق توضيحه ، فان الاهتمام باساليب الافصاح والمتمثلة في اظهار البيانات والمعلومات بصورة واضحة وبطريقة مناسبة بات امرا كبير الاهمية لمستخدمي القوائم الماليـــة .

فمـــا معنى الافصـــــــاح ؟

يجـــدر بنا ان نذكر ان لفظ الافصاح يقترن بعدة الفاظ منها الافصاح الكامـــل والعادل والكافي .

حدد Hendriksen معنى كل منها في كتابه نظرية المحاسبة كما يلـي :

الافصاح الكامـــل : FULL DISCLOSURE

يعني اظهار جميع البيانـــات والمعلومات الضروريـة .

الافصاح العـــادل : FAIR DISCLOSURE

ويعني اظهار البيانات والمعلومات ، التي تخدم الطوائف المختلفة والتي تهتم بقراء القوائم المالية بصورة متساوية فلا يكون هناك تحيّز لطائفة على حساب اخرى.

CODESRIA - LIBRARY

الافصـــاح الكافـــي : ADEQUATE DISCLOSURE

ويعنـــي اظهـار الحـدّ الادنـى من البيانـــات والمعلومـــات الماليـة غـــير المضللـــة . (7)

هـــذا كما عرّفـت احـدى الدراسات مفهوم الافصاح كالاتـي : **(... اظهـــار المعلومات المالية ، سواء الكمية او الوصفية في القوائم المالية ، او في الهوامـــش والملاحظات والجـداول ، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة ، وملائمة لمستخدمـــي القوائم المالية من الاطراف الخارجية عن المشروع ، والتي لديها سلطة الحصول على المعلومات التي ترغبها ، وذلك بغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق أساسا بالاستثمار في الشركة أو منح الائتمان ، او أية قرارات اخرى لها علاقة بالمشروع على أن يتم الافصاح في الوقت المناسب دون تأخير حتى لاتصبح المعلومات عديمة القيمـــة)** . (8)

ويـــتم الافصاح في القوائم المالية باتباع الاساليب التاليـــــة :

(1) اعـــداد القوائم الماليـــة .
(2) نشر التفاصيل اللازمة ، وتعريف المصطلحـــات
(3) المعلومات الموجـودة بين الاقـواس .
(4) بيان الملاحظات اللازمة في الهوامش .
(5) بيان القوائم والجداول الاضافيـــة .
(6) تقريـــر مجلس الادارة .
(7) تقرير المحاسب القانونـــي . (9)

1 ـ 2 مشكلـــة الدراســـة :

تعتـبر القوائم المالية المنشورة المصدر الاساسي لتوفير البيانات والمعلومـات ، التي تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل الطوائف المختلفة ، والمتمثلة فـــي نقابات العمال ، وهناك الائتمان (المصارف مثلا) ، واجهزة الدولة المهتمة بالتخطيط والرقابة ، مثل امانة التخطيط الاقتصادي ، وكذلك المهتمة بجباية الايرادات أمانـــة الخزانة مثل مصلحة الضرائب، وكـــل تلك الطوائف تحتاج الى البيانات والمعلومات بصورة كافية ، وذلك بشكل يمكن من الاعتماد عليها لاغراض التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة واجـراء الدراسات العلمية واتخاذ قرارات الاستثمار من قبل المستثمرين المتوقعين .

CODESRIA - LIBRARY

هـــذه البيانات والمعلومات يجب أن تكون واضحة وسهلة الفهم مع مراعاة عـدم وجود اي غموض فيها ، هذا لايتم بصورة مثلى ، الاّ اذا افصح عن معانـي ومكونات هـــذه البيانات والمعلومات الواردة في بنـود القوائـم الماليـة .

ومن هنـا ظهـرت الاهمية الاساسية لمبدأ الافصاح المتعلق باظهار البيانـــات والمعلومات التي تساعد كـل طائفة فيما تحتاج اليه في اتخاذ قرارتها ، حيـــث أن اجهـزة الدولة كالتخطيط مثـلا ، تعتمد على أسس تحليل مفصل وشامل لبنود القوائـــم المالية ، والمعلومات غير المالية في تحديد حسابات الدخل القومي ، وكذلـك مصلحـة الضرائب في عملية تحديد الوعاء الضريبي على دخل الشركات الخاضعة لقانون ضرائـب الدخـــل .

الاّ أنّ هناك بعض الادلة التي توحي بضعف عنصر الافصاح في القوائـم الماليـة المنشورة للشركـات في ليبـــيا .

فمن خـلال المقابلات التي تم اجراؤها مع بعض المختصين في بعض الجهات الرسمية ذات العلاقة تبيّن أن هذه الجهات لاتعتمد في اتخاذ قرارتها على البيانات المنشـورة في القوائم المالية للشركات على الرغم من تصديقهـا من قبل المراجع الخارجي، حيث تقوم هذه الجهات بالاستفسار عن بعض المعلومات والحصول على ايضاحات اضافيـة . أما ادارات الائتمان في المصارف العاملة في ليبيا لاتعتمـد على القوائم الماليـــة المنشورة ، وانما تقوم بالتحقق والاستفسار عن بعض البنود مباشرة عند اتخاذهـــا لقـرارات منح الائتمان للشركات . كما أن مصلحة الضرائب تقوم باعـادة فحـــص، واحيانا تصوير القوائم المالية المنشورة قبل القيام بربط الضريبة .(10)

وبالاضافة الى ذلك فان تقارير الجهاز الشعبي للمتابعة كثيرا ماتشير الى اخطـاء في طرق عرض ومحتويات القوائم المالية ومعالجة بعض البنود التي لها اهمية نسبيـة للشركـــات .(11)

اضافـة الى ذلك فان قسم الحسابات القومية يقوم بالحصول على بعض المعلومـات اللازمة لاعـداد الحسابات القومية عن طريق النشرات والاحصائيات التي تطلب مباشرة من الشركات دون الاعتماد على القوائم المالية المنشورة . وفي حالة نشر بعـــض المعلومات في القوائم المالية ، فان القسم يضطر الى اعادة تجزئتها ثم اعادة تجميعها حتى يمكن شملها في الحسابات القومية .

وبالفعل فانه من الاطلاع على القوائم المالية لبعض الشركات الليبية امكن حصـر بعض الاختلافات فيما يخص الامور التالية :

CODESRIA - LIBRARY

(1) شكل وترتيب القوائم الماليـــــة :

أ ـ تسميـة القوائم الماليـة .
ب ـ ترتيب بنود القوائم الماليـــــة .

(2) نشر التفاصيل اللازمـة وتعريف المصطلحـات :

أ ـ اظهـــار الاصول الثابتة بالقيمة الصافية دون اظهار قيمة مجمع الاستهـــلاك.
ب ـ اظهـار المدينين بالقيمة الصافية دون اظهار مخصص الديون المشكوك فيها .

(3) الملاحظـات في الهوامـــش :

أ ـ أسس تقييم المخـــــزون .
ب ـ أسس تحديد قسط الاستهـــــلاك .
جـ ـ اسس تحديد قيمة المخصـــــــص .(12)

وغيرهـــا من الامور المتعلقة باساليب الافصـــــــاح .

وبنـــــاء على ماسبـق فانه يمكن القول ان هذه الظواهـر توحي بأن أساليـــــب مبـــدأ الافصاح قد لاتكون متوفـرة في الشركات الليبية .

وعليـه يمكن صياغـة مشكلة هذه الـــدراسة في الاتـــــــــــي :

" ضعـف أساليب الافصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الليبيـــة التابعة لامانة الصناعات الاستراتيجيـة " .

لـــذا فان وجود مثل هذه المشكلة يعني أن البيانات المنشورة في القوائـــــم المالية قد لاتمثل كل البيانات المطلوبة ، وان البيانات المنشورة قد لاتعبّر عن الحقيقة، ان اعتماد مستخدمي القوائم المالية على مثل هذا النوع من القوائم قد يؤدي الى اتخـاذ قرارات خاطئـة اما لنقص البيانات او لعدم صحـة البيانات المنشورة .

1 ـ 3 هـــــــدف الـدراسـة :

ان الهـدف الرئيسي لهـذه الدراسة هو بيان مدى اكتمال ووضوح البيانـــــــات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات الليبية . عليه فان الدراسة ســـــوف تحاول الاجابة على السؤال الرئيسي التالي :

CODESRIA - LIBRARY

" هـــل تتوفر الاساليب الاساسية للافصـــاح في القوائـــم الماليـــة المنشورة مـــن قبل الشركات الليبيـــــة ؟ " .

وفـــي هذا الخصوص فان الادب المحاسبي قد يبين ان عدم توفر او نقص اساليب الافصاح السابق ذكرها يعتبر دليلا على ضعف اساليب الافصاح في القوائم الماليـــــة المنشورة ، والتي قد يكون سببها عدم رغبة الادارة في الافصاح عن كل المعلومات اوبعضها او عدم تمكنها من ذلـــــك .

وبنـــــاء على ماتقدم فان هـــذه الدراسة تهـــدف وبالتحديـــد الـــى :

(1) بيان مدى توفر اساليب الافصاح في القوائم المالية ا لمنشورة من قبل الشركـــات الليبيـــة .

(2) نظرا لعدم امكانية تطبيق الافصاح الكامل وما يحتاجه من وقت ومايحتويه من حجـــم كبير للمعلومات ، وكذلك صعوبة تطبيق الافصاح العادل وصعوبة تحقيقه ، فان هذه الدراسة سوف تبحث في مدى توفر اساليب الافصاح الكافي والذي يسعى الـــى ضرورة توفير البيانات والمعلومات الواجب اظهارها في القوائم المالية بحيث تكفي لجعلها صحيحة وغير مضللـــة .

(3) بيـــان اوجه القصور ـ ان وجدت ـ في طريقة اظهـــار البيانات والمعلومـــات في القوائم المالية المنشـــورة .

ولبيـــان مدى اهمية الافصاح من الناحية النظرية ومدى توفر الادلة النظرية التي توحي بتوفر او عدم توفر الافصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات الليبية ، وكذلك الادلة العملية ، فان هذه الدراسة سوف تحاول الاجابة على الاسئلة الفرعية الاتية :

(1) ماهي طبيعة أساليب الافصـــاح ؟
(2) هل هناك اي متطلبات عملية اوقانونية للافصاح في ليبـــيا ؟
(3) ماهية القوائم المالية المنشورة وكيفية عرضها ، وما محتوياتها فيما يخص الشركات في ليبـــيا ؟ .
(4) هل تتوفر أساليب الافصـــاح في هذه القوائـــم ؟

1 ـ 4 أهمية الدراســـــة :

ان نظريـــات اتخاذ القرارات كلها تدل على ان صحة اي قرار تعتمد علـــى مدى توفر وصحة ووضوح البيانات التي استخدمت في اتخاذه . ونظرا لما للشركـــات

CODESRIA - LIBRARY

الليبية من دور هام في نجاح الخطط الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وفي اجراء الدراسات العلمية وتوجيه مصادر المجتمع الى اوجه الاستثمار المثلى ، عليه فان ضرورة توفر أساليب الافصاح في القوائم المالية لهذه الشركات تبدو واضحة ، بحيث تؤدي دورها المنشود في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وان الغرض من هذه الدراسة هو معرفة مدى توفر أساليب الافصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الليبية ، عليه فان امكن اثبات عدم توفر اوضعف هذه الاساليب ، فان ذلك يعني دعوة للجهات المسئولة ذات العلاقة الى علاج هذه المشكلة وصولا الى توفير البيانات المحاسبية بصورة كاملة وواضحة وسهلة .

على الرغم من وجود بعض الادلة النظرية على عدم توفر او قصور في تطبيق أساليب الافصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الا انه لاتوجد أي دراسة عملية او ميدانية لدراسة هذه الظاهرة واثباتها او نفيها او ايجاد مسبباتها ، وبالتالي فان هذه الدراسة تعتبر الاولى التي تجرى في ليبيا حول هذا الموضوع .

1 ـ 5 فكرة عامة عن منهجية الدراسة :

لكي يتم تقييم أساليب الافصاح فانه يمكن اتباع طريقتين :

الاولى : المناقشة والاستفسار عنه ، ومعرفة كل بند من بنود القوائم المالية المنشورة وتحديد مدى تمثيله للبيانات المقصود والمطلوب نشرها .

الثانية : من خلال حصر أساليب الافصاح السابق ذكرها لدي الشركات الليبية المختلفة .

من الناحية النظرية ، فان الطريقة الاولى بامكانها اعطاء ادلة اكثر شمولا وتمثيلا للواقع ، عليه فيمكن القول انه يجب اتباع الطريقة الاولى . غير أن هذه الطريقة لايمكن اتباعها ، لان الشركات لايتوقع منها ان تكون مستعدة لاعطاء مثل هذه المعلومات كما انها ستحتاج الى فترة زمنية اطول مما هو متاح للباحث . وكنتيجة لذلك فانه لامفر من تطبيق الطريقة الثانية .

وحيث انه لايتوقع وجود اختلاف كامل في درجة الافصاح للشركات الليبية ، اذ لايوجد اي دليل نظري او عملي على ان هناك مجموعة من الشركات يتوفر فيها أساليب الافصاح في قوائمها المالية ، لذلك فان الشركات التابعة لامانة الصناعات الاستراتيجية اعتبرت مجتمعا للدراسة ، بينما اعتبرت اساليب الافصاح الموجودة في الادب المحاسبي ـ وحسب مانصت عليه القوانين الليبية ـ هي التي يجب التحقق من اتباعها عند اعداد القوائم المالية .

CODESRIA - LIBRARY

1 ـ 6 فرضيـــــات الـــدراسة :

انّ الطريقـة المتبعة للاجابـة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة مـدى توفر أساليب الافصاح في القوائم المالية لشركات الصناعات الاستراتيجية في ليبـــــيا، عليه فان الفرضية الاساسية لهـذه الدراسة هي :

" تراعـي أغلبية الشركات الاساليـب الاساسية للافصاح في قوائمهـا الماليـــــة " .

ولكـــــــي يتم قبـول هذه الفرضية او عدمه . فقـــد تم صياغـــة عدة فرضيـات فرعيـة وهي كمايلي :

(1) يتم اعداد القوائم المالية بشكل يساعد على فهمهـــا .
(2) يتم نشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحـــــات .
(3) يتم اظهار المعلومات الموجودة بين الاقـواس .
(4) يتم بيان الملاحظـات اللازمة في الهوامـــش .
(5) يتم بيان الجداول والقوائـم الاضافيـــــــة .
(6) وجود تقرير مجلس الادارة .
(7) وجود تقرير المحاسب القانونـــــي .

ولكـــــي يتم اختبار هذه الفرضيات ، فانه سيتم تجميع المعلومات الاتية مـــــن عينـــة الدراسة وهي :

(1) تجميـــــع البيانـــــات :

أ ـ جمع القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات باحدى الطرق الاتيـــــة :

(1) الحصول على القوائم المالية من قبل الجهاز الشعبي للمتابعـــة .
(2) الحصول على القوائم المالية من قبل الشركات مباشرة (مجتمـــــــع الـــــدراسة) .

ب ـ اعـــداد استمارة لتجميع البيانات ، بحيث يتم تحديد الاساليب الاساسية للافصاح والمستخلصة من الفرضيات الفرعية للدراسة .

CODESRIA - LIBRARY

(2) الجانـــب التحليلـــي :

تـــم تحليل البيانـات عن طريق ماهو متوفر في القوائم المالية وما تم استخلاصه من استمارة تجميع البيانات ـ دراسة وصفية تحليلية ـ حيث تم وضع جداول وصفية لكـل محتوى من محتويات الفرضيات الفرعية واجراء التحليلات اللازمة باستخدام النســـب الاحصائيـــة .

هـــذا وقد تم تخصيص الفصل الخامس من هـــذه الدراسة لشرح منهجيـــة الـدراسة العملية بشكل اكثر تفصيـــلا .

1 ـ 7 نطـــاق وحـــدود الـدراسة :

من المعروف انه يوجد العديد من الشركات في ليبيا في كل القطاعـــات الاّ أن شركات قطاع الصناعات الاستراتيجية تعتبر متميزة عن بقية الشركات ، لانهـــا تتمتع بقسط اكبر من الاهتمام والتمويل في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجميعها يتبع امانة الصناعة ، وبالتالي فهي تخضع لرقابة الجهاز الشعبي للمتابعة ، كما يعتبر عددها قليلا مقارنة بعدد الشركات العاملة في القطاعات الاخرى ، حيث ان قيمـــة الاستثمار كبير وعدد الشركات قليل ، ان هذا كله يجعلنا نعتقد بأن الانظمة المحاسبيـة لهذه الشركات مطبقة بطريقة مناسبة ، وان القوائم المالية المنشورة تكون اكثر وفـــرة في هذا النوع من الشركات منه في أنواع الشركات الاخرى ، عليه فقد تم اختيار شركات قطاع الصناعات الاستراتيجية كمجتمـــع دراسة .

1 ـ 8 تقسيمـــات الـــدراسة :

تـــم تقسيم الدراسة الى سبعة فصول ففي الفصل الاول ، تم عرض مشكلة واهميـــة وأهـداف الدراسة ، وفرضيات الدراسة ، ومنهجية الدراسة ، ونطاق وحدود الدراســـة . وتناول الفصل الثاني طبيعة واهمية الافصاح ، اما الفصل الثالث فقد خصص لشـــــرح الاساليب الاساسية للافصاح وتم تخصيص الفصل الرابع لدراسة بعض الجوانب القانونيـة المتعلقة بالافصاح مع التركيز على القوانين الليبية ، وتم تخصيص الفصل الخامـــس لبيان المنهجية المتبعة في الدراسة العملية ، حيث تناول طريقة اختبار الفرضيـــات ،

CODESRIA - LIBRARY

واشتمـــل على بيان الخطوات المتبعة في تجميع البيانات بالاضافة الى اشتمالـــه علـــى بعض المعلومات المتعلقة بمجتمع الدراسة . أما الفصل السادس ، فقد تم عرض تحليـــل البيانات التي تم تجميعها ، والفصل السابع والاخير هو ملخص للنتائج والتوصيـــــــات التي تم التوصـل اليهـا .

CODESRIA - LIBRARY

الهوامش

(1) وائل أبو شقراء ، " دور المحاسبة في التنمية الصناعية " ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد التاسع ، تشرين الاول ، 1986 ، ص 10.

(2) محمد عطية مطر ، " اهمية الدراسة الاقتصادية للبيانات المالية المنشورة"، مجلة المحاسب القاني ، العدد الثاني ، ايلول (سبتمبر) ، 1986، ص 32.

(3) محمد احمد العظمة ، ويوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1986م ، ص 47 .

(4) نفس المرجع السابق ، ص 47 .

(5) حسين القاضي ، نظرية المحاسبة ، جامعة دمشق ، طبعة الداوودى ، سنة 1988، ص 14 ـ 16 .

(6) George Cochrane, " The Auditor's Report : Its Evolution in the U.S.A. Mc Grow Hill Book. Co , 1979 , PP. 15 - 31.

(7) كوثر عبدالفتاح الابجي ، " مسئولية مراقب الحسابات في دولة الامارات العربية نظرية وميدانية " ، مجلة دراسات في الخليج والجزيرة العربية ، العدد (51) سنة 1987 ، ص 235 .

(8) Eldon S. Hendrickson , " Accounting theory " , Fourth, ed Richard Irwin Inc, 1982, PP. 57 - 58.

(9) محمد فداء الدين عبدالمعطي بهجت ، الافصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، ص 35 .

(10) Eldons.Hendrickson, Op. Cit PP . 513 - 517 .

(11) مقابلات شخصية مع كل من : مصلحة الضرائب ـ الجهاز الشعبي للمتابعة ، قسم الائتمان بمصرف الوحدة " بنغازي ، سنة 1990م.

(12) ديوان المحاسبة " التقرير السنوي ، الجزء الثالث ، شركات القطاع العام ، سنة 1972 / 1973م ، الباب الثاني، ص 39 .

(13) امانة اللجنة الشعبية العامة ، اللائحة المالية العامة " ، الفصل الثاني ، ابريل سنة 1979م.

(14) امانة الصناعات الاستراتيجية ، " دليل الشركات العامة " ، سنة 1990م.

CODESRIA - LIBRARY

الفصل الثاني
طبيعة وأهمية الافصاح

2 ـ 1 مقدمة :

تلعب المحاسبة دورا حيويا بالغ الاهمية على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال ماتقدمه من بيانات ومعلومات تتعلق بمجالات التخطيط والرقابة على استخدام موارد المجتمع . حيث تعبّر البيانات والمعلومات المالية عن العمليات الاقتصادية بوحدات نقدية ، وقد ظهرت الحاجة الى المعلومات المالية لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المحدودة في اشباع الحاجات ، غير المحدودة . ويتطلب امتلاك الموارد الاقتصادية حمايتها والحفاظ عليها من الضياع ، وخاصة عندما يؤتمن شخص آخر غير صاحبها الاصلي عليها او عندما يستثمر الافراد اموالهم في شركة لايديرونها بانفسهم ، اذ تعتمد القرارات الاقتصادية الهامة والخاصة بتوزيع الموارد وحمايتها عادة على توفرالمعلومات . لذلك تطورت المحاسبة والادارة المالية لمواجهة مثل هذه الحاجة . حيث تأتي تلك البيانات والمعلومات من القوائم المالية المنشورة والتي يعتمد في اعدادها وعرضها على المباديء المحاسبية المتعارف عليها ومن بين تلك المباديء مبدأ الافصاح .

يعتبر مبدأ الافصاح من المباديء المحاسبية المتعارف عليها ، ويختص هذا المبدأ بعملية اعداد وعرض القوائم المالية والذي يعبّر عن اظهار البيانات والمعلومات اللازمة في القوائم المالية المنشورة من المشروعات سواء أكانت تلك المشروعات تجارية أم صناعية أم غيرها .

ان طريقة اظهار البيانات والمعلومات يعتمد في الاساس على الاساليب الاساسية للافصاح ، اذ بدون اتباع تلك الاساليب فان المعلومات والبيانات المنشورة لن يكون لها معنى محدد .

ونظرا لتعدد مستخدمي القوائم المالية ، فانه من الواجب ان تكون القوائم المالية مشتملة على غالبية البيانات والمعلومات التي تهم قراء القوائم المالية وبدون تحيّز لطائفة على حساب اخرى ، حتى تتمكن جميع الطوائف من اتخاذ القرارات بصورة رشيدة .

CODESRIA - LIBRARY

بنـــــــــاء على ماسبـــق ، فـأن الامور التي يسعى هـــذا الفصـل الـــــــى مناقشتها هـــــي :

2 ـ 2 دراسة المفاهيم المتعددة للافصـــــاح .
2 ـ 3 أهمية الافصـــاح .
2 ـ 4 دور البيانات والمعلومات المحاسبية في خدمة متخذي القـــرارات .
2 ـ 5 مستخدمو البيانات والمعلومات المحاسبيـــــــة .

2 ـ 2 دراسة المفاهيم المتعددة للافصـــــاح :

لقـــد تعددت آراء الكتّاب حول معنى ومفهوم الافصـــاح ، فقـــــــــد أورد Hendrickson ، ثلاثة مفاهيم للافصاح هي كمايلي : (1)

أ ـ **الافصاح الكامل** **Full Disclosure** ويعني ان الافصاح عن البيانات المالية والتي يجب اظهارها بالكامل في القوائم المالية بحيث تكون هـذه البيانـــات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية .

ب ـ **الافصاح العادل** **Fair Disclosure** ويعني الافصاح عن البيانات الماليـــة الواجب اظهارها في القوائم المالية والتي تخدم جميع الطوائف المختلفة مع عدم وجود تحيز لطائفة على حساب اخرى .

جـ ـ **الافصاح الكافي** **Adequate Disclosure** ويعني ضرورة الافصاح عن حـــدّ ادنى من البيانات المالية الواجب اظهارها في القوائم المالية ، بحيث تكفـــي لجعلها صحيحـة وغير مضللـــة .

وبدراسة الانواع السابقة للافصاح يمكن القول ان النوع الاول منها هو اكثر افصاحا ، ولكن يجب اخذ تكلفة هذا النوع في الاعتبار ، أما النوع الثاني فان مفهومه **(العـدل)** يتوقف على التقدير الشخصي لمعدي القوائم المالية ، واخيرا فان النوع الثالث يكـاد أن يكون انسب الانواع واكثرها قبولا للتطبيق حيث يأخذ في الاعتبار اظهار القوائـــم المالية بصورة صحيحة وغير مضللة ، خاصة اذا ما راعينا التكلفة والعائد عنـــــد استخدامهـــــا . (2)

CODESRIA - LIBRARY

أما نصـــر محمد هـــواري فقد عرّف الافصاح بانـــــــــه :

" **انتهاج سياسة الوضوح الكامل في اعـداد القوائم المالية المنشورة ، وان الحقائـق المالية تهم الطوائف المختلفة وتؤثر في حكمهم على مدى تقدم المشروع ويجـــب ايضاحها وتبويبها بشكل يساعد على ذلـــــك** " (3)

أي ان الافصاح حسب هذا التعريف هو انتهاج سياسة الوضوح في اعداد القوائـــم المالية واظهار الحقائق التي تخدم الطوائف المختلفة والتي تساعدها على معرفة مـدى كفاءة المشروع ، وكذلك اتخاذ قرارات سليمة ، وذلك بصياغة البيانات بطريقة تمكّن مـن فهمها وتطبيقها بسهولة .

أمـا Mautz and Sharaf فيريان ان مبدأ الافصاح هو اظهار البيانـــــات والمعلومات التي يستطيع المحلل المالي ان يستخدمها ، والتي تمكنه من القيـــــام بواجباته الفنية تجاه الذين يعتمدون على رأيـه **(4)**. فهما ينظران الى مبدأ الافصـــاح على أنه الافصاح عن المعلومات والبيانات التي يستخدمها المحلل المالي للقيام بواجبه نحـو عملائـــــه .

كمـا عرّف كتّاب آخـرون الافصاح بالاتـــــــــي :

" **يتطلب الافصاح التام ، ان تصمم وتعد القوائم المالية الدورية الموجهة الى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الاحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة ويجب ان تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية تجعل هذه القوائم مفيدة وغـــير مضللة ـ ، وان مبدأ الافصاح التام يتطلب عدم حذف او كتمان معلومات جوهريـــــــة او ذات منفعة للمستثمر العـادي .**(5)

وهنـــا يتعين ان نلاحظ ان هذا المفهوم يوضح ان القوائم المالية تكون معـــــدة لكافة الطوائف المستخدمة لتلك القوائم ، بحيث تكون المعلومات تامة وواضحـــــــة ومناسبة ، وذلك بوجود البيانات والمعلومات التي تحقق الغرض من ايجادها والاستفادة منها ، وكذلك يجب عدم حذف او كتمان اية معلومة تؤثر على مستخدمي القوائم الماليـة في اتخاذ قراراتهـــــم .

CODESRIA - LIBRARY

كمـــا تم تناول الافصـــاح على أنـــــه :

" **تقديم المعلومات المحاسبية الى المهتمين بالمحاسبة عن طريق قوائم وبيانـــات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهـــم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة ثانيـة .**(6)

وهـــذا التعريف يتضمن ضرورة تقديم المعلومات المحاسبية الى مستخدمي القوائم المالية مع ضرورة مراعاة المنفعة وراء تقديم تلك البيانات والمعلومات ومراعـــــاة المستويات الثقافية لتلك الطوائف وذلك بتقديم تلك البيانات والمعلومات بصـــورة مبسطة وسهلة الفهم وواضحة مع امكانية الاستفادة منها وبأقل تعقيد في استخـــــراج المعلومات .

وهنـــاك من تنـــاول تعريف مفهوم الافصـــاح بـــأن :

" **تكون القوائم المالية كاملة ، بحيث تشتمل على كافة المعلومات الضروريـــة للتعبير الصادق ، فاذا ترتب عن حذف او استبعاد بعض المعلومات بان تصبح القوائم المالية مضللة ، فان الافصاح عن تلك المعلومات يصبح ضروريـا "** (7)

ويشـــير مفهوم الافصاح فـــي هـذا الشـــأن :

" **ـ الى ارفـــاق ايضاحات بالقوائم المالية تتناول ايضاح او تفصيل المعلومـــات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم وخارجها ، وذلك بهدف الا تكون القوائـــم المالية للمنشأة مضللة ، ويمكن ان تشمل الطرق المحاسبية المستخدمة والاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم ، وتحليلات الادارة للاحداث الماضية وتنبؤاتها ، والقوائم الاضافيـــة والملحقة التي تغطي قطاعات نشاط المنشأة ، ولايمكن عرضها بكفاية في صلب القوائـــم المالية** (8).

يتبـــيّن من التعريف السابق للافصاح انه واضح بصـورة كافيـة لاساليـــب الافصاح الواجب اظهارها في القوائم المالية ، حيث يحدد هذا التعريف الاساليـــب المستخدمة في اظهار البيانات والمعلومات التي لايمكن اظهارها في صلب القوائـــم المالية مثـــل :

تحديد الطرق المحاسبية المستخدمة (طرق الاستهلاك ، وطرق تقييم المخزون ، وطرق تحديد المخصصات وغيرها) ، والاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية ، ويبيّن ايضـــا التحليلات التي استخدمتها الادارة والتنبؤات المستقبلية ، وامكانية تحققها ولزيـــادة

CODESRIA - LIBRARY

عملية الايضاح فانه توجد قوائم اضافية وجداول وكشوفات تخدم الطوائف المهتمة باتخاذ القرارات بصورة سليمة .

وقد تناولت احدى الدراسات مفهوم الافصاح بانه :

" اظهار المعلومات المالية سواء الكمية او الوصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة ، مما يجعل من القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الاطراف الخارجية عن المشروع والتي لديها سلطة أو موارد محدودة للحصول على المعلومات التي ترغبها وذلك بغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق أساسا بالاستثمار في الشركة او منح الائتمان لها ، او أية قرارات أخرى لها علاقة بالمشروع على أن يتم الافصاح في الوقت المناسب ودون تأخير حتى لاتصبح المعلومات عديمة القيمة " (9) .

يتضح من التعريف السابق لمفهوم الافصاح انه عبارة عن اظهار المعلومات المالية سواء الكمية او الوصفية ، وانه لابد من وجود قوائم مالية تظهر فيها المعلومات المالية ، اما الوصفية منها فتظهر في شكل ملاحظات في الهوامش ، وجداول اضافية ، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة للطوائف المستخدمة والتي تساعد في عمليات اتخاذ قرارات رشيدة ومناسبة بفضل توفر البيانات والمعلومات في تلك القوائم بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وتتعلق تلك القرارات بعمليات الاستثمار او الحصول على قروض من المصارف ، او من احدى المؤسسات المالية الاخرى ، او الجهات العامة ، مثل مصلحة الضرائب ، واجهزة التخطيط الاقتصادي .

ولذلك يعتبر الافصاح بصورة عامة موضوعا حيويا هاما ، فهذا يعتبر جزءا أساسيا من نظرية المحاسبة والذي يتعلق بتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية الى مستخدمي القوائم المالية .

ويعتبر الافصاح هدفا ايجابيا فهو يتمثل في امداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة والتي تحمل معني واضحا وشاملا بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وذلك بافضل الوسائل وانجع الطرق ، كما يتضمن ذلك حذف البيانات والمعلومات غير الجوهرية والتي لاتؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في شمولية البيانات التي تحتويها القوائم المالية : وهو ضرورة احتواء القوائم المالية المنشورة على القدر الكافي من البيانات والمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية ، ودون تحيز لطائفة على حساب أخرى ، بحيث تظهر تلك البيانات والمعلومات اما في صورة كمية وذلك في

CODESRIA - LIBRARY

صلب القوائم المالية ، او في صورة وصفية تتمثل في شكل ملاحظات في االهوامش ومعلومات بين الاقواس ، وكذلك في شكل كشوفات تحليلية وجداول وقوائم اضافية يستطيع من خلالها مستخدمو القوائم المالية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة مع مراعاة الوقتية في اظهار تلك البيانات والمعلومات .

ان هناك عددا من العناصر المرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا يمكن توضيحها في الاتي :

(1) ان توفر عنصر الافصاح يتطلب وجود عنصر القوائم المالية .
(2) ان هناك بعض الاجراءات تعتمد في وجودها على توفر عناصر معينة يمكن توضيحها في الاتي :

أ - لكي يزاول مستخدمو القوائم المالية وظائفهم فلابد من اتخاذ قرارات .

ب - ولكي تتخذ القرارات لابد من توفر البيانات ، من هذا يمكن القول أنه لكي تستطيع مهنة المحاسبة توفير البيانات السليمة لمستخدمي القرارات لابد من توفر عنصر الافصاح الصحيح والشامل .

2 - 3 أهمية الافصاح :

كان لتعدد الاطراف التي يهمها سير المشروع - وخاصة اصحاب المشروع - دور هام في اهمية الافصاح ، وخاصة عن طريق القوائم المالية وازدادات اهمية الافصاح بعد ازمة الكساد الكبير التي حلت بالولايات المتحدة الامريكية في عام 1929م ، والتي كادت تضرب النظام الرأسمالي فقد لجأت كثير من المشروعات الى نشر بيانات مضللة مستخدمة البدائل المحاسبية دون الافصاح عنها وذلك بغرض اجتذاب رؤوس الاموال الاضافية **(10)**.

وبعد الثورة الصناعية ازدادت المشروعات الصناعية في الحجم وتشعبت عملياتها مما استدعى تطور المعالجات المحاسبية ، وهذا استدعى ضرورة زيادة الافصاح عن البيانات المحاسبية المتشعبة ، وبالتالي ازدادت اهمية الافصاح . وبالتحديد فانه من ضمن التغيرات التي ادت الى زيادة الحاجة الى الافصاح وبالتالي تأكيد اهميته هي :

CODESRIA - LIBRARY

(1) ازديـــاد الاطـراف التي أصبحت تعتمد على البيانـات المحاسبية في اتخـــاذ قراراتها ، كالدولة والباحثين والمستثمرين المتوقعين الى جانب المساهمـــين والعاملين بالمشـــروع .

(2) ظهـور الحاجة الى التخطيط والتنفيذ الشامل عن طريق القطاع العام ، الـــذي يعتمد في تجميع البيانات على المحاسبة القومية وان هذا النوع من المحاسبـــة يستمد معلوماته من محاسبة قطـاع الاعمال والمحاسبة الحكوميـة .(11)

انّ هـــذا التطور في الاطـراف التي تستخدم البيانات المحاسبية الخاصـــة بالوحـدات الاقتصادية ادى الى ضرورة الافصاح الكامل عن هذه البيانات من حيـــث مكوناتها وطبيعتها وخصائصهـــا .

2 ـ 4 دور البيانات والمعلومات في خدمة متخذي القـرارات :

ان المحاسبـة هي عبـــارة عن تحديـد وقياس وتوصيـل المعلومـات وذلـــك للاغـراض التالية :

(1) اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المحدودة وذلك بالاختيار بين عـــدة بدائل من القرارات المختلفة .

(2) التوجيه الفعّـال والرقابة على موارد المشروع المادية والبشريـــة .

(3) المحافظـــة على وصيانة الموارد التي في حوزة المشـروع .

(4) تسهيل وظيفة التخطيط والرقابـــة .(12)

من هـــذا يتضح أن المحاسبة هي أداة مساعدة لتوفير البيانات والمعلومـــات التي يحتاجها متخذو القرارات المختلفة . ويمكن تعريف البيانات بانها مقيـــاس او وصف للاشياء او الاحداث او المعاملات . حيث ان هذه البيانات تعتبر مادة خـام للوصـــول الى المعلومات .(13)

أما المعلومات فيقصد بها المعلومات الاقتصادية المفيدة والتي تخدم الطوائـــف المختلفة في الوصول الى قـــرارات رشيـدة .

ويجب الاشارة الى انه يجب المقارنة بين فائـدة المعلومات وتكلفة الحصول عليها بحيث يجب ان تكون عائـد المنفعة اكبر من التكلفة .(14)

CODESRIA - LIBRARY

ولعـــــلّ اهم مايجب أن تتميز به هذه المعلومات هو أن تكون غـير مضللـــة. ويـرى مجلس مبـاديء المحاسبة الامريكية في البيان رقم (4) ان المعلومات الماليـة المستوفية للاهـداف والخصائص النوعية للمحاسبة المالية تكون ايضا مستوفية للمعايـير التي تجعلها صالحة للافصاح المناسب وهذه الخصائص او المعايير التي يجب توفرهـا في المعلومات التي يتم الافصاح عنها هي (15):

(1) الملاءمـــــــــة
(2) قابلية المعلومات للفهم .
(3) امكانية اجـراء المقارنات والثبـــات .
(4) الحيـــــــاد .
(5) التوقيت المناســـب .
(6) دقة البيانات والمعلومات .
(7) الاهمية النسبيـــة .

ولكي يستطع متخذو القرارات الاستفادة من البيانات والمعلومات بحدّ أقصى ، فان هذه البيانات يجب أن تتصف بالخصائص المذكورة اعلاه ، وفيما يلي عرض مختصر لكل خاصية من الخصائص اعـــلاه :

أولا : الملاءمـــــــــة :

يعتبر معيار الملاءمة هاما نظرا لكبر حجم البيانات ولذلك تواجه المحاسبـــة مشكلة اختيار البيانات المناسبة لاتخاذ قرار معيّن ، حيث ان المعلومات المحاسبية نوعان : منها المالي ويتمثل في الارقام الموجودة في صلب القوائم المالية ، ومنهـــا الوصفي المتعلق بالتفاصيل وكتابة الملاحظات في الهوامش وكذلك الملاحق الاخرى. (16)

ويمكن تعريف الملاءمة كخاصية من خواص المعلومات المحاسبية ، وهي تلـــك المعلومات التي لها القدرة في التأثير على القرارات المتخذة من جانب مستخدمـــي المعلومات المحاسبية بهدف تكوين تنبوّات عن نتائج الاحداث الماضية او الحاضـــرة او المستقبلـــة او تأكيد او تصحيح التوقعات السابقة (17).

CODESRIA - LIBRARY

ثانيا : القابلية للفهم :

ان البيانات والمعلومات التي تقدمها المحاسبة يجب أن تعد بصورة يمكن فهمها ، وذلك بايجاد الاسلوب المناسب والاستعانة بالكلمات الواضحة والبعيدة عن الغموض ، والا فقد تفسر بأكثر من معنى . كما ان الثبات في المصطلحات يؤدي الى سهولة تحقيق الهدف من استخدام البيانات والمعلومات بواسطة متخذي القرارات ، وهو اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة . وفي كل الاحوال فانه يجب أخذ المستويات الثقافية لمستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية عند صياغتها وتقديمها في القوائم المالية .

ثالثا : امكانية اجراء المقارنات والثبات :

ان البيانات والمعلومات الظاهرة في القوائم المالية لسنتين أو اكثر يجب أن تكون قابلة للمقارنة وذلك لامكانية معرفة مقدار واتجاه الاختلاف بين كل سنتين أو اكثر . كذلك يجب أن تكون المعلومات والبيانات الظاهرة في القوائم المالية لوحدتين اقتصاديتين أو اكثر بحيث تكون قابلة للمقارنة لمعرفة الاختلافات بين هذه الوحدات ودراستها وتحليلها .

ومن حيث الثبات في استخدام الطرق المحاسبية من الواضح انه يجب عدم تغيير هذه الطرق من فترة مالية الى اخرى ، واذا لزم الامر للتغيير فانه يجب توضيح أسباب ذلك في شكل ملاحظة مما تساعد قاريء القوائم المالية على فهم هذا التغيّر واسبابه . وان وجود مثل هذه الملاحظة يعتبر من الاساليب الهامة في عملية الافصاح عند اعداد القوائم المالية ، وذلك لغرض خدمة الطوائف التي تعتمد على تلك البيانات والمعلومات المنشورة في القوائم المالية .

رابعا : الحياد :

أي أن تعد البيانات والمعلومات لخدمة جميع الطوائف ودون تحيز لطائفة على حساب أخرى . ومعيار الحياد هام لجميع الطوائف التي تستخدم البيانات والمعلومات المحاسبية ، حيث يعني بالحياد في المحاسبة ان تكون المعلومات مهيأة لجميع مستخدمي تلك البيانات والمعلومات .

CODESRIA - LIBRARY

وبعبـــارة أخـرى يجب ان تتوفر في المعلومات المحاسبية صفة الحياديـــــــة أي أن تخلو من التحيزbias - Free from عند قياس النتائج او عرضها ، بحيـــث لاتتغلب مصالح طائفـة معينة من الطوائف على طائفـة اخرى (18).

خامسا : التوقيـــت المناسب :

ان عمليـة وصول البيانات والمعلومات في الوقت المناسب تساعد ـ وبصورة جيدة ـ متخذي القرارات عند استخدامهم لتلك البيانات والمعلومات . حيث ان التوقيـــت المناسب يعتبر امر ضروري في نشر القوائم المالية عند الانتهاء من اعدادها ومراجعتهـا وهذا يتوقف على نشاط الوحدة المحاسبية ، ووفرة وكفاءة المحاسبين بها ، حيث ان تلك العوامل تساعد في نشر القوائم المالية وفي وقتها المناسب . كما ان التوقيت المناسب في اصدار القوائم المالية هو من ضمن الاهـداف العامة للمحاسبة ـ حسبما جاء فـــي توصيـة رابطة المحاسبة الامريكية ـ حيث يعتبر من العناصر الهامة للافصاح المناسـب . وهذا مرتبط في الاساس بتوفير البيانات والمعلومات الظاهرة في القوائم الماليـــة المنشـــورة .

سادسا : دقـة البيانـات والمعلومـات :

أي أن تكون البيانات والمعلومات صحيحة ، ويعتمد عليها في اتخاذ القـــرارات من قبل الطوائف المختلفة والمستخدمة للقوائم المالية . ولكي يتم الاعتماد عليهـــا والثقة بها لابد ان تكون تلك البيانات ذات موضوعية وموثوقا بهـــا .

وتمثل الموضوعية خاصية رئيسية من خـواص دقة البيانات والمعلومات . ويمكـــن تعريف الموضوعية بصورة عامة ، بأنها تلك الخاصية التي تعكس اجماع المحاسبين علـى نتائج الاحداث الاقتصادية او الكيفية التي يتم بها الافصاح عن تلك الاحداث في القوائـم المالية . والتفسير الاساسي لهذه الخاصية هو انه يجب قياس المعلومات المحاسبيـة بحيث اذا قام محاسب آخـر يتمتع بنفس التدريب والخبرة بقياس نفس المعلومـــات فانه يصل الى نفس النتائـج تقريبـا (19).

أما الثقة بالبيانات والمعلومات ، فان ذلك يتم اذا كان تمثيل تلك البيانـــات والمعلومات للاحـداث بصورة صادقة ، وهذا يتم عندما تسجل الاحداث والعمليات بصـورة سليمة ، وفي وقتها المناسب ، بواسطة محاسب أمين وصادق وذو كفاءة علمية وعمليـة في مجال تخصصـــه .

CODESRIA - LIBRARY

سابعا : الاهميـــة النسبيـة :

درجـة أهمية البيانات والمعلومات في اتخاذ القرارات عنصر هام لمستخدمـــي القوائـم المالية . فكلما زادت أهمية اتخاذ القرار كلما وجب الافصـاح عنها بصورة اكبر فـي القوائم المالية .

ومـــن المعروف ان تقدير اهمية اي عنصر يخضع للتقديـر النسبي للمحاســـب ودرجة تأهيلة العلمي والعملي **(20)**.

ان التطبيق السليم للاسمية النسبية يـؤدي الى تحقيق المستوى المطلوب للافصـاح الكافي حسب ظروف الوحدة الاقتصادية وذلك كالاتـــي :

(1) تجنب التكاليـــف الزائـدة التي تتحملها الشركـــة في سبيـل الافصـاح عـــن معلومات وبيانات غير ضروريـــة .

(2) توفـــير الوقت المستهلـك في تحليـل وتفسير القوائـم الماليـــة .

(3) سرعـــة تفهم القوائم المالية من قبل مستخدميهـــا **(21)**

انّ الافصـــاح الذي يتصف بالخصائـص السابقة يمكن مستخدمـي البيانـــات والمعلومات المحاسبية مـــن :

(1) التعرف على امكانيـات نمو الشركـــة .
(2) التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجـه الشركة في وقت مبكـــر .
(3) تخصيص موارد المجتمع المتاحة والتخطيط الكفوء لها .
(4) دراسة العائـد والتكلفة الاجتماعية لنشاط الشركـــة .
(5) تقييم آداء الشركة وفقا للسياسات المالية والاقتصادية للدولـة .
(6) التخطيط للصناعة التي تنتمي اليها الشركة **(22)**.

2 ـ 5 مستخدمو البيانات والمعلومـات المحاسبيـة :

اتضـــح من المفاهيم المتعددة للافصـاح ، انه توجد عدة جهات تهتم بالبيانـات والمعلومات الظاهرة في القوائم المالية المنشورة ، وهذه الجهات تختلف من جهـــة الى اخرى فيما تحتاج اليه من بيانـات ومعلومـــات .

CODESRIA - LIBRARY

ويستـــدل من الفكر المحاسبي المعاصر الى أن اعداد القوائم المالية يعتمـد علـــى المباديء المحاسبية المتعارف عليها ، مع الاخـذ بعين الاعتبار مدى ملاءمـة القوائـــم المالية للاغـراض التي تعـد من أجلها ، حيث برزت مسئولية المحاسبة عن الافصاح فـــي القوائم المالية والتقارير المالية ، وذلك لان الافصاح يؤثر تأثيرا كبيرا على مدى تفهّـــم مستخدمي القوائم المالية للبيانات والمعلومات المعروضة والظاهرة في القوائم المالية المنشـــورة (23).

ان تعـدد وتعقيد اهتمامات مستخدمي القوائم المالية قـد حتم عليهم ضـــرورة الاعتماد على خدمات خـــبراء التحليل المالي للقيام بتحليل القوائم المالية المستخدمة في اتخاذ قراراتهـــم . ولذلك بينت معظم الجمعيات المهنية المحاسبية ، انه يجـب ان تعد القوائم المالية ، وتحقق الاغراض العامة باعتبارها المدخل المناسب والمعقـول لاعداد البيانات والمعلومات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات ، وبنى هـــذا المفهوم على افتراض ان الاحتياجات الرئيسية للغالبية العظمى من الطوائف المستخدمة للبيانات والمعلومات المالية متشابهة الى حدّ كبير ، ونظرا لان للمعلومات تكلفة لابـد من مراعاتهـا في اعـداد القوائم المالية المنشورة ، لذا تبدو فكرة تزويدهم بمعلومـات ذات أغـراض عامة وقابلة للتكييف مع الاغراض الخاصة لكل طائفـة من الطوائـــف المستخدمة فكـــرة منطقية ومعقولـــة (24).

والتوصيـة رقم (1) الصـادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي في تقرير رقم (4) الصادر بهـــذا الخصوص تنص على انه تعد البيانات المالية المراجعة أساسا لمساعدة المستثمريـــن الحاليين والمحتملين والمقرضين ومستخدمي المعلومات المالية الاخرى (25).

يتضـــح مما سبق ان هناك العديد من الطوائف التي لها مصالح مباشرة او غـــير مباشرة في الوحدة الاقتصادية والتي يهمها الحصول على معلومات وبيانات كافية تساعدها في اتخاذ قرارات رشيـدة معتمدة في ذلك على بيانات موارد الوحـدة الاقتصاديـــة المتاحة ، وكذلك الحصول على بيانات تساعدالجهات المختلفة في عملية التنبـــؤ والانجازات وتحديد المجهودات المستقبلية ، ومنها مايهتم بالآثار البيئية والاجتماعيـة لنشاط الوحدة داخل المجتمع .

لقـــد حـدد (Hendriksen) مستخدمي القوائم المالية حيـث قـال :

" ان القوائم المالية توجه مباشرة الى المساهمين والمستثمرين والجمهور العام . هذا بالاضافة الى كل من الموظفين والعمـلاء والوكالات الحكومية والمجتمع بصفة عامة ، وهـذا التحديد يعطي طريقة لتصنيف اهم الطوائف المختلفة والتي تهتم بقراءة القوائم الماليـة

CODESRIA - LIBRARY

واتخـــاذ قـرارات رشيـدة معتمدة في ذلك على البيانات والمعلومات المفصح عنهـــا والتي تعبر عن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية ، ومركزها المالي ، او في وسيلة مـــــن الوسائل الهامة التي يعتمد عليها في اتخاذ القـرارات " (26)

ومن ضمن الاسباب الرئيسية التي تتطلب تحديد طوائـف مستخدمي القوائم الماليـة هو ان هذا التحديد يساعد على معرفة الاغراض التي تستخدم من اجلها القوائم الماليـــة وبناء على تحديـد الطوائف التي تستخدم القوائم المالية ، فان من اهم الاغراض الـــتي تستخدم من أجلها القوائم المالية في الوقت الحاضر هو منح الائتمان ، والمساعدة فـــي اتخاذ قـرارات الاستثمار في اسهم الشركـة ، وتقدير الضريبة ، وكذلك معرفـــة مستـــوى آداء الشركة في جهودها الماضيـة كما تساعد القوائم المالية في تحديد مساهمة الشركـة في آداء مسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تؤدي فيه أعمالها وتحقق منه الفوائـد العامة والتي تعود على الفرد والمجتمع ككل .

وفيمـــا يلي عرض موجـــز لهـذه الطوائـــــــف :

أولا : مـلاّك الوحـدة الاقتصادية والادارة :

حيـــث يمكن ان تكون الوحدة الاقتصادية شركة عامة او شركة خاصة ،اذ ان الشركـة العامة يمتلكها المجتمع بالكامل والشركة الخاصة يملكها مجموعة افراد او فرد واحد .

وقـــد ينيب اصحاب الوحدة الاقتصادية لجنة ادارية تقوم بدراسة القوائم المالية، وبذلك تتعرف على وضع الشركة المالي فـي نهاية السنة ، ومدى تحقيقها لاهدافها التـــي أنشئـت من اجلها تلك الشركة ، ويهم اصحاب المشروع الحصول على البيانات والمعومات اللازمة والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات . ان توفر البيانات والمعلومات يتوقف على أساليب الافصاح المتبعة في اظهارها ومن بين تلك البيانات والمعلومات مايلي :

(1) ان تظهر القوائم المالية للوحدة كـلا من القيمة المالية للعناصر المحاسبية والطرق التي استخدمت في عملية التقييم .

(2) استخدام اساليب الافصاح المناسب لنشر القيم المالية والكميات الماديـــة .

(3) استخدام طريقة من طرق التقييم بحيث تفصح القوائم المالية عن التكلفـــــــــة الاستبدالية للاصـــول عند تغيير طريقة التقييم .

(4) معـــــدلات توزيع الاسهـــــم **(27)**.

CODESRIA - LIBRARY

وتهـــتم ادارة الوحـدة الاقتصادية اهتمامـا كبيرا بالقوائـم المالية ، حيـــث تعتمد على البيانات والمعلومات المحاسبية في وضـع الخطط ورسم السياسات وتقييـــم آداء العاملين واتخاذ القـرارات الرشيـدة وفي الوقت المناسب ، كما تعتمد عليها فـي دراسة المشكلات ووضع حلول لها ، وفي دراسة احتمالات التوسع وقياس كفاءة الاجهـــزة المختلفة داخل الوحـدة الاقتصادية ، ترشيـد قـرارات الادارة وخططها وهذا يتطلب صحة ودقة البيانات المحاسبية التي تقـدم اليهـــا (28).

ثانيـا : الدائنـون وجهـات الاقـراض (المصـــارف) :

يهـــتم الدائنـون والمقرضون بالبيانات التي تساعدهم في اتخاذ قرار منـــــح الائتمان من عدمه للوحدة الاقتصادية ، فهم يهتمون بالوضع النقدي للمشروع ، والارباـــح المتوقع تحقيقها ، وكذلك رقم صافي الاصول الحقيقية للمشروع . حيث لايتم اقـــراض اي وحـــدة الا بعد الرجوع الى القوائم المالية المنشورة ودراسة وضعها المالي وتحديـــد قدرتها على الوفـاء بالالـــتزام المقـرر .

ثالثـا : المحللـــون الماليـــــون :

يعتـــــبر المحللون الماليون تابعين الى جهـات مختلفة وهم يقومون بدراســة القوائم المالية بناء على طلب من الجهات التابعين لها ، فهي تساعد الجهات الـــتي ليس لها القـدرة على تحليل القوائم المالية وتعتبر هذه الفئة مهمة جـدا لان المحلـــل المالي ينظـر أساسا الى التغيرات التي تحدث على بعض عناصر القوائم المالية الهامة من سنة لاخـــرى وبين كل وحـدة واخرى (29)

رابعـا : نقابـــات العمـــال :

يعتـــبر العاملون من العناصر الاساسية في عمليات الانتاج ، ولذلك فانهـــــم يحتاجون الى معرفة مايحدث داخل الوحدة الاقتصادية ، ووضعها المالي ، ومايحـــدث عليه من تغيرات خـلال السنوات المختلفة نتيجة لمزاولتها للنشاط ويتم ذلك بالحصـول على القوائم المالية المنشورة ، ودراستها ومعرفة اوضاعهم من خلال تلك القوائم .

COLESRIA - LIBRARY

خامسا : اجهـــزة الـدولـــــة :

تعـــد الشركات في المجتمع من الدعائـــم الاساسية في التخطيط الاقتصـــــادي والاجتماعي ، وركيزة أساسية من ركائـز تطورالاقتصاد ، وتوسيع قاعدته الانتاجية ، وتنويـع مصادر الدخل ، وزيـادة فرص العمل للمواطنين . ومن المؤكـد ان ادارة عملية التخطيـط تسعى الى النجاح في مراحله المختلفة وذلك باعداد الخطط العامة ، ومراقبتها ، وتقييـم الاداء الناتج عن هذا التخطيط ولتحقيق هذه الاهداف لابد من وجود قدر كاف مـــــن البيانات والمعلومات عن نشاط هذا القطاع . وبناء على ماسبق فان كفاءة وفاعليـــة التخطيط وتقييم الاداء لهذه الشركات متوقف على كمية ونوعية البيانات والمعلومـــات المستخدمة .

وعليه فان حسابات تلك الشركات مصدر هام من مصادر المعلومات المالية الـــتي تعتمـد عليها اجهزة الـدولة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المالية والاقتصاديـة ويتم استخدامها في تحقيق العديد من الاهـداف نذكر بعض منها على سبيل المثال :

- فهي تفرض الرقابة على أسعـار منتجات او خدمات هذه الشركات .
- تقييم آداء الشركات للتأكد من الاستخدام الامثـل للموارد الماليـــة والاقتصادية المتاحـة لهـا .
- اجـراء المقارنـات بين الوحدات في القطاع الواحـــد .
- تحديد مدى مساهمة الوحدة في النشاط الاقتصـــــادي .
- اعـــداد الحسابات القومية للدولـــة .

ويمكـن تقسيم اجهـــزة الدولـة التي تستخـــدم القوائـم المالية للوحـــدات في ليبـــيا الى الاتـي :

أ - اجهـزة التخطيـــط :

لقـــد اعترف كثير من الاقتصاديين والاحصائيين بأهمية الحسابات الختامية ، والقوائم المالية المنشورة للشركات في اعداد الحسابات القومية للدولة ، حيـث يعتبر وجود البيانات من العناصر الاساسية في اعداد الحسابات القومية ، وبذلـك يمكـن تخفيض كمية الاخطـاء التي قد تحدث عندما يحاول المحاسب القومي الحصول على هذه البيانات من مصادر احصائية اخرى ، وكما انها قـد تحد من حرية المحاسب القومي في استخدام اسلوب التخمين والتقدير والذي كثيرا مايلجأ اليه في حالـــة غياب هذه البيانات .

CODESRIA - LIBRARY

وتوفير هذه البيانات الاساسية في القوائم المالية للشركات يساعد في تخفيض النفقات المترتبة على تصميم بعض الاستثمارات ، وتشكيل اللجان للحصول على هذه البيانات ، كما توجد بعض الصعوبات المتعلقة بالبحث عن مصادر بديلة للحصول على هذه البيانات ، وما يرتبط بها من مشاكل الدقة والملاءمة للحسابات القومية . حيث أن التخطيط على مستوى الدولة يحتاج الى تجميع البيانات والمعلومات ، ويتم ذلك من القوائم المالية المنشورة من قبل الوحدات الاقتصادية (الشركات) والتي تساعد في تحديد الدخل القومي الاجمالي على مستوى الدولة ، وان صحة ذلك يعتمد على دقة البيانات والمعلومات الظاهرة في القوائم المالية المنشورة .

ب - اجهزة الرقابة :

ان عملية التأكد من أوجه الصرف او الايرادات المتحصل عليها من قبل الشركات يخضع الى رقابة الدولة ، حيث يقوم الجهاز الشعبي للمتابعة بمراقبة مايحدث من تغيرات داخل الشركات وتتم المراقبة ايضا من قبل امانة الخزانة ، وذلك بوجود مراقب مالي يراقب عمليات الصرف وتوجهها ، والمحافظة على أموال المجتمع ، والتأكد من صحة الصرف ، وعمليات التحصيل ، وحماية الاموال من التلاعب والغش وغيرها .

جـ - مصلحة الضرائب :

تعتبر هذه المصلحة من الطوائف الهامة والتي تعتمد على وجود بيانات ومعلومات واضحة ودقيقة وذلك للاسباب الاتية :

- تحديد الايرادات المختلفة بصورة مفصلة وموضحة في قائمة الدخل .
- تحديد الضرائب المقدرة للفترة والضرائب المدفوعة .
- الفصل بين الانواع المختلفة من الضرائب مثل ضريبة الدخل على الاستثمار، وضريبة الدخل على الدخول العارضة .
- تحديد المصروفات التي انفقت في سبيل الحصول على الايرادات بصورة مفصلة .

CODESRIA - LIBRARY

سادسا : المجتمع بصفة عامة :

تعتبر الوحدة الاقتصادية جزءا من المجتمع التي تقع فيه ، وتؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمع ككل ، ويتمثل هذا التأثير في كل من الانتاج والايرادات ودفع الرواتب الى الموظفين والعمال ، ومدى مساهمتها في المجتمع من تقديم خدمات واعانات وغيرها .

2 ـ 6 الخلاصة :

لقد تضمن هذا الفصل طبيعة واهمية الافصاح ، حيث يبين في مقدمته مايهدف اليه هذا الفصل وذلك في النقاط التالية :

(1) دراسة المفاهيم المتعددة للافصاح .
(2) اهمية الافصاح .
(3) دور البيانات والمعلومات المحاسبية في خدمة مستخدمي القوائم المالية .
(4) مستخدمو البيانات والمعلومات المحاسبية .

حيث تعددت التعاريف الخاصة بالافصاح من حيث جوانبه منها الافصاح العادل والافصاح المناسب ، كما تناولت عدة دراسات المفاهيم المتعددة للافصاح ، تناول هذا الفصل اهمية الافصاح حيث وضح أن اهمية الافصاح ازدادت بعد أزمة الكساد الكبير التي حلت بالولايات المتحدة الامريكية في عام 1929م ، والتي كادت ان تنهي النظام الرأسمالي . فقد لجأت كثير من المشروعات الى نشر بيانات مضللة مستخدمة البدائل المحاسبية دون الافصاح عنها وذلك بغرض اجتذاب رؤوس الاموال الاضافية .

كما تضمن هذا الفصل دور البيانات والمعلومات في خدمة متخذي القرارات حيث تناول تعريف البيانات والمعلومات ، كما تناول الشروط او المعايير التي يجب توفرها في المعلومات التي يتم الافصاح عنها وذلك لكي يستطيع متخذو القرارات الاستفادة من البيانات والمعلومات .

واشتمل هذا الفصل على مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية ، حيث اتضح من المفاهيم المتعددة للافصاح ، انه توجد عدة جهات تهتم بالبيانات والمعلومات الظاهرة في القوائم المالية المنشورة ، وهذه الجهات تختلف من جهة الى اخرى فيما تحتاج اليه من بيانات ومعلومات .

CODESRIA - LIBRARY

الهـــوامش

(1) **Eldon** S. Hendrickson , Accounting Theory , (Home Wood , Illinois : Richard D. Irwin, Inc 1982) , P. 505 .

(2) W.H. Deaver. " Current trend in corporate Disclosure " The Journal of Accountancy , Jan. 1978, PP. 44 - 52.

(3) محمد نصر الهواري ، " قاعدة الافصاح والعلانية " ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، يناير 1964 ، العدد (201) ، ص 32 .

(4) R.K. Mauts and Hussein A. Sharaf , "The Philosphy of Auditing " , American Accounting Association U.S.A. 1961 P. 91.

(5) محمد رضوان حلوة حنان ، نظرية المحاسبة ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، منشورات جامعة حلب ، 1987، ص 324 .

(6) حسين القاضي ، نظرية المحاسبة ، مطبعة الداوودي ، دمشق ، 1988 ، ص 173

(7) احمد انور ، المحاسبة المالية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ص 173 .

(8) محمد شريف توفيق ، " قياس متطلبات العرض والافصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والافصاح العام بالمملكة العربية السعودية " ،مجلة الادارة العامة ، العدد (61) ، فبراير 1989، معهد الادارة العامة ، الرياض ، ص 113 .

(9) محمد فداء الدين عبدالمعطي بهجت ، الافصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، ص 35 .

(10) محمد فداء الدين عبدالمعطي بهجت ، نفس المرجع السابق ، ص 7.

(11) زكريا الصادق اسماعيل ، مبدأ الافصاح الكامل واثره على القوائم المالية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، القاهرة ، 1973 ، رسالة غير منشورة ، ص 51.

(12) A.A.A. Astatement of Basic Accounting Theory , 1966.

كما أشار :

حسن محمد حسين ابوزيد ، دراسات في المراجعة ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 1989، ص 177.

CODESRIA - LIBRARY

(13) كمال الدين مصطفى الدهراوي ، تطوير نظام المعلومات المحاسبي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،الاسكندرية ، 1987. ص 22.

(14) المرجع السابق ، ص 22 .

(15) Accounting principles Board " Basic concepts of Accounting Principles , Underlying Financial Statements of Business Enterprices " AICPA Statement No. 4, (N.Y. AICPA 1970)P. 10.

(16) محمد عباس حجازي ، المحاسبة ـ النظرية ، الاساليب ، الاستخدامات ، مكتبة التجارة والتعاون ـ القاهرة ، 1988 ، ص 23 .

(17) محمود ابراهيم عبدالسلام ، " معيار الملاءمة كأساس لتقويم البيانات المحاسبية " ، مجلة كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود، المجلد الثامن ، سنة 1982م ، ص 95-116.

(18) يوسف عوض العادلي ، محمد احمد العظمة ، المحاسبة المالية ـ الجزء الاول. منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1986 ، ص 77.

(19) محمد مفتاح بيت المال ، خليفة ضو ، مختار ابو زريدة ، ادريس عبدالسلام اشتيوي. محمد عبدالله بيت المال ، ومحمود محي الدين بادي ، حصر وتقييم المبادىء المحاسبية ، المطبقة في الجماهيرية العظمى" ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1987، ص 46 .

(20) حسين القاضي ، نفس المرجع السابق ، ص 389 .

(21) A.A. Sommer , " The Limits of disclosure" Financial Executive, Oct. 1975, PP. 54 - 64 .

(22) صادق محمد البسام وسعيد دوبان ، " التقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية وحدود استخدامها للاغراض الحكومية ، مجلة دراسات في الخليج والجزيرة ، العدد (40) ، الرياض ، ص 19 ـ 20 .

(23) مجدي محمد احمد نصار ، موقف مراقب الحسابات من الافصاح في ظل تغيرات مستويات الاسعار ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة القاهرة ، سنة 1982، رسالة غير منشورة ، ص 5 .

(24) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), APB. 4, (1970) , P. 47 .

CODESRIA - LIBRARY

(25) Financial Accounting Standards Board (FASB), 1980, P.11/25 .

كمـا اشار محمد فداء الدين عبدالمعطي بهجت ، نفس المرجع السابق ، ص 15 .

(26) Eldon S. Hendrickson , Op. Cit. , P. 504 .

(27) Charlest Horngren . Charlest " Disclosure What next "Accounting Review , January , 1958, PP. 84 - 92 .

(28) عبدالمنعم محمود ، عيسى ابو طبل . " المراجعة " اصولها العلمية والعملية ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1986 ، ص 32.

(29) Charlest Harngrer . Op. Cit. , P. 84 .

CODESRIA - LIBRARY

الفصل الثالث

الاساليب الاساسية للافصاح

3 ـ 1 مقدمة :

انّ القوائم المالية ليست غاية في حدّ ذاتها ، وانما هي وسيلة لتفهم الاحوال المالية للوحدات الاقتصادية ، وتستخدم بواسطة جميع من لهم أو ينتظر ان تكون لهم علاقة بالوحدة . لذا فانه من الضروري ان تحتوي تلك القوائم المالية على جميع البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعدهم في ذلك ، ولايتم هذا الامر الا بتطبيق مبدأ الافصاح واستخدام أساليبه الاساسية .

ومبدأ الافصاح ينص على أن القوائم المالية ، يجب أن تشتمل على جميع المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية من اجل اتخاذ قرارات سليمة مبنية على بيانات كاملة وصحيحة وغير مضللة وواضحة تحتويها البنود الظاهرة في القوائم المالية .

وبناء على ماسبق ، فان مبدأ الافصاح يتطلب اظهار جميع المعلومات اللازمة والضرورية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات صحيحة مبنية على معلومات محاسبية سواء أكانت ظاهرة في متن القوائم المالية او في شكل ملاحظات ملحقة بها او على هيئة جداول وقوائم اضافية للقوائم المالية .

لذلك تعتبر القوائم المالية المنشورة مصدرا هاما للمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل الطوائف المتعددة ذات الصلة المباشرة او غير المباشرة بالوحدة الاقتصادية ، حيث يعتبر الافصاح الوسيلة الاساسية لتوصيل وتوفير اكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات ، حتى يمكن الحكم على قدرة الشركات على تحقيق اهدافها ، ومعرفة ظروفها الاقتصادية والمالية ، وذلك من خلال دراسة القوائم المالية المنشورة التي تصدرها تلك الشركات .

وللافصاح المناسب ، أساليب عامة تستخدم في الافصاح عن المعلومات الواردة في القوائم المالية ، وعليه فان هذا الفصل سوف يناقش هذه الاساليب .

CODESRIA - LIBRARY

3 ـ 2 الاساليـــب العامة للافصـــــاح :

تعتـــــــبر هـذه الاساليـب من أساسيـات الافصاح المناســـب المتمثلـة فـــي الاتـــــــي :

(1) اعـــداد القوائم المالية وترتيب بنودها بشكل يساعد على سهولـة فهمهـــا .
(2) نشر التفاصيـل اللازمة وتعريف المصطلحـــــات .
(3) المعلومات الموجـودة بين الاقـــواس .
(4) بيان الملاحظـات اللازمة في الهوامش .
(5) بيان القوائم والجداول الاضافيـــــــة .
(6) تقريـر المراجـع الخارجي .
(7) تقريـر مجلس الادارة (1).

تعتـــبر تلك الاساليب من الدعائم الاساسية في اظهار القوائم المالية المنشـــورة ولتحقيق أغراضهـا بالصورة السليمة ، وامكانية الاعتماد عليها والثقة بها والوصـول الـــى قـرارات رشيـدة من قبل مستخدمي القوائم الماليـة .

3 ـ 2 ـ 1 اعـداد القوائم المالية وترتيب بنودها بشكل يساعد على سهولة فهمها :

تـبرز أهمية القوائم المالية في اظهار البنود بصورة مفصلة ومحددة ، حيث يتمكـن القـاريء من معرفة مايحتاج اليه في صلب القوائم المالية ، ولكن بـدون تفصيل، حيـث تأتي عمليات التفاصيل في الجـزء اللاحـق لتلك القوائم .

وهنا يتم ادراج البنود بطريقة منظمة ومفصلـة ، وذلك باتباع القواعد والمبـــادىء المحاسبية التي تجعل القوائم المالية سهلة القراءة لاستخـلاص البيانات اللازمة من قبل مستخدمي تلك القوائم ، حيث ان شكل القائمة ومدى امكانية فهمها من قبل الطوائـــــف المستخدمة يعتبر جزءا أساسيا من أساليب الافصاح المحاسبي في القوائم الماليـــــــة ان القوائم المالية عبـارة عن مجموعة من البيانات المثبتة طبقا للمباديء المحاسبيـــة المتعارف عليها ، والمطبقة في تلك الوحدة والخاضعة للتقدير الشخصي القائم على اعداد تلك القوائم ومدى تفهم معـدّ القوائم المالية للمباديء المحاسبية المتعارف عليها .

CODESRIA - LIBRARY

وتعـــــــرّف احـدى الـدراسات القوائم الماليـــة بأنهـــــا :

" هـــي الوسيلة ا لتي يتم بها توصيـل البيانات المحاسبية عن الوحدة الاقتصاديـة الى الاطـراف المعنية وتكون في شكل ملخصـات تشمل عناصر البيانات المحاسبيـــة ـ وبعض التفاصيل المتعلقة بها مبوبة ومصنفة بطريقة تساعد على فهم محتوياتها واستخدامها في اجـراء المقارنة اللازمة والضرورية لاتخـاذ القرارات الاقتصادية الرشيـدة "(2)

ومـن خـلال التعريف السابق للقائمـة ، يتضح انها عبارة عن كشف توضـح فيهـــا البنود اللازمة والناتجة عن احـداث مالية حدثت داخل وخارج الوحدة الاقتصادية .

وتجـدر الاشارة الى وجود فرق جوهري بين التقاريـر المالية والقوائـم الماليـــة فالتقرير المالي ضم جميع المعلومات التي تلتزم الوحدة الاقتصادية (الشركة) دوريـــا والتي تحتوي على القوائم المالية والملاحظات المرفقة والجداول التوضيحية وغيرهـا مـن البيانات والمعلومات .

أما القوائم المالية فتمثل مخرجات النظام المحاسبي وتحتوي على معلومـات ذات غرض عام تعكس موارد الوحدة الاقتصادية (الشركة) ، والتزاماتها والتغير الذي يطـرأ على هذه الموارد والالتزامات خـلال فترة معينة **(3)** .

وبنـــــــاء على ماسبق يتضح لنـا ان القوائـم الماليـة تعد جزءا من محتويـــات التقرير المالي للشركـة .

وقبـل الشروع في معرفة القوائم المالية يستحسن تحديد الخصائـص الهامة للقوائم المالية وحدود استخدامها والمتمثلة فيما يلي **(4)** :

(1) تعـرض القوائم المالية بنودهـا ، وذلك باستخدام مقاييس كمية يعبّر عنهـــــــا بوحدات نقدية للبنود الظاهرة في القوائم الماليـة .

(2) تعـرض القوائم المالية المعلومات المتعلقة بالوحدة المحاسبية ، وليـس تلـــك المتعلقة بالصناعة (قطاع النشـــــاط) او الاقتصاد القومي .

(3) تقـدّم القوائم المالية بعض المعلومات مبنية على أساس استخدام التقديـــرات التي تعتمد على التقدير الشخصي المهني ، وبالتالي فان الارقام الظاهرة فـــي بنود القوائم المالية قـد لا تعبّر عن ارقام بالغة الدقـة .

(4) التقارير المالية اساسا تقارير تاريخية مبنية على القوائم المالية والتي تعكس اثر العمليات والاحـداث التي وقعت بالفعـــل .

CODESRIA - LIBRARY

(5) المعلومات الواردة في القوائم المالية مصممة لكي تخدم بطريقة معقولة احتياجات العديد من المستخدمين الذين قد تختلف احتياجاتهم للمعلومات ، وعلى وجه الخصوص احتياجات المستثمرين ، ولذلك فالقوائم المالية التي تقدمها التقارير المالية ، هي قوائم ذات غرض عام .

(6) ترتبط القوائم المالية بعضها ببعض ، فالمركز المالي مثلا ، يعتمد في قياسة على معلومات تتصل بقياس نتائج الاعمال والتغيّرات في مصادر واستخدامات الاموال.

(7) المعلومات الواردة بالقوائم المالية مصممة على أساس العديد من التصنيفات والملخصات لغرض تلبية احتياجات القراء .

(8) تعكس المقاييس المحاسبية في القوائم المالية استخدام عدة أسس للتقويم مثل التكلفة وصافي القيمة البيعية والتكلفة مطروحا منها الاستهلاكات .. وهكذا .

(9) تمثّل القوائم المالية ، ومايرد بها من معلومات مصدرا واحدا فقط من المعلومات ولكنها ليست المصدر الوحيد الذي يجب الاعتماد عليه من قبل القراء .

(10) اظهار القوائم المالية ، لايتم بدون تحمل تكلفة ولايمكن تبرير الحاجة ا لى المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ، الا اذا كانت المنافع التي تعود من استخدامها تساوي على الاقل تكاليف اظهار المعلومات واستخدامها .

ان هذه الخصائص تنطبق على كل القوائم المالية والتي يمكن تقسيمها الى ، قائمة المركز المالي (الميزانية) ، وقائمة الدخل ، وقائمة التغيّر في المركز المالي وقائمة الارباح المحجوزة .

وسنتناول بالشرح الموجز ، كل قائمة حيث يتم تعريف القائمة واهدافها والعناصر التي تشملها .

3 ـ 2 ـ 1 ـ 1 قائمة المركز المالي (الميزانية)

ان الهدف الاساسي من القوائم المالية ، هو اعطاء الطوائف المختلفة بيانات محاسبية وذلك لغرض اتخاذ قرارات سليمة ، ومن بين تلك القوائم ، قائمة المركز المالي والتي تهدف الى بيان الوضع المالي للوحدة ، حيث تعتبر الميزانية مرآة عاكسة لوضع الوحدة الاقتصادية (الشركة) في تاريخ اعدادها ، كما يمكن ان يشار اليها،

CODESRIA-LIBRARY

على انها ملخص تاريخي لكل الاصول او المنافع الاقتصادية التي تحصلت عليها الوحدة كنتيجة لبعض العمليات الحالية او التي حدثت في الماضي والالتزامات او الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية او الحالية والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام اصول او تقديم خدمات (4). وتصور الميزانية المركز المالي للشركة عن طريق افصاح او ايضاح ماهو في متناول الوحدة الاقتصادية من اصول مختلفة ، ومصادر تمويل هذه الاصول ، وبصورة مختصرة يمكن القول أنّ :

" **القائمة ، تصور المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معيّن** " (5).

كما يمكن ا ن يقال :

" **هي التي تلخص المركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة وتعرض موارد المنشأة ولمصادر هذه الموارد في تلك اللحظة (نهاية العام)** " (6) .

استخدامات الميزانية ودرجة الاستفادة منها :

ويمكن تلخيص استخدامات الميزانية والاستفادة منها في الاتي :

(1) تزويد المسئولين بالقيمة المستثمرة معبرا عنها بالنقود ـ دراسة سيولة الوحدة الاقتصادية ـ وهي تبين مدى قدرة الوحدة على الوفاء بالالتزامات المتداولة ، وذلك من خلال المقارنة بين الاصول المتداولة و الخصوم المتداولة .

(2) تبين الميزانية طبيعة العمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية ، وطبيعة الاصول النقدية وغير النقدية لمستخدمي الميزانية خارج الوحدة .

(3) امكانية دراسة الميزانية من حيث ايجاد العلاقة بين الالتزامات طويلة الاجل، وحقوق اصحاب المشروع ، وقدرة المشروع على البقاء لفترة اطول .

(4) دراسة العلاقة بين بنود الاصول الثابتة والالتزامات طويلة الاجل ، للحصول على معلومات حول التدفق النقدي الخارج في الامد الطويل ، وتأثيره على سيولة المشروع .

(5) تعتبر الميزانية أداة لعملية التنبؤ ، حيث تعطى البيانات والمعلومات المناسبة لغرض وضع التنبؤات المستقبلية حول الوحدة الاقتصادية (7) .

CODESRIA - LIBRARY

عناصـــر الميزانيـــــة :

تنقســم الميزانيـة الى العناصــر الاساسيـة التاليــة حيـث سنتناول شرح كـــل عنصر ، وهـذه العناصر هـــي :

أ ـ الاصـــــول
ب ـ الالتزامـات
جـ ـ حقوق اصحـاب المشـــروع .

أ ـ الاصـــــول :

هـــــي المـوارد الاقتصادية للمشـروع ، والتي تكـون لها منفعــة اقتصاديـــــة فـي المستقبـــــل .

خصائـص الاصـــــل :

(1) ان يكـــون ذا منفعة مستقبليـــــة .
(2) ان يكـــون للمشروع الحـق في استخدامـه .
(3) ان يكـــون الاصل ناتج عن عمليات في الماضـي .
(4) ان يكـــون الاصل مملوكـا للمشروع .

ب ـ الالتزامـــــــات :

وهـــي ما على المشـروع من ديـون ناتجة عن عمليات في الماضـي ومقاسة طبقـــا للمبـــاديء المحاسبية المتعارف عليهـا .

خصائـــص الالـــتزام :

(1) ان الالتزام يتضمن تضحية او تضحيات في المستقبل لمنافع اقتصاديـــة أي تحويل نقدية ، او اية اصول اخرى ، او تقديم خدمة الى الغير .
(2) ان الالتزام يقع على عاتـق المشروع ذاتـــــه .
(3) ضرورة حدوث العملية التي ترتب عليها الالتزام في الماضـــــي

CODESRIA - LIBRARY

جـ ـ حقـوق أصحـاب المشـــروع :

قيمـــة مصادر رأس المـال من قيمة الاسهم المصدرة ، وكذلك الموارد الداخليـــة الناتجة عن الارباح المحجوزة والتي لم يتم توزيعها (8) .

أشكـــال الميزانيـــة :

يمكـــــن ان تأخـذ القائمة اشكالا مختلفة ، حيث تأخـذ شكل حساب على هيئة حـــرف (T) ويقسم الى جانبـــين :

- **الجانب الايمـن (الاصـول) .**
- **الجانب الايسـر (الخصوم) .** كمـا في الشكـل (3 ـ 1) .

شكـل (3 ـ 1)

عرض الميزانيـة في شكل حساب حـــرف (T)

الاصـــول	**الخصـــوم**
الاصول المتداولـــــة	الالتزامات المتداولـــــة
استثمارات طويلة الاجل	الالتزامات طويلة الاجـــل
الاصول الثابتـــــة	حقوق اصحاب المشـــــروع
أصـــول اخـــــرى	
مجموع الاصول	**مجمـوع الخصـــوم**

أمّـا الشكل الثاني لعرض قائمة المركز المالي فهـي عرضها فـي شكل تقرير مالـــي، وهذا الاسلوب يمثل اتجاها حديثا ، ويعتقد أنه اسهل فهما واستيعابا من قبل قـــــراء القوائم المالية ، ويوضح بالمقارنة المباشرة بعض العلاقات التي يتجاوزها العرض وفق شكل الحساب التقليـدي (حـرف T) .

ان عرض قائمة المركز المالي في شكل تقرير مالي ناتج عن معادلة الميزانيـــــة (التوازن بين الطرف الايمن والايسر) اي وفق المعادلة التاليـــة :

CODESRIA - LIBRARY

الاصـــول = الخصـــــــــوم

صافي قيمة الاصول = حـــق الملكيـــــة

ويمكـــن ان تأخـــذ الشكل التالـــــي :

عـرض الميزانية في شكل تقريـــر

(3 ـ 2)

الاصـــول :

ـ الاصـــول المتداولـة	...
ـ الاستثمارات طويلة الاجـل	...
ـ الاصـول الثابتـــــــة	...
ـ اصـــــول اخـــــــرى	...
اجمالي الاصـول :	**. ...**

الخصـــوم :

ـ الالـتزامات قصيرة الاجـــل	...
ـ الالـتزامات طويلة الاجـــل	...
ـ الالـتزامات الاخـــــــرى	...
ـ حقوق اصحاب المشـــــروع	...
ـ رأس المـــــال	...
ـ الارباح المحجـوزة	...
اجمالي الخصوم :	**. ...**

ويجـــب ان يراعى تبويب القوائم المالية ـ والتي يتم عرضها على هيئة حســـاب (T) او على هيئة تقرير وذلك كما يلي :

(1) البساطـة والوضوح لسهولة الفهـــم .

(2) مراعاة الغرض او الهدف الـذي تعد القوائم المالية من اجلـــه .

CODESRIA - LIBRARY

(3) امكانية المقارنة بين محتويات القوائم المالية لعدة فترات وامكان تتبع تطورها (اي الثبات في استخدام الطرق من سنة الى اخرى ، وتوضيح التغيرات اذا حدث تغيّر وذكر الاسباب) .

(4) مراعاة الاهمية النسبية للبيان عند تحديد مدى الادماج او التفصيل داخل المجموعات (9) .

وهناك طريقة اخرى لكيفية اظهار الميزانية في شكل التقرير (10).

عرض الميزانية في شكل تقرير
(3 ـ 3)

الاسلوب الاول :

الاصول :		x x x
المتداولة	x x x	
الثابتة	x x x	
ـ الخصوم :		**x x x**
المتداولة	x x x	
الثابتة	x x x	
صافي قيمة الاصول		**x x x**
حق الملكية		x x x

الاسلوب الثاني :

الاصول المتداولة	x x x	
ـ الخصوم المتداولة	x x x	
صافي رأس المال العامل		**x x x**
+ الاصول الثابتة	x x x	
ـ الخصوم الثابتة	x x x	
	x x x	
صافي قيمة الاصول		**x x x**
حق الملكية		

CODESRIA - LIBRARY

3 ـ 2 ـ 1 ـ 2 قائمة الدخـــــل :

تعتـــبر قائمة الدخل من الاساليب الاساسية للافصاح في نشر القوائم الماليـــــة ، حيث تهدف تلك القائمة الى تحديد صافي الدخل او (صافي الخسارة) الذي تحققـــــه الوحـدة الاقتصادية . وتوجد طريقتان لاعـداد هذه القائمة هما :

(1) طريقة الخطوة الواحدة ، حيث يتم تحديد الايرادات بصورة شاملة ســـواء أكان من النشاط العادي ام غير العادي ، وكذلك تحديد المصروفات بصـورة شاملـة أيضـــــا .

(2) طريقـة الخطوات المتعددة ، وذلك بأن يتم تقسيمها الى اجزاء حيـــــث يتضمن الجزء الاول قياس الدخل او (الخسارة) في النشاط العـــــادي او الـدوري حيث يكون مجموع الجزئـــــين مايسمى بصافي الدخل (الخسارة) للوحدة الاقتصاديـــــة .

تقسيمـات قائمـة الدخـــل :

كمـا سبق القـول : فان هناك طريقتـين لاعـداد قائمة الدخـــــــل :

الطريقـة الاولى : قائمة الدخل ذات الخطـوة الواحـــــدة . حيث يتم فيها تحديـد صافي الدخل او (الخسـارة) من خـلال مقارنة البندين :

بنـد الايـرادات والذي يتم فيه تجميع كل الايرادات سواء أكانت ايرادات النشاط أو أيـة ايـرادات اخرى ، لتحديد اجمالي الايـرادات .

أمـا البند الثاني ، وهو المصروفات فيتم فيه تجميع كل من تكلفة البضاعة المباعة ، ومصاريف النشاط ، واي مصروفات اخرى ، وضريبة دخل النشاط العادي لتحديد اجمالـــي المصروفـات .

وبطـرح البند الثاني من البند الاول نتحصل على دخـل النشاط المستمر ، وباضافـــة الارباح غير العادية اليها يتم تحديد صافي الدخل كما في الشكل (3 ـ 4) .

CODESRIA - LIBRARY

الشكـــل (3 ـ 4)

قائمة الدخل عن السنة المنتهيـة فـــي 12/31/ 19 (11)

صافـي المبيعـات	x x x	
ايرادات اخـــرى	x x x	
اجمالي الايـرادات		**x x x**
المصروفـــات :		
تكلفة البضاعة المباعـــــة	x x x	
المصروفات الادارية والتسويقية	x x x	
الفوائد المدينـــة	x x x	
مصروفات اخـــرى	x x x	
اجمالي المصروفـــــات		**x x x**
صافي الاربـــــاح قبل الضرائـب		**x x x**

الطريقـة الثانيـة :

قائمـة الدخـل ذات الخطوات المتعـددة :

وتعتـــبر قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة اكثر ايضاحا وتفصيلا ، حيـــث تعطى درجة من الافصاح افضل من الطريقة الاولى ، وهنا يتم تحديد العناصر الخاصـــة بقائمـة الدخل بصورة مفصلة وتوضيحية ، تساعد متخذي القرارات في الحكم على نتيجـة نشاط المشروع ، وتتميز هذه الطريقة بتقديم بيانات اكثر تفصيـلا عن بنود الايـــرادات والمصروفات التي ساهمت في ايجاد صافي الدخل (أو الخسارة) ، بحيث تتـم عمليـة الفصل بين ارباح النشاط التشغيلية والايرادات والمصروفات الاخرى ، وكذلك الفصل بـين الارباح والخسائر الناتجة عن عمليات النشاط المستمرة للوحدة المتكررة من جهة ، وبـين الارباح والخسائر عن الانشطة غير المتكررة . ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الشكـــل (3 ـ 5) .

CODESRIA - LIBRARY

الشكـــل (3 ـ 5)

قائمة الدخل لشركـــة _____

عن السنة المنتهية فـــي 12/31/ 19 (12)

المبيعـــات :		
اجمالـــي المبيعـــات		x x x
ناقصا المردودات والمسموحـــــات والخصم النقدي		x x x
صافي المبيعـــــات		**x x x**
تكلفة البضاعة المباعة :		
المخـزون السلعي		x x x
اجمالي المشتريات	x x x	
ناقصا المردودا ت والمسموحات والخصم النقـــــــدي	(x x x)	
صافـي المشتريات	x x x	
اجمالي تكلفة البضاعة المباعة		**x x x**
ناقصا المخزون السلعي في 12/31/ ـــ		x x x
تكلفة البضاعة المباعـــــــــة		x x x
اجمالـي الدخـــــل		**x x x**
المصروفات التسويقيـة :		
رواتـب وعمـــــولات	x x x	
ايجـــــــــارات	x x x	
بدل سفر وانتقـــالات	x x x	
مصروفات الاعـــــلان	x x x	
مصروفات الشحـــــن	x x x	
استهلاك سيارات التوزيع	x x x	
مصاريف الهاتـــــف	**x x x**	
		x x x

CODESRIA - LIBRARY

المصروفـــات الاداريـة :		
رواتـــب واجـــــور	x x x	
مصروفات قضائيـــــة	x x x	
تأميـــــــــات	x x x	
استهلاك معدات مكتبيـة	x x x	
أدوات مكتبيـــــــة	x x x	
مصروفات اخـــــرى	x x x	
		x x x
اجمالي المصروفات التسويقية والادارية		**(x x x)**
صافـي الدخل من النشاط الرئيسي للشركة		**x x x**
عناصـــر أخـــرى :		
اربـــاح أسهـــم	x x x	
ايراد ايجـــارات	x x x	
اجمالي الايرادات الاخرى		**x x x**
ناقصا المصروفات الاخرى		(x x x)
(فوائد على القـروض)		x x x
اجمالي العناصر الاخـــرى		**x x x**
صافي الدخل السنـــــوي		**x x x**

3 ـ 2 ـ 1 ـ 3 قائمة الارباح المحجـــوزة :

تعتـــبر هذه القائمة واحدة من اربع قوائم مالية يلزم اصدارها سنويا ، وهـــي **قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التغير في المركز المالي و قائمة الاربـــاح المحجـوزة** . تصويرا شاملا للتغيرات التي حدثت في الارباح خلال العام المالـــي من حيث **(13)** :

CODESRIA - LIBRARY

أ ـ التعديلات التي أدخلت على رصيد اول العام المالي لتصحيح الاخطاء المحاسبية التي حدثت في الاعوام السابقة .

ب ـ الاضافات او التخفيضات السنوية المتعلقة بناتج الدخل المحقق من النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي .

جـ ـ التوزيعات السنوية للدخل في صورة ارباح ومسحوبات مدفوعة لحقوق الملكية خلال العام الجاري .

د ـ التحويلات السنوية من والى " حساب الارباح المحتجزة " والمتعلقة بالاحتياطيات القانونية او المقررة طبقا لقرارات ادارة المنشأة .

وفيما يلي صورة لقائمة الارباح المحجوزة .

الشكل (3 ـ 6)

قائمة الارباح المحجوزة عن السنة المنتهية في 12/31/ 19 م

رصيد 1/1		x x x
يضاف : تعديلات لرصيد بداية السنة		x x x
الدخل السنوي		**x x x**
ناقصا : الارباح الموزعة على المساهمين	x x x	
احتياطي قانوني	x x x	
احتياطي طوارىء	x x x	
	(x x x)	
رصيد آخر السنة 12/31/ 19		**x x x**

3 ـ 2 ـ 1 ـ 4 قائمة التغيّر في المركز المالي :

تعتبر قائمة التغيّر في المركز المالي احدى القوائم المالية ، والتي يجب اعدادها وتقديمها الى متخذي القرارات الاقتصادية (الطوائف المتعددة) ، وذلك لما تحتويه تلك القائمة من بيانات ومعلومات هامة كما في الشكل (3 ـ 7) .

CODESRIA - LIBRARY

ان هـذه القائمة تبين مصادر الاموال ، وكيف يتم تحقيقها ، مصدرها وتحديـد استخداماتها ، وتأتي اهمية قائمة التغير في المركز المالي في انها توفـر بيانـات ومعلومات قد يصعب الحصول عليها من القوائم المالية الاخرى ، فالمعروف انّ الغرض اعـداد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) هو بيان ماتملكه الوحـدة الاقتصادية من أصول وما عليها من الالـتزامات ـ في تاريخ معيّن ، وبالتالي فان قائمـة المركز المالي لاتحـوي اي معلومات بخصوص التغيرات التي تطـرأ على عناصر بنودهـا الاصول والالـتزامات وحقوق اصحاب المشروع ، ومن ناحية اخرى ، نجد ان قائمة الدخـل تتضمن معلومات بخصوص التغيرات التي تحـدث لبند واحـد فقط من بنـود الميزانيـة وهو بند الارباح المحتجـزة (14) .

حيـث شهـدت السنوات القليلة الماضيـة اهتماما متزايـدا بقائمـة مصـادر واستخدامات الاموال ، او مايطلق عليها احيانا قائمة التغير بالمركز المالي من قبـل المحللين والمحاسبين ، والمنظمات المهنية ، ووكالة تبادل الاوراق الماليـة . وقـد اعتـبر ت هـذه القائمة اكثر فائـدة للمستثمرين والمديرين والمصارف والموردين واجهزة الدولـة (تخطيط الاقتصاد والضرائـب) من القوائم المالية التقليدية للشركة (15) . وقـد اثبتت حديثـا احدى دراسات استطـلاع الرأي بين المحاسبين ، اهمية هذه القائمة للعديـد من الطوائف التي تهتم بالقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات (16).

CODESRIA - LIBRARY

الشكـل (3 ـ 7)
قائمة التغيّر في المركز المالي (أساس رأس المال العامل)
عن السنة المنتهية في 12/31/ 19

مصـادر الامـوال من النشـاط العـادي :

رأس المـال العامل من النشاط العـــادي :

صافـــي الدخـــــل	x x x	
+ مصروفات لم تتطلب استخدام رأس المال		
العامـــل (استهلاكـــــات)	x x x	
راس المال العامل من النشاط العـــادي		x x x
المصادر الاخرى لرأس المال العامـــل		
بيع اصول ثابتـــــة	x x x	
اصدار اسهـــــم	x x x	
المصادر الاخرى لرأس المال العامـــل		x x x
مجموع مصادر الامـــوال		**x x x**

استخـدامـــات الامـــوال :

شـراء اصول ثابتـــــة	x x x	
دفع الترزامات طويلة الاجل	x x x	
- مجموع استخدامات الامـــوال		x x x
الزيـادة في رأس المال العامل		x x x

3 ـ 2 ـ 2 نشر التفاصيل اللازمـة وتعريف المصطلحـات :

تستمـد القوائم المالية اهميتها في اتخاذ القرارات السليمة من اهمية البنـود التي تحتويها ، من حيث طبيعة ووضوح وترتيب هذه البنود وهذا يعني ان عدم شموليـة ووضوح هذه البنود وعدم ترتيبها يـؤدي الى اتخاذ قرارات غير سليمة (17).

CODESRIA - LIBRARY

لذلـــك على معدي القوائم المالية الاخذ في الاعتبار ضرورة توفر هذه الخـــواص في البنود التي تحتويها القوائم المالية حتى يتمكن مستخدمو القوائم الماليـــة مـــن الاستفادة من هذا القوائم على الوجـه المطلوب . وبالتحديد فان معدي القوائـــم المالية يجب أن يراعـوا الاتـــي

(1) عـدم استخدام المسميات غير الواضحة للحسابات كتسمية بعض الحسابـــات بـ (حسابات خاصة) او (حسابات متنوعة) او (حسابات اخرى) الا في حـدود تطبيق مفهوم الاهميـــة .

(2) عـــدم الخلـط بين المخصصات والاحتياطيـــات .

(3) توضيح الغرض من المخصص او الاحتياطـي .

(4) عـدم الخلط الفني في استخدام المصطلحات المحاسبية ، (كالمصروف والخسارة)، او (الايراد والربح) او (النفقات العادية والنفقات غير العادية) ،والايرادية والرأسمالية والايرادية المـؤجلـة **(18)** .

ومن الامثلـة الشائعة في عـدم الافصـاح الجيد ، هو بيان الاصول الثابتة بقيمتهـا الدفترية في الميزانية دون الاشـارة الى مجمعات الاستهلاك، واظهار المدينين بالقيمة المتوقع تحصيلها دون الاشارة الى مخصصات الديون المشكوك فيها **(19)** .

ان هـذا الخلط فـي استخـدام الاصطلاحـات ، وعدم النشر الكامـل للمعلومـــات يـؤدي ـ وبدون شك ـ الى إتخاذ قرارات غير سليمة ، او عدم القدرة على اتخاذها احيانا اخـــرى .

3 ـ 2 ـ 3 المعلومـات الموجـودة بين الاقـواس :

ان القوائم المالية المستخدمة ، هـي قوائم مالية ذات أغراض عامة ، وعليه فانـه وفق ما جاء في هذه القوائم عادة يكون مخصصا للمعلومات والتقسيمات الرئيسية اللفظي فقط وفي بعض الاحيان تكون مكونات هذه التقسيمات او شرحها اللفظي ذا اهميـــة لمستخدمي القوائم المالية أيضـا . ولكي يستطيع مستخدمو هذه القوائم معرفـة تلـــك التفصيلات واستخدامها ، فقد استخدم مايسمى " المعلومات الموجودة بين الاقـــواس" كوسيلة لزيادة الافصاح . فالمطلع على القوائم المالية كثيرا مايجد بعـض المعلومـــات الاضافية موضوعة بين الاقـواس والتي منهـــا :

CODESRIA - LIBRARY

(1) الاشارة الى الاجراء المستخدم للوصول للقيمة الظاهرة بالقائمة ، او طريقة التصنيف المستخدمة .

(2) بيان ماقد يكون لبعض البنود من طبيعة او وضع خاص كالاصول المرهونة او المقدمة كضمانات لدى الغير او من الغير .

(3) توضيح المبدأ المستخدم لاظهار قيمة الاصل ، كالتكلفة او السوق ايهما اقل ، وايضاح القيمة غير الظاهرة بالقائمة .

(4) ايضاح العلاقة بين كل بند والبنود الاخرى بنفس القائمة ، او اي قائمة اخرى .

(5) الاشارة الى موضع آخر للحصول على المزيد من التفاصيل المتعلقة ببند معيّن (20).

3 ـ 2 ـ 4 بيان الملاحظات في الهوامش :

تستخدم الملاحظات لنشر المزيد من المعلومات التي تتعلق ببنود القوائم المالية والتي لايمكن شملها في صلب القوائم المالية ، ولكنها تعطى معلومات اضافية عن البند المعني لمستخدمي القوائم المالية ، فتعتبر الملاحظات أفضل وسيلة للافصاح عن تلك التغيرات في المباديء المحاسبية المستخدمة ، وايضاح هذا الاثر بالوحدات النقدية .

وبناء عليه يمكن تعريف الملاحظات في الاتي :

" **تعتبر وسيلة المذكرات والملاحظات من وسائل الافصاح الهامة ، فلا تنحصر اهميتها في التعليق على الارقام في القوائم المالية ، ولكنها تعتبر عنصرا أساسيا في عرض القوائم المالية ونادرا ماتخلو القوائم المالية منها** " (21) .

وتعرّف ايضا :

" **بأنها الوسيلة التي تستخدم عن بعض المعلومات التي لايمكن ذكرها في صلب القوائم المالية** " (22).

وعلى الرغم من هذه الاهمية ، الاّ انه يجب أخذ الحيطة في استخدام الملاحظات بحيث لاتصبح بديلا لتصنيف افضل التصنيف الظاهر بالقوائم المالية ، او وصف لمحتوياتها . كما انه يجب التأكد من عدم تعارض الملاحظات بما تحتويه القوائم نفسها .

CODESRIA - LIBRARY

وتتلخص المزايا الرئيسية للمذكرات والملاحظات في النقاط التالية :

(1) القدرة على عرض المعلومات غير الكمية كجزء متمم للقوائم المالية .
(2) القدرة على الافصاح عن صلاحية البنود في القوائم المالية وبيان اي قيود تفرض عليها .
(3) طريقة مفيدة للافصاح عن مقدار اكبر من التفاصيل عما يمكن عرضه في القوائم .
(4) طريقة لعرض بيانات كمية او وصفية ذات اهمية نسبية (23) .

وتستخدم المذكرات والملاحظات في الافصاح عن المعلومات الاتية :

(1) الطرق والمباديء المحاسبية المتبعة .
(2) الافصاح عن الحقوق والالتزامات .
(3) الافصاح عن العقود والاعمال تحت التنفيذ .
(4) الافصاح عن العقود والاعمال تحت التنفيذ والارتباطات طويلة الاجل .
(5) الافصاح عن المطلوبات الاحتمالية والمسئولية العرضية .
(6) الافصاح عن الاحداث التي تقع في تاريخ لاحق لاعداد القوائم المالية (24) .

ومن ناحية أخرى فان الملاحظات ـ اذا لم يحسن استخدامها ـ قد تكون مضرة لقارئها ، فمثلا :

(1) قد تؤدي الى سوء فهم القاريء لما قصد منها اذا لم تكن مكتوبة بصورة واضحة .
(2) قد يقرر القاريء عدم استخدامها اذا ماكانت مكتوبة بلغة صعبة الفهم .
(3) قد تؤدي كثرة المعلومات والبيانات الى الخلط بينهما عند استخدامها من قبل القاريء او عدم القدرة على اختيار افضلها ، او الى تأخر اتخاذ القرار .
(4) نظرا للزيادة المضطردة للعلاقات بين مشروعات الاعمال وبين عناصر حسابات نفس المشروع ، فانه قد تلجأ المشروعات الى المبالغة في استخدام الملاحظات بدلا من محاولة تحسين طرق عرض القوائم المالية (25) .

ويمكن تصنيف الانواع الشائعة للملاحظات في الاتي :

(1) تفسيرات عملية ، ا و شرح للتغيير في الطرق المحاسبية المستخدمة .
(2) تفسيرات لحقوق الدائنين باصول معينة او حقوق الاولوية عند التصفية .

CODESRIA - LIBRARY

(3) الافصاح عن التزامات محتملة اي غير مؤكدة .
(4) الافصاح عن المعوقات الخاصة بتوزيع الارباح .
(5) وصف للعمليات التي تؤثر على رأس المال المدفوع ، وحقوق حملة الاسهم .
(6) وصف او كشف للعقود المنفذة (26) .

3 ـ 2 ـ 5 القوائم والجداول الاضافية :

كما سبق ذكره ، فأن البيانات التي تحتويها القوائم المالية عادة ما تكون ملخصة ومقدمة بطريقة مختصرة . ونظرا لذلك فأن كثيرا من مستخدمي القوائم المالية ـ غير المعدين لها ـ قد لايستطيعون فهمها بصورة كاملة . وحتى تكون منفعة القوائم المالية لمستخدميها بصورة افضل فانه عادة ماتعطى بيانات اضافية في صورة قوائم او جداول تلحق بالقوائم المالية الاصلية . ويجب ملاحظة ان هذه القوائم او الجداول يجب ان لاتعتبر كبديل للقوائم المالية الاصلية . وانما كمكملة او موضحة لها ، وعادة مايكثر استخدامها عند اعداد التقارير المفصلة لمجالس الادارة والجمعيات العمومية ومؤسسات الائتمان وغيرها من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية (26) .

ومن الانواع الشائعة الاستخدام في القوائم والجداول الاضافية ـ كزيادة في الافصاح ـ هي :

(1) قائمة المصادر والاستخدامات .
(2) قائمة التدفق النقدي .
(3) قائمة المركز المالي على أساس تغيير مستويات الاسعار (وهي حسب اختيار الشركة).
(4) قوائم التكاليف .
(5) قوائم الاصول الثابتة ، وجداول الاستهلاكات .
(6) قائمة المخزون السلعي .
(7) قائمة المدينين وتكوين مخصص الديون المشكوك فيها .
(8) قوائم اضافية اخرى (27) .

CODESRIA - LIBRARY

3 ـ 2 ـ 6 تقرير المراجع الخارجي :

انّ القوائم المالية المنشورة عادة ماتكون مصحوبة بتقرير مراجع خارجي بمدى عدالة القوائم المالية في التعبير عن نتيجة نشاط المشروع ، ومركزه المالي حسب المفاهيم والمباديء والمعايير المحاسبية المعروفة . وحيث ان احد اهم المباديء هو مبدأ الافصاح ، فان المراجع الخارجي يبذل مجهودا كبيرا لكي يتأكد من ان ا لقوائم المالية المنشورة تفصح بصورة عادلة عن كل المعلومات والبيانات التي يجب نشرها .

وبالفعل فقد اكدت جميع المنظمات المحاسبية المهنية على أهمية تقرير المراجع الخارجي كوسيلة للافصاح (وان كانت غير مباشرة) . فعلى سبيل المثال ، انه من ضمن قواعد السلوك المهني التي اصدرها مجمع المحاسبين الامريكي ، ان المراجع الخارجي يعتبر مخلا بشرف المهنة في الحالات الاتية :

أ ـ اذا أخفق في الافصاح عن حقيقة ذات أهمية نسبية علم بها ، ولم يتم الافصاح عنها في القوائم المالية ، رغم أن الافصاح يعتبر ضروريا لجعل القوائم غير مضللة .

ب ـ اذا غفل في التقرير عن ذكر اية معلومات ذات أهمية نسبية وردت في القوائم المالية بصورة غير صحيحة .

ج ـ اذا غفل عن توجيه الاهتمام الى اي خروج عن المباديء المحاسبية المتعارف عليها وله اهمية نسبية (28) .

ويجب ملاحظة ان تقرير المراجع الخارجي ليس مكانا للافصاح في حدّ ذاته ، ولكنه يعتبر وسيلة مفيدة لبيان المعلومات الاتية :

(1) التأثير المادي لاستخدام طرق محاسبية تختلف عن تلك الطرق المقبولة عموما .
(2) التأثير الناتج عن التحول من مبدأ محاسبي متعارف عليه الى مبدأ محاسبي آخر .
(3) الاختلاف في الرأي بين المراجع والشركة المتعلق بمبدأ محاسبي او اكثر في التقرير المالي .

ويعتبر تقرير المراجع الخارجي من الاساليب الاساسية للافصاح ، بحيث يتم الاعتماد عليه من قبل مستخدمي القوائم المالية في اظهار حقيقة البيانات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات . وان هذا التقرير يتكون من عدة عناصر وهذه العناصر هي :

CODESRIA - LIBRARY

(1) تاريخ اعداد التقريـــــــر .
(2) ان يكون التقرير موجها الى الجمعية العمومية .
(3) ان يكون التقرير متضمنا اسم الشركة والتي تمت مراجعتها .
(4) ان يشتمل التقرير على المدة الزمنيـــة .
(5) ذكر القوائم ا لمالية والحسابات الختامية وتواريخهـــا .
(6) ان تكون عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها .
(7) يشتمل على فقرة رأي المراجـع .
(8) ان تكون القوائم المالية والحسابات الختامية معدة طبقا للمباديء المحاسبيـــة المتعارف عليها .
(9) ان تبين الشركة بأنها ثابتة في سياستها المحاسبية .
(10) اظهار اي معلومات يرى المراجع الخارجي ضرورة توضيحها ، بحيث تكون فـــــي تقرير مفصل او في شكل ملاحظـات .
(11) بيان اي اثر للاحداث اللاحقة ان وجدت والتي تكون لها تأثير على القوائـــم المالية
(12) توقيـــع التقرير من قبل المراجع الخارجـــــي (29) .

3 ـ 2 ـ 7 تقرير مجلس الادارة :

هنـــاك بعض المعلومات المعينة يمكـن عرضها مباشرة عن طريـق ادارة الوحـدة الاقتصادية في شكل رسالة رئيس مجلس الادارة ، وتسمى (تقرير مجلس الادارة) ويـرى البعض ان المعلومات الاضافية التي يجب ان يتضمنها هذا التقرير هـي :

(1) الاحـداث غير المالية والتغيرات التي حدثـت اثناء الفترة المالية ، والـــــتي تـؤثر في عمليات الوحدة الاقتصادية .
(2) التوقعات المستقبلية المتعلقة بالصناعة والاقتصاد.
(3) خطط النمو المستقبليـة .
(4) التحسينات التكنولوجية في الوحـدة الاقتصادية والصناعيـة (30) .

كما يتضمن ايضا ايضاحات عن العاملين بداخل الوحدة من حيث نفقات التطويـر والتدريب المستقبلية ، وكذلك طرق تحديد مكافأة نهاية الخدمة ، والمزايا العينيـــة والمعنوية التي تعطى لعاملي الوحدة ، وعدد العاملين ، والتصنيفات العلمية والخـبرة لكل منهم بحيث تساعد على عملية التخطيط المستقبلي ، كما يتضمن ايضا ايضـــــــاح السياسات ، واهداف الوحدة خلال المدة المستقبليـة .

CODESRIA - LIBRARY

3 ـ 3 الخلاصـــــــة :

تعتـــبر القوائم الماليـة ليست غاية في حدّ ذاتها ، وانما هي وسيلة لتفهـــم الاحـوال المالية للوحدات الاقتصادية ، وتستخدم بواسطة جميع الطوائف المختلفـــــة كأساس في اتخاذ القرارات ، لذا من الضروري ان تحتوي تلك القوائم المالية على جميـع البيانات والمعلومات اللازمـة التي تساعدهم في ذلك ، ولايتم هذا الامـــر الا بتطبيـق مبدأ الافصاح واستخدام اساليبه الاساسية .

لذلـــــك تضمن هذا الفصل الاساليب الاساسية للافصـــاح والتي تمـــت دراستهـا ، وهـــــي :

(1) اعـــــداد القوائم المالية وترتيب بنودهـــا بشكل يساعـد على سهولة فهمها .
(2) نشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحـــات .
(3) المعلومات الموجـودة بين الاقـواس .
(4) بيان الملاحظـات اللازمة في الهوامـش .
(5) بيان القوائم والجـداول الاضافيـــــة .
(6) تقرير المراجـــع الخارجـي .
(7) تقرير مجلس الادارة .

تعتبر تلك الاساليب من الدعائـم الاساسية في اظهـار القوائم المالية المنشـورة ، ولتحقيق اغراضها بالصورة السليمة وامكانية الاعتماد عليها والثقة بها والوصول الـــــى قرارات رشيـدة من قبل مستخدمي القوائم المالية .

CODESRIA - LIBRARY

الهـــوامش

(1) Eidon, S. Hendrickson , Idid P. 515 - 514 .

(2) محمد مفتاح بيت المال وآخرون ، مرجع سابـق ، ص 40 .

(3) محمد احمد العظمة ويوسف عوض العادلي ، مرجع سابق ، 47 ـ 48 .

(4) احمد أنـور . دراسات في القيـاس والتحليل المحاسبي ، مركز الكتاب ، كليـة التجـارة ، جامعة الاسكندرية ، 1981 ، ص 152.

(5) خيرت ضيف واحمد بسيوني . النظم المحاسبية الموحـدة ، الدار الجامعيـة ، بيروت ، 1985م ، ص .

(6) محمد احمد العظمـة . نفس المرجع السابـق ، ص 46 .

(7) Eldon S. Hendrickson , op. Cit, P. 255.

(8) Ibid , P. 260.

(9) حسن محمد حسين ابوزيـد . دراسات في المراجعة ، الجزء الثاني ، دار الثقافة العربيـة ، القاهرة ، 1988 ، ص 186.

(10) محمد رضوان حلوة حنان . نظريـة المحاسبـة ، مديرية الكتب والمطبوعـات الجامعية ، دمشـق ، 1987 ، ص 224.

(11) Kieso, Donald and Jerry , J. Weygandt, Intermediat Account - ing, Second ,Ed, John Wiley and Sons , 1977, P.114.

(12) يونس حسن الشريف ، ومحمد عبدالله بيت المال ، يونس محمد حشاد." مبـاديء المحاسبة الماليـة " ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1990، ص 145 ـ 146.

(13) جمعة خليفة الحاسي ، سالم محمد بن غربية ، محمد مفتاح بيت المـــال . المحاسبة المتوسطة ، الطبعة الاولى (بنغازي : منشورات جامعة قاريونـس، 1988) ، ص 96.

(14) نفس المرجع السابق ، ص 478.

CODESRIA - LIBRARY

(15) صادق محمد البسام وسعيد دوبان . " التقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية وحدود استخدامها للاغراض الحكومية " مجلة دراسات في الخليج والجزيرة العربية ، العدد (40) ، الرياض ، 1987 ، ص 19 ـ 20 .

(16) Lee. T.A. " Survey of Accountants Opinion on cash flow , Reporting " Journal of Accounting and Business Studies, Vol. 17, No. 2 , 1981, PP. 130 - 140 .

كما اشار صادق محمد البسام . المرجع السابق ، ص 27 .

(17) Eldon S. Hendrickson . op. Cit. , P. 516 .

(18) مجدي محمد احمد نصار . المرجع السابق ، ص 48 .

(19) محمد فداء الدين عبدالمعطي . نفس المرجع السابق ، ص 30 .

(20) Eldons. Hendrickson op. Cit, P.516 .

(21) Myer S.J.H. " Footnotes " , Accounting Review , July , 1959, P. 381 .

(22) Bullockt, Claytonl. " Footnotes in Financial Statement preparation " , The Journal of Accountancy , Vol. 102(July , 1956) PP. 39 - 44 .

(23) Eldons . Hendrickson , op. Cit. , P. 517.

(24) مجدي محمد احمد محمود نصار . المرجع السابق ، ص 40.

(25) حسن محمد حسين احمد ابو زيد . المرجع السابق ، ص 104.

(26) Eldons Hendrickson , op. Cit. , P. 517

(27) Ibid, P. 521 .

(28) " Griffin ' and Thams , " Measuring Adguate Diselosure , Journal of Accountancy , Vol. 104 , 1960, PP. 43 - 48 .

كما اشار حسين محمد حسين ابوزيد . نفس المرجع السابق ، س 17

(29) ادريس عبدالسلام اشتيوي . المراجعة معاييرواجراءات ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، مصراتة ، 1990 ، ص 17.

(30) Eldon S. Hendrickson , op, P . 522.

CODESRIA - LIBRARY

الفصـــل الرابـع
بعـض الجوانب القانونية المتعلقة بالافصـــــاح
فـــي ليبـــيا

4 ـ 1 مقدمـــــة :

تقـوم الشركات على اختـلاف أشكالها وطبيعة انشطتها التي تزاولها ، في نهايـة كل فترة مالية معينة باعداد القوائم المالية اللازمة لتحديد نتيجة اعمالها مـن ربـــح أو خسارة ، وذلك خـلال تلك الفترة ، وبيان مركزها المالي في نهاية نفس الفـترة .

ونظـرا للدور الهام الذي تقوم به الشركات العامة في الاقتصاد القومي ومصالـــح الفئـات العديدة المرتبطة بهذا النوع من الشركات ، عليه فان القوائـم المالية الـتي تعدهـا تلك الشركات ، وما يجب أن تحتويه من بيانات ومعلومات للطوائف المختلفـة التي يهمها الامر محل عناية المحاسبية من جهة ، والتشريعات من جهـة أخـرى ، فقد تـم تناول الافصـاح بالنسبة للجانب المحاسبي في الفصول السابقة ، اما في هـذا الفصـــل فسيتم الحديث عن مفهوم الافصاح حسب ما تناولته التشريعات في ليبيا . اذ اشتملـت كل من اللائحـة المالية الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة ، والقانون التجـــــاري وقانون ضرائـب الدخل في بعض موادّها الافصاح المناسب . وعليه فان هذا الفصـــل يتنـاول النقاط التاليـــة :

4 ـ 2 متطلبـات الافصاح في اللائحـة المالية .
4 ـ 3 متطلبـات الافصاح في القانون التجاري الليبـي .
4 ـ 4 متطلبات الافصاح في قانون ضرائـب الدخـــل .
4 ـ 5 متطلبات الافصاح في القانون رقم **116** بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة .

4 ـ 2 متطلبـات الافصـاح في اللائحـة المالية :

يعتـبر عنصر الوقتية من العناصر الاساسية للافصاح ، حيث يتم اظهار البيانـــات والمعلومات في الوقت المناسب لكي تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة في الوقت المناسب وهذا ماتنص عليه المادة رقم **(78)** .

CODESRIA - LIBRARY

" تعد الادارة المالية (او القسم المالي) بالمنشأة خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية الميزانية والحسابات الختامية للمنشأة ، والميزانيات والحسابات الختامية للفروع والوحدات الانتاجية التابعة لها وذلك وفقا للأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها مع مراعاة مايصدر من قرارات وتعليمات من الجهات المختصة" (1).

انّ ما جاء في المادة (78) ، يتم اعداد الميزانية والحسابات الختامية بناء على القواعد المحاسبية ، وما يصدر من قرارات ونشرات ولوائح بخصوص اعداد تلك الحسابات والقوائم المالية ، وحتى تظهر حسبما يتطلبه عملها النظام المحاسبي المتبع وخلال فترة محددة كما نصت المادة (89) من اللائحة المالية بانه يجب أن يتم اعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية حسبما تقتضيه أسس ومباديء المحاسبة المتعارف عليها ، وذلك باتباع ماتراه الشركة مناسبا ونشاطها الاقتصادي وطبيعة عملها ، فقد نصت المادة على مايلي :

" يتم اعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية للمنشأة بمراعاة الاسس والمباديء المحاسبية المتعارف عليها وعلى وجه الخصوص مايلي (مع عدم الاخلال بما جاء في المادة السابقة) :

(1) اعداد الحسابات الختامية على أساس مبدأ الاستحقاق فيما يتعلق بتحميل السنة بما يخصها من ايرادات ومصروفات .

(2) التأكد من سلامة اجراءات الجرد السنوي وصحته بالنسبة لكافة الموجودات الثابتة والمنقولة بالمنشأة في نهاية السنة .

(3) التحقق من سلامة أسس تقييم كل من عناصر الاصول الثابتة والمتداولة وخاصة بالنسبة الى :

أ - نسب استهلاك الاصول الثابتة .
ب - أسس تقييم المخزون سواء اكان بالنسبة ام بتحديد اثمان التكلفة .
ج - أسس فحص حسابات العملاء وتحديد الديون الجيدة والرديئة .
د - طريقة حصر عناصر المصروفات المقدمة والمستحقة .

(4) تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الالتزامات التي قد تتعرض لها المنشأة في السنوات التالية من عمليات تخص السنة المالية الحالية .

CODESRIA - LIBRARY

(5) مطابقة الارصدة الواردة بكشوف المصارف على أرصدة حساباتها بالدفاتر واعداد التسويات اللازمة .

(6) حصول المنشأة على مصادقات من مدينيها ودائنيها على أرصدة حساباتهم في نهاية السنة المالية" (2) .

ويلاحظ على هذه المادة انها اهتمت بأغلب البنود التي تظهر في قائمة المركز المالي ، ومنها الاصول الثابتة واستهلاكها ، وكذلك المخزون وطريقة تقييمه ، وبنود كل من المدينين والدائنين وكيفية التأكد من الارصدة الخاصة بهم ، وحساب المصرف ، والتأكد من رصيده ، وذلك باعداد مذكرة التسوية المعروفة وكيفية تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة اي التزام يتوقع حدوثه في المستقبل ، وهذا يمثل الاستعداد للاحداث اللاحقة المتوقع حدوثها .

وكما جاء في المادة (81) من اللائحة المالية ، بانه يجب ان ترفق الميزانية العمومية بكل من الحسابات الختامية ، حساب التوزيع ، وتقرير اللجنة ، وتقرير المراجع الخارجي عن السنة المالية الى الجمعية العمومية خلال مدة أقصاها خمسة اشهر من انتهاء السنة المالية ونص هذه المادة مايلي :

" يتولى أمين اللجنة الشعبية للمنشأة عرض الميزانية العمومية والحسابات الختامية وحساب التوزيع وتقرير اللجنة الشعبية ، وتقرير مراجع الحسابات عن السنة المالية ، على الجمعية العمومية خلال خمسة اشهر على الاكثر من انتهاء السنة المالية لاعتمادها واقرارها كما يتولى ارسال صورة من الميزانية والحسابات الختامية وحساب التوزيع المعتمد الى كل من الامانات المختصة وديوان المحاسبة مرفقا بها محضر جلسة الجمعية العمومية او من يقوم مقامها والتي تمت فيها المصادقة " (3)

وهكذا يلاحظ من نصوص اللائحة ، انها اهتمت بأساليب الافصاح في كل من المواد **(78) ، (89) ،(81)** ، حيث تناولت اعداد الحسابات الختامية ، والقوائم المالية ، وذلك وفقا للقواعد والاسس المحاسبية المتعارف عليها ، والاهتمام بعنصر الوقتية الذي يهتم باظهار البيانات والمعلومات في الوقت المناسب ، للاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة ، وكما اشتملت على ايضاح الاسس التي يجب أن تتبع وخاصة الاستهلاك والجرد وتقييم المخزون ، وكذلك حسابات كل من المدينين والدائنين ، ومصادقة ارصدتهم ، وحصر المصروفات المستحقة والمقدمة ، وتكوين المخصصات لمقابلة الالتزامات التي تتعرض لها الشركة او المنشأة في المستقبل ، واعداد مذكرة التسوية لمطابقة رصيد حساب المصرف بالدفاتر مع كشف حساب المصرف ، والاهتمام بأن تكون الميزانية

CODESRIA - LIBRARY

العمومية مرفقة بكل من : الحسابات الختامية ، حساب التوزيع ، تقرير اللجنة الشعبية للشركة او المنشأة ، وتقرير المراجع الخارجي ، وتقدم جميعها الى الجمعية العمومية لاعتماد القوائم المالية ، وارسال صورة منها الى كل من يهمهم امر ذلك . وهذا يؤيد أغلبية الاساليب الاساسية للافصاح والتي تم التحدث عنها في الفصل الثالث .

4 ـ 3 متطلبات الافصاح في القانون التجاري الليبي :

لقد تضمن القانون التجاري عدة نصوص تتعلق بأساليب الافصاح ، حيث صدر القانون بتاريخ **21 ربيع الاول 1373 هـ الموافق 28 نوفمبر 1953م** ،وقد اهتم القانون بالقوائم المالية ومحتوياتها . وما يرافقها من تقارير يوضح فيها الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ، وما يلزمها من توضيحات ، والتي تساعد الطوائف المختلفة في الحصول على بيانات ومعلومات ، وتساعد في عمليات اتخاذ القرارات من قبل الطوائف المختلفة ، فالمادة (592) والتي تختص باعداد الميزانية نصت على انه عند اعداد الميزانية والحسابات الختامية ، فانه يجب أن تعد بصورة واضحة ودقيقة ، كما يجب ارفاق توضيحات تشرح فيها سير اعمال الشركة . ونص المادة كمايلي :

" يجب على المديرين ان يقوموا بتحضير ميزانية السنة ا لمالية للشركة وحساب الارباح والخسائر بحيث يتبين منها بوضوح ودقة حالة الشركة المالية والارباح المتحصل عليها او الخسائر التي حلت بها .
وعليه كذلك ان يرفقوا بالميزانية تقريرا يشرحون فيه سير اعمال الشركة " (4)

أما المادة رقم (573) فقد اهتمت بمحتويات الميزانية ، فبينت جانبي الاصول والخصوم في الميزانية ، وعناصر كل منهما ، حيث نصت على مايلي :

" مع عدم الاخلال بالقوانين الخاصة بالشركات التي تمارس نشاطا معينا ، يجب أن يثبت في الميزانية العناصر الاتي بيانها بقيمتها الدفترية :

أ ـ في الاصول :

1 ـ المبالغ المطلوبة من المساهمين ولم تدفع بعد .
2 ـ العقارات .
3 ـ المنشآت الثابتة والآلات .
4 ـ حقوق البراءات الصناعية وحقوق استغلال المنتجات الفكرية .

CODESRIA-LIBRARY

(5) المنقـــــــولات .
(6) الامتيـازات والعلامات المسجلة وقيمـة المحل التجـاري الاقتصاديـــة .
(7) المـواد الخـام والبضائـع .
(8) النقود والاوراق المالية الموجودة في الصنـدوق .
(9) المستندات المالية ذات الربـح الثابـــــت .
(10) المشاركات مع بيان ماقد اشترته الشركة من اسهمها .
(11) الديـون على عمـلاء الشركـة .
(12) ديـون الشركة على المصارف .
(13) الديون المطلوبة من شركات مرتبطة بها .
(14) الديون الاخرى المطلوبة من الغـــــير .

ب ـ الخصـــــوم :

(1) رأس مال الشركة بقيمته الاسمية مع بيان الاسهم العادية منفصلـة عن الانواع الاخـــرى من الاسهـم .
(2) الرصيد الاحتياطي القانونـي .
(3) الاحتياطي المنصوص عليه في العقد والاحتياطي الاختياري .
(4) مبالغ الاستهلاك والتجديد والضمان ضد خطر هبـوط قيمة الموجـودات .
(5) المبالـغ المخصصة لتعويـض مستخدمي الشركـة .
(6) الديـون المقيدة بضمانات عينيـــــة .
(7) الديـون المطلوبة للموردين .
(8) ديون الشركة للمصارف او للممولين الآخريـــــن .
(9) الديون المطلوبة للشركات المرتبطـة بهـا .
(10) سندات القرض الصـادرة والتي مازالـت قائمة .
(11) الديون الاخرى المطلوبة من الشركـة .

ج ـ فـي الاصـول والخصـوم :

(1) الضمانات المقدمة من المديرين ومن موظفي الشركـة .
(2) مايودع من اطراف خارجية (خارج الشركة) ايداعا اختياريـا او الزاميـا .
(3) ولاتجري المقاصـة بين البنـــــــود (5)

CODESRIA - LIBRARY

أما بخصوص نشر القوائم المالية والحسابات الختامية فيجب ان تكون مرفقة بالايضاحات اللازمة ، حيث تنص المادة (583) على مايلي :

" يجب على المديرين ان يقوموا بايداع صورة من الميزانية مرفقة بتقاريرهم وتقرير لجنة المراقبة ومحضر تصديق الجمعية الى مكتب السجل التجاري خلال ثلاثين يوما من التصديق " (6) .

حيث الزم القانون التجاري المديرين بتقديم القوائم المالية ، والايضاحات المرفقة ومكونة من الميزانية ، وتقرير لجنة المراقبة ومرفقاتها المتمثلة في أساليب الافصاح الاساسية الى كل من الجمعية العمومية والسجل التجاري .

أما بخصوص اظهار صافي قيمة الاصول والناتجة عن طرح قيمة الاستهلاك من قيمة الاصول وطريقة تحديد قسط الاستهلاك لكل من الاصول الثابتة ، واظهار قيمة المدينين، وتحديد قيمة المخزون السلعي وغيرها من البنود الاخرى التي تحتاج الى اعادة تقدير وتقييم قيمتها في نهاية كل فترة وخصوصا عند الجرد السنوي ، فقد نصت المادة (574) والمتعلقة بقواعد التقدير مايلي :

يجب اتباع القواعد التالية عند القيام بتقدير العناصر التي تتركب منها أصول الشركة :

(1) لايجوز ان تقدر العقارات والمنشآت الثابتة والآلات والمنقولات بقيمة اعلى من ثمن كلفتها ، وفي كل دورة مالية يجب تخفيض القيمة بنسبة الاستهلاك الحاصل في تلك الدورة ، وذلك بادراج رصيد الاستهلاك في بند خاص من الخصوم .

(2) لاتقدّر قيمة المواد الاولية والبضائع بثمن أعلى من أدنى ثمن لقيمة مشتراها او بثمن أعلى من ثمن السوق الرائج عند اختتام الدورة اي تقدّر بسعر التكلفة او السوق .

(3) لاتقدّر البراءات الصناعية وحقوق استغلال الاختراعات والامتيازات والعلامات المسجلة بثمن أعلى من ثمن مشتراهاوتكاليفها ، وتخفيض هذا الثمن في كل دورة مالية بنسبة مامضى على تلك المقدمات من الزمن او بنسبة سقوط حق استغلالها .

CODESRIA - LIBRARY

(4) قيمة الاسهم والاوراق المالية ذات الايراد الثابت يقدرها المديرون مستوحين في ذلك اليقظة والحكمة ومراعين فيما يختص بالاوراق المالية المتداولة في البورصة ثمنها في السوق ، ويجب اعلام لجنة المراقبة بالقواعد التي اتبعت في التقرير ، وعلى لجنة المراقبة ان تلاحظ هذه القواعد في تقريرها للجمعية العمومية .

(5) تقدير المشاركات التي ليس لها صفة أسهم بمبلغ لايزيد عما يظهر في آخر ميزانية تتعلق بها .

(6) ويكون تقدير الديون المطلوبة للشركة على أساس مايفترض من امكانية استيفائها .

(7) يجوز أن يقيد بند خاص في خانة الاصول ما قد يحصل من فرق بين المبالغ المستحقة على سندات القرض الصادرة عند حلول اجلها ، وبين المبالغ المتحصل عليها وقت الاصدار . وفي هذه الحالة يجب في كل دورة استهلاك قسم من الفرق طبقا للطرق المحددة للاستهلاك . ويجوز ان تثبت تخفيضات عناصر الاصول في بنود خاصة منفصلة في الخصوم لكل من تلك العناصر . واذا وجدت أسباب خاصة تحول دون اتباع القواعد المقررة في المادة وجب على المديرين ولجنة المراقبة أن يبينوا تفصيلا للاسباب التي دعتهم للعدول على تلك القواعد في تقريرهم المعروض على الجمعية " (7) .

ويلاحظ على المواد السابق الاشارة اليها :

أ - المادة (572) تلزم المديرين باعداد الميزانية في نهاية السنة المالية وحساب الارباح والخسائر تطلب المادة ان تكون الميزانية والحسابات الختامية واضحة ودقيقة ، كما أضافت نفس المادة بأن يرفق بكل من الميزانية والحسابات الختامية تقرير مجلس ادارة الشركة يشرح فيه سير اعمال الوحدة الاقتصادية ، وكذلك يوضح فيه الوضع المالي والتجاري وأمور أخرى تهم الوحدة .

ب - أما المادة رقم (573) فتبين بنود الميزانية وخاصة (الاصول والخصوم) ، ولكن لم تبين تقسيمات الاصول والخصوم ، فلم تقسم الاصول الى آصول متداولة وثابتة ، واصول اخرى ، وكذلك الخصوم الى كل من متداولة واخرى وحقوق ملكية .

CODESRIA - LIBRARY

ج ـ المادة رقم (583) ، تطلب نشر الميزانية والحسابات الختامية ومرفقاتها مع تقارير ، وتقرير لجنة المراقبة ، ومحضر تصديق الجمعية الى مكتب السجل التجاري للاطلاع عليها من قبل الطوائف المختلفة خلال ثلاثين يوما من اجراء التصديق .

د ـ المادة (574) ، فتحدد الكيفية التي يتم بها تقييم الاصول والمتمثلة في المخزون السلعي ، وتحديد الديون الجيدة التي يمكن تحصيلها ، وكذلك الاصول الثابتة ، وتحديد قيم الاستهلاك لكل نوع من أنواع الاصول الثابتة .

ويلاحظ على هذه المادة الدعوة الى مراعاة مبدأ الثبات في اتباع طرق التقييم او التقدير ، واذا حدث تغيير يجب ذكر الاسباب التي ادت الى تغيير هذه الطرق الخاصة بعمليات التقدير أو التقييم .

4 ـ 4 متطلبات الافصاح في قانون ضرائب الدخل :

لقد الزم قانون الضرائب رقم 64 لسنة 1973 م على جميع الشركات بأن تقدم اقرارا ضريبيا سنويا تبين فيه وعاء الدخل الخاضع للضريبة . ولكي تستطيع مصلحة الضرائب التحقق من هذا الوعاء فقد أوجب القانون الشركات بأن تقدم مرفقات تحوي على معلومات مفصلة عن الايرادات والمصروفات .

فقد نصت المادة (104) من القانون المذكور على الاتي :

" ... وعلى الشركات الخاضعة لاحكام هذا الباب ان تقدم اقرارا سنويا بدخلها ويكون تقديمه على نموذج ووفقا للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية خلال شهر من تاريخ المصادقة على الميزانية وفي موعد اقصاه سبعة اشهر من انتهاء السنة المالية "(8) .

ويكون هذا الاقرار مرفقا بالمستندات التالية ، والتي تمثل جوهر الافصاح ، وقد حددها المشرّع في النقاط التالية :

(1) الميزانية العمومية .
(2) حساب أو حسابات التشغيل والمتاجرة .
(3) حساب الارباح والخسائر .
(4) كشف الاستهلاك .
(5) كشف أو كشوفات بتفاصيل المصروفات الواردة بحساب الارباح والخسائر .

CODESRIA - LIBRARY

وقـــد أوجب المشرّع الليبي ان يكون لدى الشركـة دفاتر بحيث تكـون حساباتهـــا منتظمـة كما جاء في نـص المادة (17) من اللائحـة التنفيذية وهـي :

(1) دفـــتر اليوميـة .
(2) دفـــتر الجـرد والميزانيـة .
(3) دفـــتر الصنـــف **(9)** .

أمـا المادة (115) فقـد نصت على حـق الاطـلاع اذ جاء فيها :

" لايجـوز لاية مصلحة او مـؤسسة او هيئة عامة أن تمتنع بأي حال بحجة المحافظـــة على اسرار الوظيفة عـن اطلاع موظفي المصلحة على مايريدون الاطلاع عليه مما لديهـا مـن الوثائـق والاوراق بقصد تنفيذ احكام هـذا القـانـون " (10)

ولهـذا فان أي طائفـة من الطوائف التي تهتم بالقوائم المالية ومرفقاتها يمكنهـا الاطـلاع ومعرفة اوضاعها والتأكـد من سلامتها بحكم القانـون .

كمـا نصـت المادة (97) على معرفة دخل الشركـة وتحديـد المبلغ الخاضع للضريبة بما يأتـــــي :

" تحديـــد الضريبة سنويا على أساس مقـدار الدخل الصافي المحقق خلال السنـــة الضريبية ، ويتم تحديد الدخل الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات علـــى اختـلاف انواعها التي تمت خـلال السنة ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف التي يثبـت انها انفقت في سبيل الحصول على هـذا الدخـل " (11) .

ومما يلاحـظ ان قانون ضرائب الدخل يشجع الشركات على الاستفادة من دخلهـــا ، وزيادة تطورها ، والاعتماد عليها في تنمية الاقتصاد الوطني ، حيث اعطت لكل شركـــة تخفيضا من قيمة الضرائب بمقدار **30 %** فـي حالة ماتكون الشركة قائمة بالالـتزامـــات المقررة عليهـا في قانون ضرائب الدخـل منها اعداد الميزانيات والحسابات الختاميـة في مواعيدهـا ، وكذلك اذا كانت الشركة عاملة على زيادة الانتاج والتطور الحديـــث وذلك باستخـدام الالآت الحديثة في الادارات سواء أكان من ا لناحية الادارية ام المالية وتشجيع الشركـــة والاستفـــادة من أموالها بالصورة التي تعود على المجتمع بالفائـدة القصـوى ، حيث نصـت المادة (103) :

" يستـــنزل 30 % من الضريبة التي تستحق على الشركات المساهمة بشرط ان تكـون قائمـة بالالـتزامات المقررة عليها في هـذا القـانـون " (12) .

CODESRIA - LIBRARY

وفي الوقت الذي نجد فيه حوافز تشجيعية ، نجد ايضا العقوبات والاجراءات المقررة على عمليات عدم الادلاء بمعلومات سليمة ، واظهار بيانات مضللة حيث تبعد متخذي القرارات (الطوائف المختلفة) على اتخاذ قرارات رشيدة وذلك كما نصت عليه المادة (109) التي جاء بها مايلي :

" يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز سنة وبغرامة لاتقل عن خمسين دينار ولا تتجاوز خمسمائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بالتعويض يعادل ثلاثة امثال مالم يؤد من الضريبة كل من ارتكب بقصد التخلص من كل او بعض الضريبة أو ساعد على ارتكابه (1) الادلاء ببيانات غير صحيحة في الاقرارات والاوراق التي تقدم تنفيذا لاحكام هذا القانون . (2) اعداد اية حسابات او دفاتر او سجلات او تقارير او ميزانية غير صحيحة . (3) استعمال اي طريقة احتيالية لاخفاء او محاولة اخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة " (13)

وهكذا أوضح قانون ضرائب الدخل الكيفية التي يتم بها تحديد الضريبة على دخل الشركات ، وضرورة توفير الايضاحات اللازمة لتحديد الكيفية التي يتم بها الحصول على الايرادات ، وتحديد التكاليف التي انفقت في سبيل تحقيق ذلك الدخل ، كما الزم القانون الشركات امساك دفتر يومية ودفتر الجرد ، والميزانية ، وكذلك دفتر الصنف ، كما حدد القانون ضرورة ارفاق الاقرار المقدم الى مصلحة الضرائب مع الميزانية العمومية ، وحساب الارباح والخسائر مع كل من كشف استهلاك والاصول الثابتة وكشوفات تفصيلية لتوضيح المصروفات الواردة بحسابي الارباح والخسائر ، وحساب التشغيل والمتاجرة ، كما اعطى القانون مصلحة الضرائب حق الاطلاع على جميع المستندات والوثائق الخاصة بالشركة اذا لزم الامر . وفي الجزء الاخير من القانون بيّن العقوبات التي تفرض على الشركات في حالة عدم اظهارها الحقائق ، او اخفاء معلومات بقصد التهرب من الضريبة ، حيث فرضت عقوبات بالحبس والغرامة على كل من يمتنع او يظهر معلومات وبيانات مضللة تقلل من قيمة الضرائب ، واعداد اية حسابات او دفاتر او سجلات أو تقارير غير صحيحة . ولذلك يتطلب القانون ضرورة اظهار البيانات والمعلومات بصورة مناسبة ، وبطريقة صحيحة ودون اي شك فيها حتى تتمكن المصلحة من تحديد قيمة الضريبة وتحصيلها في الوقت المناسب باستخدام البيانات والمعلومات الموجودة في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات .

CODESRIA - LIBRARY

4 ـ 5 متطلبات الافصاح ونقابة مهنة المحاسبة والمراجعة :

لقد صدر قانون المحاسبة والمراجعة في ليبيا **(قانون 116 لسنة 1973)**[14] وجاء في هذا القانون على انه من ضمن اهداف نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين اصدار المباديء والمعايير المحاسبية التي يجب اتباعها في ليبيا . ولكن على الرغم من مرور ثماني عشر سنة فانه لم تصدر هذه النقابة اي معيار او مبدأ محاسبي بعد سواء يخص الافصاح او اي مبدأ آخر .

4 ـ 6 الخلاصة :

لقد تضمن هذا الفصل بعض الجوانب القانونية المتعلقة بمتطلبات الافصاح والمتمثلة في اظهار البيانات والمعلومات الواجب اظهارها في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات العاملة في ليبيا حيث تناول :

(1) متطلبات الافصاح في اللائحة المالية الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة، حيث أكدت على عنصر الوقتية الخاص باظهار البيانات والمعلومات في الوقت المناسب ، وذلك لمساعدة متخذي القرارات في اتخاذ قرارات رشيدة .

كما تناولت اللائحة وجوب اعداد القوائم المالية والحسابات الختامية ، بحيث يتم الاعداد طبقا للاسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها ، كما تضمنت اللائحة ضرورة اظهار بنود الاصول والخصوم بطريقة مفصلة وواضحة بحيث يمكن معرفة كل بند على حدة ، وما تحتاج اليه بعض البنود من تكوين مخصصات ، واظهار الارصدة بصافي القيمة بعد طرح المخصصات او مجمعات الاستهلاك او غيرها .

كما أوضحت اللائحة انه يجب أن ترفق بالقوائم المالية كل من الحسابات الختامية (ح/ أ ، خ ، المتاجرة ، ح / التوزيع) ، وتقرير اللجنة ، وتقرير المراجع الخارجي ، وتلك تعتبر من الاساليب الهامة للافصاح .

وخلاصة القول ان الافصاح المناسب ظاهر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في المواد التالية من اللائحة المالية العامة والتي تحمل الارقام الاتية 78، 89، 81 .

CODESRIA - LIBRARY

(2) متطلبات الافصاح والقانون التجاري ، والقانون يعتبر من ضمن الموسوعات التشريعية ، وقد مر على صدور هذا القانون فترة طويلة من الزمن الا انه مازال ساري المفعول . فقد صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية سنة 1953 م ، حيث تناولت المادة (572) انه يتم اعداد الميزانية العمومية للشركة مع ضرورة ايجاد الوضوح والدقة بحيث تبين الوضع المالي وبصورة سليمة الى مستخدمي الميزانية ، وكما طالب المشرّع معدي الميزانية بضرورة ارفاق الميزانية بتقرير يشرح فيه سير اعمال الشركة ، وكما حدد القانون في المادة (573) انه يجب أن توضح بنود الميزانية بطريقة واضحة وبلا غموض بحيث يتمكن مستخدم الميزانية من معرفة مايحتاج اليه بكل يسر وسهولة ، اما المادة (583) والتي تعبّر عن الافصاح المناسب فقد تضمنت عند نشر القوائم المالية والحسابات الختامية يجب ارفاق جميع الايضاحات اللازمة لتمكين مستخدم الميزانية من معرفة مايحتاج اليه وبطريقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم .

(3) متطلبات الافصاح في قانون ضرائب الدخل ، اوضح القانون في بعض مواده انه على الوحدة الاقتصادية ضرورة امساك دفاتر خاصة ، والتي من اهمها دفتر اليومية ، ودفتر الجرد والميزانية ، ودفتر الصنف ، كما حدد القانون ضرورة ارفاق الاقرار المقدم من قبل الممول بالميزانية العمومية ، وحساب الارباح والخسائر ، وكشف بالاستهلاكات الخاصة بالاصول الثابتة ، وكذلك كشوفات تفصيلية خاصة بكل الاصول الثابتة وتواريخ شرائها ، وكشف خاص بالمصروفات الواردة بحساب كل من التشغيل والمتاجرة ، والارباح والخسائر بالتفصيل ، والايرادات الخاصة بالنشاط ، والايرادات العارضة ، حيث حدد القانون في بعض من مواده عقوبات متمثلة في غرامات مالية وحبس على كل من أراد ان يخفي بيانات ، او اية معلومات تمكنه من التهرب من دفع الضريبة واظهار القوائم المالية بطريقة مضللة حيث يتطلب القانون ضرورة اظهار جميع البيانات والمعلومات حتى يتمكن من الوصول الى تحديد الضريبة وبطريقة صحيحة ودون تحيّز .

CODESRIA - LIBRARY

وخلاصـــــة القـــول يمكـن استنبـــاط مايلـــــــــــي :

أ ـ انّ المشرّع طلب من الشركات الافصاح عن البيانات والمعلومات الـــــتي تحتويها الحسابات الختامية للشركة ، بل واكثر من ذلك يتطلب الافصـــاح عن معلومات اخرى لتشمل على تقرير عن نشاط الشركة ومركزها المالي ، ممـا يـؤدي وجود نظام محاسبي يعمل على تزويد مستخدمي القوائم المالية بتلـك المعلومات الضرورية والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة وتجعل القوائـم المالية المنشورة غير مضللـــة .

ب ـ ان المشرّع يعترف بوجـود طوائـف متعددة أخـرى تستخدم القوائم الماليـة وذلك بالطلب من الشركة نشر المعلومات المطلوبة فـي المركز الرئيســـي للشركـــــة .

ج ـ يتبـــيّن أنّ الطوائـف المتعددة متمثلة في الاتـــــــي : **مصلحـــة الضرائـب ـ المصـارف ـ التخطيـط الاقتصادي ـ الاحصاء ـ نقابات العمال ... وغيرهـا .**

متطلبـات الافصـاح ونقابـة مهنة المحاسبـة والمراجعـة :

يفـــترض بعد صدور هذا القانون واللائحـة التنفيذية ايجاد القواعد والمبـــاديء المحاسبية ، الاّ أنّ ذلك لم يحـدث بعد ، ولهـذا ليس هناك مايقال بخصوص أساليـــب الافصـاح ، ومدى الاهتمام بالبيانات والمعلومات التي يجب أن تظهر في القوائم المالية المنشـورة ، ولا توجـد توضيحات خاصة بكل من معايير المراجعة ، وقواعد السلـــــــوك المهني . ومما سبق يتضح ان القصور ليس في القانون ، ولكن ناتج عن عـدم نشـــــاط النقابـة ، وعدم الاهتمام بالامور المتعلقة ، بها وعليه يفترض فهم تلك النقابـة بهـــذا النـوع من العمل والـذي يخصها دون غيرهـــا .

CODESRIA - LIBRARY

الهـــوامش

(1) اللجنة الشعبية العامة " اللائحة المالية للمنشآت التي تطبق بشأنها مقولة **شركاء لا اجـــراء** " ، طرابلس ، 1979، المادة رقم 78.

(2) المرجع السابق ، المادة ، رقم 79

(3) المرجع السابق ، المادة ، رقم 81

(4) موسوعة التشريعات الليبية " القانون التجاري الليبي " ، المادة رقم 572.

(5) المر جع السابق ، المادة ، رقم 573.

(6) المر جع السابق ، المادة ، رقم 583.

(7) المر جع السابق ، المادة ، رقم 574.

(8) أمانة الخزانة " قانون ضرائب الدخل الليبي " ، الجريدة الرسمية ، العـــدد (40) ، 1973 ، المادة رقم 104.

(9) المرجع السابق ، المادة رقم 17.

(10) المرجع السابق ، المادة رقم 115.

(11) المرجع السابق ، المادة رقم 97.

(12) المرجع السابق ، المادة رقم 103.

(13) المرجع السابق ، المادة رقم 109.

(14) الجريدة الرسمية . قانون مزاولة المهنة والمحاسبة والمراجعة . رقم 116 لسنة 1977م .

CODESRIA - LIBRARY

الفصل الخامس

منهجية الدراسة العملية

5 ـ 1 المقدمة :

تعرفنا بشيء من الايجاز ، في الفصل الاول على المنهجية المتبعة في الدراسة ، وعرفنا انها تنقسم الى جزئين : **الاول** نظري والآخر عملي ، وقد تم التركيز في الفصول الثاني والثالث والرابع على الجانب النظري ، حيث تناول الفصل الثاني طبيعة وماهية الافصاح ، أما الفصل الثالث فقد تناول الاساليب الاساسية للافصاح في القوائم المالية . واستعرضنا في الفصل الرابع بعض الجوانب القانوية المتعلقة بالافصاح ، وقد تم استخدام تلك الاساليب كأساس لتقييم مدى توفر الافصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات التابعة لامانة الصناعات الاستراتيجية في ليبيا .

وقد اعتمدت الدراسة على الجانب العملي للوصول الى تحقيق أهدافها ، حيث تم في هذا الجانب تجميع وتحليل البيانات والمعلومات لتحقيق تلك الاهداف .

ونظرا لاهمية هذا الجانب ، فقد تم تخصيص هذا الفصل لعملية توضيح الطريقة المتبعة في تجميع وتحليل البيانات ، كما يوضح هذا الفصل استمارة تجميع البيانات المستخدمة ، بالاضافة الى المقابلات الشخصية ، كما يوضح هذا الفصل مجتمع الدراسة وأسباب اختيار هذا المجتمع .

كما سيتم التعرف على بعض خصائص المجتمع التي تم تجميعها من الجزء الاول من استمارة تجميع البيانات ، وهي عبارة عن معلومات عامة تخص مجتمع الدراسة . وان الجزء الاساسي من الاستمارة يشتمل على الاساليب الاساسية للافصاح ، ومدى تطبيقها في القوائم ا لمالية ، والتي تم وضعها في شكل فرضيات فرعية .

5 ـ 2 فرضيات الدراسة واسلوب التحليل المتبع :

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية واحدة ، ويتم اختبار هذه الفرضية بتقسيمها الى فرضيات فرعية ، وفيما يلي بيان بالفرضية الاساسية والفرضيات الفرعية .

CODESRIA - LIBRARY

5 ـ 2 ـ 1 فرضيـــــات الـدراسة :

تمـــت صياغـة الفرضية الاساسيـة كمـا يلـــــــي :

" تراعـــي أغلبيـة الشركـات الليبيـة الاساليـب الاساسيـة للافصـاح فـي قوائمهـا الماليـــــــة "

ولكـــي يتم اختبار هـذه الفرضيـة تم صياغـة عـدة فرضيات فرعيـــة وهـــــي كمـا يلي :

الفرضيـة الفرعية الاولـــــى :

يتـم اعـداد اهم القوائم الماليـــــة .

الفرضيـة الفرعية الثانيـــة :

يتم نشر التفاصيـل اللازمـة وتعريف المصطلحـــــات .

الفرضيـة الفرعية الثالثـــة :

يتم اظهـــار المعلومات الموجـودة بين الاقـــواس .

الفرضيـة الفرعية الرابعـــة :

يتم بيـــان الملاحظـات في الهوامـــش .

الفرضيـة الفرعية الخامســـة :

يتم بيان الجـــداول والقوائم الاضافيـــة .

الفرضيـة الفرعية السادســـة :

وجـــود تقرير المحاسب القانونـــــي .

الفرضيـة الفرعية السابعـــة :

وجـــود تقريـــر مجلس الادارة .

5 ـ 2 ـ 2 أسلوب التحليل المتبع في الـدراسة :

لاتمـــــــام عمليـة البحـث ، استلزم المـرور بثـلاث مراحـــل هـــي :

CODESRIA - LIBRARY

المرحلة الاولى : الاطـــــلاع :

وهـــي محاولة لمعرفة ماهو متوفر من دراسات عن مفهوم وطبيعة الافصـــــاح واساليبه الاساسية ، وكذلك دراسة بعض الجوانب القانونية المتعلقة بموضوع الدراســة حـــتى يتم تحديد الاطـار الفظري لـــــه .

المرحلة الثانية : جمع البيانات والمعلومات :

الهـدف من هذه المرحلة ، هو تجميع البيانات والمعلومات بقصد اختبـار صحـــة الفرضية الاساسية الخاصة بالدراسة ، حيث استلزم هذا القسم تصميم استمارة لتجميـــع البيانات مع اجـراء مقابـلات شخصية للمساعدة في عملية تجميع البيانات والمعلومـات وقسّمـت هذه المرحلة الى جزئـــين :

(1) تصميـم واعـداد استمـارة تجميع البيانـات :

استخدمت الاستمارة كوسيلة لتجميع البيانات ، بحيث تم ملء هذه الاستمارة للحصول على البيانات الخاصة بموضوع الدراسة من الجهاز الشعبي للمتابعة في كل من طرابلس وبنغـازي شعبة المتابعة المالية ، وقد صممت هذه الاستمارة بحيـث تمكن من تحقيق اهداف الدراسة في التعرف على الامـور الاتيـة :

(1) القوائم المالية المعدة من قبل الشركات التابعة لامانة اللجنـــة الشعبية للصناعات الاستراتيجية .

(2) معرفة كيف يتم نشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحات الغامضـة في القوائم الماليـة .

(3) ماهية المعلومات المحصورة بين الاقـواس في القوائم الماليـة .

(4) معرفـة الكيفية التي يتـم بها كتابـة الملاحظـات الملحقة بالقوائـم ومـــدى وجودهـــا .

(5) ماهية الجـداول والقوائم الاضافية الملحقـــة بالقوائم المالية .

(6) ماهية عناصر تقرير المراجـع الخارجـي .

(7) معرفـــة عناصر تقريـر اللجنة المسئولـة عن ادارة الشركـــة .

وقـد خصص الجزء الاول من الاستمارة لتجميع معلومات عامة عن الشركـــة ، وتتمثل في اسم الشركة وموقعها ونشاطها وتحديد حجم الشركة عن طريق رأس مالهـا

CODESRIA - LIBRARY

ومجمـــوع أصولها ، وكذلك عـدد العاملين وتاريخ تأسيسها ، والميزانيات المعـدة من قبل الشركـــة ، وآخر ميزانية معتمـدة من قبل المراجـع الخارجي والجمعيـــة العموميـــــة .

(2) المقابـــــلات الشخصيـــــة :

لقـــد تم مـــلء استمارات تجميع البيانـــات من جميع الشركات (مجتمع الـدراسة) ، كما تم الحصول على القوائـم المالية لمعظم الشركات بالجهـــــاز الشعبي للمتابعة ، واستكمالا لتوفير البيانـات الناقصة تم اجراء مقابلات شخصية بمـــدراء الادارات المالية بغالبيـة الشركـــــات .

المرحلـة الثالثـــة : تحليل البيانات واختبـار الفرضيـــات :

وفـــي هذه المرحلة تم تبويب وتحليـل البيانات الخاصة بمجتمع الدراســـــة ، وذلك باستخـدام الاساليب الاحصائيـة الوصفية بقصد الوصول الى نتائج تحقق أهـــداف الـدراسة كالاتـــــي :

(1) مراجعـــــة البيانـات من خـلال استمارة تجميـع البيانـــات فـــي كـــل الشركـــــات .

(2) تفريغ وتبويب البيانـات وتحليلهـا وتحديـد النسب المئويـة من حيـــث التطبيق او عدمه لكل اسلوب من أساليب الافصـــاح .

(3) مـن خلال تحليـل ودراسة البيانـات تم تقييم استخدام الشركات (مجتمـع الـدراسة) للاساليب الاساسية للافصاح في القوائم المالية المنشورة .

(4) علـــى ضوء تقييم الوضع الحالي لقطاع الشركات التابعة لامانـة الصناعـات الاستراتيجيـة ومقارنته بالاسس النظرية المتعلقة باساليب الافصـاح تـم التوصل الى أهم النتائج الخاصة بالدراسة واقتراح التوصيات المناسبة .

ملاحظـة عن الاسلـوب الاحصائـي الوصفـي :

نظـــرا لاستخدام مجتمع الـدراسة بالكامل ، فقد تم اختيار الاسلوب الاحصائـــي الوصفي لتحليل البيانات ، حيث استخدم اسلوب الحصر الشامل للحصول على البيانـات والمعلومات المطلوبة لهذه الدراسة ، وذلك من جميع افراد مجتمع الدراسة ، ولم يـــتم

CODESRIA - LIBRARY

استخدام العينة ، لان حجم مجتمع الدراسة ليس مجتمعا كبيرا ، ولذا تم استخدام الاسلوب الاحصائي الوصفي وجمع البيانات بناء على الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة ، والاسلوب الاحصائي الوصفي **" يعني تقديم البيانات بشكل يسهّل فهمها وفي صورة جداول تكرارية ، ورسوم بيانية ، نسب مئوية كمؤشرات احصائية ، بحيث يمكن استخراج النتائج المراد الحصول عليها ، واختبار مدى قبول ورفض فرضيات الدراسة من خلال نتائج الحصر الشامل "** (1).

5 ـ 4 مجتمع الدراسة وأسباب اختياره :

5 ـ 4 ـ 1 : مجتمع الدراسة :

يمثّل مجتمع الدراسة الشركات التابعة لامانة الصناعات الاستراتيجية ، وقد بلغ عدد الشركات وقت اجراء البحث **17** شركة ، وقد تم الحصول على اسماء وعناوين هذه الشركات باستخدام دليل الشركات الصناعية العامة الصادر عن أمانة الصناعة عام **1988م** ، وهذه الشركات موزعة على عدة صناعات وهي :

أولا : قطاع الصناعة الكيمياوية :

وأهم الشركات في هذا القطاع :

(1) الشركة العامة للصناعات الكيمياوية .
(2) الشركة امان للاطارات والنضائد .

ثانيا : قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية :

وأهم الشركات في هذا القطاع :

(1) الشركة العامة للاسلاك والمنتجات الكهربائية .
(2) الشركة العامة لتصنيع قطع الغيار .
(3) الشركة العامة للانابيب .
(4) الشركات العامة للالكترونات .
(5) الشركة العامة للحاسبات .
(6) الشركة الوطنية للجرارات .
(7) الشركة الوطنية لخدمات المعدات .

CODESRIA - LIBRARY

(8) الشركة الوطنية للمقطـــــورات .
(9) الشركة الليبية للالومنيـــوم .
(10) الورشة المركزية .
(11) شركة الشاحنات والحافـــلات .
(12) شركة المشغولات المعدنيـــــة .

ثالثا : قطاع الصناعات المعدنية الاساسية :

(1) شركة الصهر الوطنية .

رابعا : قطاع صناعة الاسمنت ومواد البناء :

ويتكـــــون هذا القطاع مـــــن :

(1) الشركة الليبية للاسمنـــت .
(2) الشركة العربية للاسمنـــت .

اختيـــار مجتمـــع الدراسة :

لقـــد زاد الاهتمام في السنوات الاخيرة بالصناعة والتحول الى مجال دفع عجلة التقدم ، حيث تبنى قطاع الصناعة على مدى خطط التحول في السنوات السابقة مجموعة من الاهداف يمكن ايجازها فيمايلـــي :

(1) المساهمة في توزيع مصـــادر الدخل .
(2) زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي .
(3) ســـدّ الاحتياجات الاستهلاكية باحلال المنتجات المصنعة محليا بدلا من الاستـــيراد من الخارج .
(4) التوجيه نحو التصديـــر .
(5) استغلال الموارد المتوفرة محليا .
(6) خلق فرص عمل جديدة للاجيال المتعاقبة في شتى المجالات الانتاجية .
(7) احداث تنمية مكانية وبشرية قصد تعمير جميع مناطق الجماهيرية (2) .

CODESRIA - LIBRARY

الهـــوامش

(1) جـوزدن بانكروفـت ، جـوزج اوسليفان . الرياضيـات والاحصاء ، دراسات المحاسبة والاعمـــال ـ دار ماكجروجـل للنشر ، 1981 ، ص 12.

(2) امانة اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية ، مشروع خطة التحول ، 95/91م .

(3) محمد عطية مطر ، تحسين اساليب دمج بنود التقارير المالية المنشـورة ، مجلـــة العلوم والاجتمـاع ، الرياض ، 1984 ، ص 131 .

(4) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط . تقييم النشاط الاقتصادي وقطاع (الصناعـــة)، 1970 ـ 1988 ، ص 65 .

CODESRIA - LIBRARY

الفصـــل السـادس

تحليـــــل البيـانـــــــات

يتنـــاول هذا الفصـل عـرض وتحليل البيانـات الخاصة بمجتمـع الدراسـة التي تـم الحصـول عليها بواسطة استمارة تجميع البيانات ، وذلك باستخدام الاساليب الاحصائيـــة الوصفية ، والجـداول البيانيـة للوصول الى نتائج، والتـي يتم من خلالها رفض او عـــدم رفض الفرضيـات التي تمت صياغتها لاغـراض هذه الدراسـة .

6 ـ 1 تحليـل البيانـات واختبـار الفرضيـات :

تـــم تبويب وجدولـة البيانات التي جمّعت بواسطـة استمارة تجميع البيانـــات ومن خـلال الزيارات الميدانية الى الشركات ، وكذلك الجهاز الشعبي للمتابعة ومن تـم تحليليها . وقد تم تقسيم عملية التحليل وفق الاساليب العامة للافصـاح فـي القوائـــم المالية المنشورة ، والتي سبق تحديدها في الفصل الخامس ، وذلك وفقـــا للاسلـــوب الاتـــي :

(1) تـم اعداد جـداول للتحليـل حيث قسّمت استمارة تحليل البيانات الى عدة جداول وتضمن كل جـدول اسلوبا واحـدا من الاساليب المطروحة للافصاح بحيث تم تجميـــع الاجابـات المتعددة وتكراراتها واستخـراج النسب المئويـة منها .

(2) التحليـــل الانتقـادي الوصفي للبيانـات بالجـداول بنـاء على النتائج المستخرجة وبناء على النسب المئويـة .

(3) اختبار فرضيات الدراسة بناء على ماتم التوصل اليه في الفقرة (1)،(2) وتحديـد مدى رفض او عدم رفض الفرضية الاساسية ، وذلك بعد تحديد النسبة المئوية مـــع مراعـاة الاهمية النسبية لكل فرضية فرعية والمتعلقة بكل اسلوب من اساليـــب الافصـاح .

وفيمـا يلي عرض لتحليـل البيانات التي تم جمعها من خـلال استمارة خصصت لهـذا الغـــرض :

CODESRIA - LIBRARY

6 ـ 1 ـ 1 خصائص مجتمع الدراسة :

(1) أعمار الشركات :

يعتبر عمر الشركة احد المؤشرات التي يقاس بها نشاط الشركة وخبرتها في مجال تخصصها ، ولكن الذي يهمنا في هذا السؤال هو مدى الاهتمام بالمجال المحاسبي، ومدى انتظامها في اعداد حساباتها ، وتنظيم امورها المالية ، ويتوقع انه كلما زاد عمر الشركة زادت خبراتها في مجال المحاسبة واظهار القوائم المالية بصورة حسنة ،كما أن طول الفترة يعني وجود نظام ثابت في مجال المحاسبة ، والجدول (6 ـ 1) يوضح ذلك .

يتبين من الجدول ان اكثر من 50 ٪ من مجموع الشركات تتراوح اعمارها من 10 الى 20 سنة ، وان نسبة 58 ٪ من مجموع 17 شركة يزيد عمرها على عشر سنوات، ويبلغ متوسط عمر الشركة 8 سنوات ، وهذه الفترة كافية لايجاد قوائم وحسابات ختامية بصورة منظمة ، ووجود نظام محاسبي ثابت يعتمد عليه في استخراج بيانات مفيدة في القوائم المالية ، وهذه الفترة تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم تلك الشركات التي يهتمون بها ، والتخطيط لها ، وامكانية استخدام كل الاسس التي تساعد في مراقبة الشركات .

جدول (6 ـ 1)

اعمار الشركات

البيان	عدد الشركات	النسبة المئوية
من 5 ـ 10	7	٪ 41
من 10 ـ 20	9	٪ 53
من 20 ـ 25	1	٪ 06
مجموع الشركات	**17**	**٪ 100**

CODESRIA - LIBRARY

(2) تاريخ تأسيس الشركـــــات :

ويتبـــيّن من خـلال البيانات الواردة في الجـدول (6 ـ 2) ان حوالـى 36 ٪ من مجمع الشركات قـد انشئـت قبل عام 1975 ، وان نسبة 80 ٪ انشئت قبل عام 1987 والنسبة الباقية انشئت بعد عام 1987م . وهذه النتائج تشير الى استقرار وتكامـــل النظم والاجـراءات المالية والاداريـة .

جـــدول (6 ـ 2)

تاريـــخ تأسيس الشركـــــات

البيـــــــــان	عدد الشركات	النسبة المئوية
قبـل عام 1970	2	٪ 11.8
مـن 1970 ـ 1976	4	٪ 23.5
مـن 1977 ـ 1981	6	٪ 35.3
مـن 1982 ـ 1986	3	٪ 17.6
مـن 1987 ـ الآن	2	٪ 11.8
مجمـوع الشركـات	**17**	**٪ 100**

CODESRIA - LIBRARY

(3) التوزيـع الجغرافـي للشركـات :

يبـــيّن من الجـدول (6 ـ 3) التوزيع الجغرافي للشركات حيث ان نسبة 71 ٪ من مجموع 17 شركة تقع في المنطقـة الغربية والنسبة الباقية في المنطقة الشرقيـــة . ويأتـي توزيع الشركات حسب (توفر المواد الخـام) ، او حسب السياسات العامـــة والتي تقررهـا الـدولة .

جـــدول (6 ـ 3)

التوزيـع الجغرافـي للشركـــــــات

البيـــــــــــان	عدد الشركات	النسبة المئويـة
المنطقـة الغربيـة	12	% 71
المنطقـة الشرقيـة	05	% 29
مجمـوع الشركـات	**17**	**% 100**

(4) حجـم الشركة حسب قيمة رأس المال المدفـوع :

يبـــيّن الجـدول (6 ـ 4) توزيع الشركات حسب قيمة رأس المال ، حيث تـــم تقسيم الشركات الى خمس فئـات ، فكانت قيمة رأس المال الفئـة الاولى عشرة ملايـين دينار والفئـة الاخيرة بلغ رأس مالها اكثر من 40 مليون دينار ، حيث ان قيمـــة رأس المال يعتبر مؤشـرا لحجم الشركـة .

جـــدول (6 ـ 4)

توزيع الشركـات حسب قيمـة رأس المـال المدفـــوع

رأس المال (بملايين الدنانـــــير)	عدد الشركات	النسبة المئويـة
اقـل من 10	10	% 58.8
من 10 الى اقل من 20	02	% 11.8
من 20 الى اقل من 30	01	% 5.9
من 30 الى اقل من 40	01	% 5.9
من 40 فاكـــثر	03	% 17.6
مجمـوع الشركـات	**17**	**% 100**

CODESRIA - LIBRARY

ويتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول (6 ـ 4) ، أن قيمة رأس مال الشركات موزعة حسب حجم نشاطها وما تحتاجه من أموال في بداية عملها ، حيث أن 59 ٪ من مجموع 17 شركة كان رأس مالها اقل من عشرة ملايين دينار ، ونسبة 12 ٪ من المجموع كان رأس مالها لايتجاوز عشرين مليون ، وان نسبة 06 ٪ من المجموع كان رأس مالها لايتجاوز الثلاثين مليون دينار ، وان نسبة 06 ٪ ايضا من المجموع لايتجاوز الاربعين مليون دينار ، ونسبة 17 ٪ من مجموع 17 شركة كان رأس مالها يتجاوز الاربعين مليون دينار . ويلاحظ ان حجم رأس المال في مجموع الشركات يعتبر كبيرا جدا ، وهذا يدل على استثمار مبالغ كبيرة في مثل هذه الصناعة ، ذلك ناتج عن التطور والدخول في مراحل التجميع والتصنيع .

(5) حجم الشركة حسب مجموع الاصول :

يبيّن الجدول (6 ـ 5) حجم الشركات مقاسا بمجموع الاصول وهي مقسّمة الى خمس فئات ، الفئة الاولى مجموع اصول الشركة اقل من 10 ملايين دينار الى الفئة الخامسة والتي حجمها اكثر من 40 مليون دينار .

جدول (6 ـ 5)

حجم الشركات ـ مجموع الاصول

مجموع الاصول (بملايين الدنانير)	العدد	النسبة المئوية
اقل من 10	07	40 ٪
من 10 الى اقل من 20	03	18 ٪
من 20 الى اقل من 30	03	18 ٪
من 30 الى اقل من 40	01	06 ٪
اكثر من 40	03	18 ٪
مجموع الشركات	**17**	**100 ٪**

CODESRIA - LIBRARY

يتضـــح من الجـدول ، ان 82 ٪ من مجموع 17 شركة يـتراوح مجموع اصولهـــــا مابين أقـل من عشرة ملايين دينار الى اقل من 40 مليون دينار ، ونسبة 18 ٪ من مجموع 17 شركة يتجـاوز مجموع اصولها 40 مليون دينـار .

(6) حجـم الشركـة حسب عـدد العاملـــين :

يوضـــح الجـدول رقم (6 ـ 6) توزيع عـدد العاملين بالشركات (مجتمع الدراسة) وقـــد تم تقسيم هذه الشركات الى خمس فئات وذلك كما في الجـدول التالي :

جـــدول (6 ـ 6)

توزيـع شركـات مجتمع الـدراسة حسب عـدد العاملـــين

عـــدد العاملـــــــين	عدد الشركـات	النسبة المئويـــة
اقـل مـن 100	03	18 ٪
من 101 الى 400	04	23 ٪
من 401 الى 800	02	12 ٪
من 801 الى 1200	03	18 ٪
اكـثر مـــــن 1200	05	29 ٪
مجمـوع الشركـات	**17**	**100 ٪**

يتبيّن من خـلال الجـدول (6 ـ 6) بأن نسبة 82 ٪ من مجموع الشركـات يتجـاوز عـدد عمّالها اكثر من 100 عامل ، ويصل في بعض منها الى اكثر من 1200 عامـــل ، وان نسبة 18 ٪ من مجموع 17 شركة يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل . ومما يلاحـــظ من الجدول ان متوسط عدد العاملين في الشركة يصل الى 479 عامـــلا .

CODESRIA - LIBRARY

(7) اعـــداد الميزانيـــة :

يعتـــبر التوقيت المناسب من ضمن العناصر الاساسية للافصاح والخاص باعـــداد القوائم المالية ، وذلك كما في الجدول (6 ـ 7) الذي يوضح موقـف الشركات من اعداد القوائم المالية ، وهـل أعـدت في الوقت المناسب ام متأخـرة ؟ حيث تم استنتـــاج مايلي من واقـــع الجـــداول :

(1) الميزانيـات المسلمة من قبل شركات مجتمع الدراسة الى الجهاز الشعبـــي للمتابعة وذلك حتى نهاية 1988م بلغت 50 ميزانيـــة .

(2) الميزانيـــات المتأخـرة حتى نهاية عـام 1991م بلـــغ عـددهـا 76 ميزانيـــة .

(3) ان اجمالي الميزانيات المعـدة من قبل الشركـات (مجتمـع الدراســـة) وحتى تاريخ 1989/12/31م بلغت 178 ميزانيـة .

ومـمـــا سبق نلاحـظ ان نسبة 65 ٪ من مجموع 17 شركة تأسست قبل عام 1980،وان معظم ميزانياتها معتمدة وتمت مراجعتها من قبل محاسب قانوني ، أما النسبة الباقيـــة وهي 35 ٪ من مجموع 17 شركة فلم تعتمد ميزانياتها ، وهذا ناتج عن احتكار القطـــاع العام لعمليات المراجعة دون القطاع الخاص . والقطاع العام لايستطيع انجـاز هـــذا العمل بسرعة ، وذلك للاسباب الاتيـــة :

(1) قلـــة عدد المحاسبـــين .

(2) احتكار الجهاز الشعبي للمتابعة لعمليات المراجعة دون تكليف القطـــاع الخاص (مكاتب مراجعـة) ، ومما يلاحظ في السنوات الاخيرة انه قد بـدأ في تكليف هذه المكاتب بعمليات المراجعة .

ومما نلاحظـه أيضـا من الجدول ان اجتماع الجمعية العمومية ينعقد متأخرا جـــدا ، وهذا يؤدي الى اتخاذ قرارات متأخـرة ايضا والى عدم جدوى مثل هذه القـــــرارات المتأخـــرة ، كما ان وصول البيانات والمعلومات الى متخذي القرارات متأخرة يجعـــل امكانية الاستفادة منها غير ممكنة في الوقت المناســـب .

CODESRIA - LIBRARY

جـــدول رقـم (6 ـ 7)

موقـــف الشركـات من اعـــداد الميزانيـــــات

ر . م	اســـم الشركـــــــــــــة	تاريـــخ التأسيـــس	القوائم المالية المعدة والمرسلة الى الجهـــاز الشعبـي للمتابعـــــــــة		القوائم المالية المعتمـــدة من قبل الجمعية العموميـــة		الميزانيات المتأخـــــرة	
			ميزانيـــــة عـــــام	عـــدد	ميزانية عـام	تاريخ الاعتماد	ميزانيـــة عـــام	عـــدد
1	الشركة العامة للصناعات الكيماويـــة	1978	1984 , 83 , 82	3	1981	1987/7/18	91,90,89,88,87,86,85	7
2	شركة آمان للاطارات والنفائـــد	1976	1985 , 84 , 83 , 82 , 81	5	1980	1988/8/07	91,90,89,88,87,86	6
3	الشركة العربية للاسمنـــت	1969	1984 , 83 , 82	3	1981	1990/1/16	91,90,89,88,87,86,85	7
4	الشركة الليبيـة للاسمنـــت	1955	1987 , 86 , 85 , 84 , 83	5	1982	1987/2/16	,91,90,89,88	4
5	شركة الصهـــر الوطنيـــة	1980	1985 , 84 , 83 , 82 , 81	5	1980	ـــ	91,90,89,88,87,86	6
6	الشركة الليبـية للجـــرارات	1977	1987	1	1986	1988/09/03	91,90,89,88	4
7	الشركة الليبـية للالومنيـــوم	1981	1987 , 86	2	ـــ	ـــ	91,90,89,88	4
8	شركة الشاحنات والحافـــلات	1976	1987 , 86	2	1985	1989/11/16	91,90,89,88	4
9	الشركة الوطنيـة للمقطـــورات	1979	1988 , 87 , 86 , 85	4	1984	1989/04/01	91,90,89	3
10	شركة المنشآت والمشغولات المعدنيـة	1979	1987,86,85,84,83,82,81	7	1979	1980	91,90,89,88	4
11	الشركة العامـة للانابيـــب	1982	1985,84,83	3	1982	1988/06/25	91,90,89,88,87,86	6
12	الشركة العامة للاسلاك والمنتجات الكهربائية	1976	1987 , 86 , 85 , 84 , 83	5	1981	1988/11/24	91,90,89,88	4
13	الشركة الوطنية لخدمات المعـــدات	1984	1987 , 86	2	1985	1988/08/ ـــ	91,90,89,88	4
14	الشركة العامة لتصنيع قطـــع الغيـــار	1986	1987	1	ـــ	ـــ	91,90,89	4
15	الشركة العامة للالكترونـــــات	1976	1988	1	ـــ	ـــ	91,90,89	3
16	الشركة العامة للحاسبـــــات	1988	1988	1	ـــ	ـــ	91,90,89	3
17	الورشـة المركزيـة (بنغـــازي)	1988	1988	1	ـــ	ـــ	91,90,89	3

CODESRIA - LIBRARY

6 ـ 1 ـ 2 القوائم المالية المعدة من الشركـــــة :

ان التوزيـــع النسبي للقوائـم المالية التي تعدهـــا الشركـات ، يوضحـــه الجـــدول (6 ـ 8) :

جـــدول (6 ـ 8)

القوائم المالية والحسابات الختامية المعدة مـــن قبـــل الشركـــــاته

البيـــــــــــان	عـدد الشركـــات	النسبة المئويـة
الميزانيـة العموميـة	17	% 100
قائمـة الدخـــل	10	% 59
قائمتا المركز المالي والدخـل	10	% 59
حساب المتاجرة والارباح والخسائر	07	% 41
حساب التشغيـــل	07	% 41
حساب أ . خ	07	% 41
حساب المتاجـــرة	07	% 41
حساب التشغيل والمتاجـرة	07	% 41
قائمة الارباح المحجـــوزة	03	% 18
حساب التوزيـــــع	03	% 18
قائمة التغـيّر في المركز المالـي	02	% 12

نلاحظ من الجدول السابق ، ان نسبة 100 % من مجموع 17 شركة تقوم باعـداد (قائمة المركز المالي) ، وهذا امر مرض للغاية مع العلم ان بعض الشركات تعـرف بأســم الميزانية العمومية ، اما من حيث قائمة الدخل فتعد بنسبة 59 % من مجموع 17 شركة وتسمى من قبل بعض الشركات قائمة الايرادات والمصروفات . كما أن نسبـة 41 % من مجتمع الدراسة تعد حساب التشغيل والمتاجرة وحساب الارباح والخسائـر وهي تمثل نفس قائمة الدخل . وان نسبة 59 % من مجموع 17 شركة تقوم باعداد قائمـة المركز المالي وقائمة الدخل بصورة مباشرة . والذي يجب ملاحظته من الجدول ايضـا

CODESRIA - LIBRARY

أن نسبة 18 ٪ من مجموع 17 شركة تقوم باعداد حساب التوزيع ، مع العلم ان هذا الحساب من متطلبات اللائحة المالية العامة الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة . واخيرا فان نسبة 12 ٪ من مجموع مجتمع الدراسة تقوم باعداد قائمة التغيّر في المركز المالي (قائمة المصادر والاستخدامات) حيث تعتبر هذه القائمة من المؤشرات الهامة ، ولكن لازال انتشارها محدودا مما يتطلب زيادة التوعية المحاسبية بخصوص هذه القائمة للوصول الى الامثل ، وامكانية الحصول على البيانات والمعلومات بطريقة سهلة وفي الوقت ا لمناسب .

6 ـ 1 ـ 3 نشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحات :

تبيّن من خلال الدراسة التحليلية والخاصة بنشر التفاصيل ان هناك بعضا من الشركات تلتزم بهذا الايضاح ويمكن توضيحه في الجدول (6 ـ 9) .

جدول (6 ـ 9)

نشر التفاصيل اللازمة

البيان	عدد الشركات	النسبة المئوية
ـ تقييم المخزون السلعي	0	0 ٪
ـ تحديد تكلفة المخزون	0	0 ٪
ـ توزيع المخزون السلعي حسب النوع	15	88 ٪
ـ اظهار الاصول الثابتة بصافي القيمة الدفترية بعد طرح م . الاستهلاك	16	94 ٪
ـ ذكر طرق الاستهلاك	16	94 ٪
ـ اظهار المدينين بعد طرح مخصص د.م . فيها	06	35 ٪
ـ اظهار قيمة الديون المعدومة	03	18 ٪
ـ اظهار المخصص في جانب الخصوم	04	24 ٪
ـ اظهار المدينين بدون مخصص د.م . فيها	04	24 ٪

CODESRIA - LIBRARY

نستنتج من الجدول (6 ـ 9) مايلي :

(1) ان كل الشركات (مجتمع الدراسة) لاتشير الى طريقة تقييم ا لمخزون التي استخدمت .

(2) لاتوجد شركة واحدة من الشركات من مجتمع الدراسة تقوم بالاشارة الى أسس تحديد تكلفة ا لمخزون .

(3) ان نسبة 88 ٪ من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة) تقوم بتوزيع المخزون السلعي حسب النوع (على أساس مواد تامة الصنع ونصف مصنعة ومواد خام)، وان النسبة الباقية اي 12 ٪ من مجموع الشركات لاتشير الى ذلك .

(4) ان نسبة 94 ٪ من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة) تشير الى اظهار صافي قيمة الاصول بعد طرح قيمة مجمع الاستهلاك ، ولكنه توجد شركة واحدة ـ اي بنسبة 06 ٪ ـ لاتقوم باظهار مجمع الاستهلاك وخصمه من اجمالي الاصول الثابتة .

(5) ان نسبة 94 ٪ من مجموع الشركات تشير الى كيفية تحديد قسط الاستهلاك ، ويتم تحديد قسط الاستهلاك حسب النسب الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م .

(6) ان نسبة 82 ٪ من مجموع الشركات لاتقوم باظهار بند الديون المعدومة وان النسبة الباقية تقوم باظهار ذلك البند في قائمة الدخل .

(7) ان نسبة 52 ٪ من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة) تقوم باظهار بند مخصص د . م . فيها مطروح من اجمالي المدينين وان 24 ٪ تقوم باظهاره في جانب الخصوم وان النسبة الباقية لاتقوم باعداد ذلك .

6 ـ 1 ـ 4 المعلومات المحصورة بين الاقواس :

بخصوص المعلومات المحصورة بين الاقواس في القوائم المالية المعدة من قبل الشركات (مجتمع الدراسة) فان الجدول (6 ـ 10) يوضح ذلك .

CODESRIA - LIBRARY

جـــدول (6 ـ 10)

المعلومـــــات المحصورة بـين الاقـــــواس

البيـــــــــان	موجـــــــود		غـير موجـــــود	
	النسبة %	العـــدد	النسبة %	العـــدد
ـ رأس المـال المدفـــوع	% 94	16	% 06	1
ـ المخزون (طريقة التقييم)	% 0	0	% 100	17
ـ الاصول الثابتة والمرهونـة	% 0	0	% 100	17
ـ ايضاح الالتزامات التي لها اسبقية السـداد	% 76	13	% 24	04
ـ تحديد ايضاحات على هيئة أرقام امام البند المـراد توضيحـــه	% 24	04	% 76	13

مـــن الجـــدول (6 ـ 10)يتضح مايلـــي :

(1) ان نسبة 94 % من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة) تقوم باظهـار قيمـة رأس المـال المدفـوع ، وذلك بوضعه بين قوسين وتحديد الجهة المسئولة عن دفعـــه والقيمة المدفوعـة .

(2) اما عن الاشارة الى وجـود اصول ثابتة ومرهونة فان ماتمت ملاحظته من خلال بنـود القوائم المالية انه توجد التزامات طويلة الاجل وذات قيم عالية ، وما تم اثنـاء المقابلات تبين انه توجد رهونات على تلك القروض ولكن غير موضحة من ضمـن المعلومات بين الاقـواس . حيث يوجد من ضمن الشركات شركة واحدة مرهونـة مقابل الالتزامات التي حصلت عليها ، ولكن لايوجد مايدل على ذلك في بنود القوائم المالية وتفاصيلهـا .

(3) ان كل الشركـات (مجتمـع الدراسة) لاتشير الى طريقـة تقييم المخزون اي بنسبة 100 % من الشركات مجتمع الدراسة .

CODESRIA - LIBRARY

(4) أما بخصوص الديون على انها مبوبة حسب أولوية السداد ، فان نسبة 76 ٪ من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة) تقوم بالاشارة الى ذلك ، وان 24 ٪ من مجموع الشركات لاتشير الى ذلك .

(5) مما يلاحظ على البند الاخير في الجدول انه توجد ارقام امام البند المراد توضيحه ، وهذا تمت الاشارة اليه في 4 شركات ، اي بنسبة 24 ٪ من مجموع الشركات .وهذه الطريقة تعتبر من الاساليب الجيدة في ايضاح اي بند من بنود القوائم المالية .

6 ـ 1 ـ 5 الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية :

يعتبر استعمال الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية تطورا ملموسا في سبيل الوصول الى الافصاح المناسب ، وذلك لما توفره من بيانات ومعلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية . ومن خلال التحليل اتضح ماهو مبين في الجدول (6 ـ 11) .

جدول (6 ـ 11)

الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية

البيان	موجود		غير موجود	
	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد
ـ شرح السياسات المحاسبية عن العام الماضي .	٪ 82	14	٪ 18	03
ـ شرح لاي رهون لبعض الاصول	٪ 12	02	٪ 88	15
ـ شرح للاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	٪ 29	05	٪ 71	12
ـ وصف لبعض العمليات التي لها اثر على المركز المالي	٪ 47	08	٪ 53	09

CODESRIA - LIBRARY

من الجدول السابق ، تم الحصول على بيانات ومعلومات حول هذا الاسلوب ، والمتعلق بالملاحظات الملحقة بالقوائم المالية مايلي :

- شرح السياسات المحاسبية عن العام الماضي : يتبين مدى ثبات السياسات المحاسبية داخل الوحدة المحاسبية ، وعدم تغييرها ، والمتعلقة بالطرق المحاسبية . حيث نجد ان نسبة 82 ٪ من مجموع الشركات تشير الى حدوث تغيّر في السياسة المحاسبية ، مع اضافة الاسباب التي ادت ا لى هذا التغيير . وان 18 ٪ من مجموع الشركات لاتقوم بالاشارة الى ذلك .
- شرح لاي رهن على الاصول : اذ ان مانسبته 12 ٪ من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة) اي ان شركتين فقط تشيران الى ذلك .
- شرح للاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية : اذ ان نسبة 29 ٪ من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة) تشير الى ذلك في شكل ملاحظة خاصة بتلك البنود .
- وصف لبعض العمليات التي لها تأثير على المركز المالي : حيث ان نسبة 47 ٪ من مجموع الشركات تشير الى ذلك ، وهي نسبة معقولة الى حدّ ما وذلك يتوقف على مدى الاهمية النسبية للبند ، وما يحتاج اليه من توضيحات تخص ذلك البند، ومدى مايقدمه من فائدة الى مستخدمي القوائم المالية .

6 ـ 1 ـ 6 الجداول والقوائم والكشوفات الاضافية :

تعتبر الجداول والكشوفات الاضافية اكثر الاساليب تفصيلا للبنود المذكورة في صلب القوائم المالية والحسابات الختامية ، وهذا يساعد مستخدمي القوائم المالية في الحصول على البيانات والمعلومات الناتجة عن تفاصيل للبنود الظاهرة على هيئة ارقام صماء في القوائم المالية ، ويبين الجدول (6 ـ 12) ماتلتزم به الشركات من اظهار لهذا الاسلوب في القوائم المالية المنشورة .

CODESRIA - LIBRARY

جـــدول (6 ـ 12)

الجـداول والقوائـم والكشوفـات الاضافيـــــة

البيـــــــــان	موجـــــــود		غـير موجـــــود	
	النسبـة %	العـدد	النسبة %	العـــدد
ـ جـــدول المبيعـــــات	% 94	16	% 06	01
ـ قائمـة الاصـــول الثابتـــة وتواريخ شرائهـــــــا	%100	17	% 0	0
ـ حساب مجمـــع الاستهـــلاك	% 94	16	% 06	01
ـ قائمـــة المدينـــــين	% 94	16	% 06	01
ـ جـدول اعمار الديون المشكوك فيها وتكوين مخصصاتهـــــا	% 76	13	% 71	04
ـ تحليل رقم الدخل الى نشـاط عـادي وغـير عـــــادي	% 59	10	% 41	07
ـ اعـداد مذكرة التسويـــة	%100	17	% 0	0
ـ جـدول اصول تحت التكويـــن	%100	17	% 0	0

مـن الجدول (6 ـ 12) يتضح مدى اظهـار الجـداول والقوائم والكشوفات الاضافيـة والتي تحقـق نوعا من الافصاح ، والذي يساعد مستخدمي القوائم المالية في حصولهـــــم على بيانـات ومعلومات .

ـ وبنـاء على ماسبق ، فان 94 % من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة) تقـــوم باظهـار جـدول المبيعات ومفصلة حسب فروع الشركة ، مع العلم ان بعـض الشركـــات يتم البيع في المركز الرئيسي للشركـــة .

ـ ان جميع الشركات في مجتمـع الدراسة تظهر قائمة خاصة بالاصول الثابتة وذلـــك بنسبة 100 % من مجموع الشركات (مجتمع الدراسة). ويعتبر بند الاصول الثابتـة من البنود ذات القيم العالية لهذه الشركات ، لان اكثر من 50 % من المبالـــغ المستثمرة تظهر في هذا البند ، ناتـج عـن مدى اهميته ، ويتمثل هذا البنـــد فـي الآلات والمباني والاراضي وغيرهـا .

CODESRIA - LIBRARY

- ان معظم ا لشركات في مجتمع الـدراسة تظهر جـدولا خاصا بحساب اقســـــــاط الاستهـلاك ، وتحديد الاقساط السنوية لاستهلاك الالات والمباني ، وغيرهامن الاصــول الثابتة ، وذلك بنسبة 94 ٪ من مجموع الشركات (مجتمع الـدراسة) حيث تقـــوم باعـداد جدول مجمع الاستهلاك وحساب اقساط الاستهلاك السنوية .

- ان معظم الشركات في مجتمع الدراسة تظهر قائمـة خاصة ببند المدينين ، وذلـــك بنسبة 94 ٪ من مجمـوع الشركات (مجتمع الدراسة) اذ تقوم باعداد قائمـة خاصـة بالعمـلاء ، وتحديد المبالغ الخاصة بكل عميل ومدته ، حيث يعتبر بند المدينـــين من العناصر الرئيسية للاصول المتداولة في قائمة المركز المالي .

- اما بخصـوص جـدول اعمار الديون وتكوين مخصص الديـون المشكوك فيها فـــــان مانسبته 76 ٪ من مجموع الشركات تقوم باعـداد هذا الجـــدول .

- تحليـل رقم الدخل الى نشاط عـادي وغير عـادي : حيث المقصود منه ضرورة التمييز بين محتويات الدخل من النشاط العادي والنشاط غير العادي ، وذلك لامكانيـــة معرفة تقييم نشاط الشركة في تحقيق الدخل العادي ، وهذا يحدد بالتالي نشـــاط الشركة ، وتقييم ادائها ، حيث ان نسبة 59 ٪ من مجموع الشركات تقوم باظهـــار هذا التحليل وان النسبة الباقية والمتمثلة بـ 41 ٪ من مجموع الشركات لاتقـــوم باظهـار ذلك التحليل .

- انّ كـل الشركات (مجتمع الـدراسة) تقوم باعداد مذكرة التسوية الخاصة بحساب المصرف والتي تحقق صحة رصيد المصرف بدفاتر الشركة مقارنة بالرصيد الظاهـــر بكشف المصرف ، وذلك لاظهـار الرصيـد الصحيـح .

- ان كل الشركـات تقوم باعـداد حساب يحـدد اعمال الشركـة تحت التنفيـــذ ونسبة الانجـــــاز .

6 ـ 1 ـ 7 عناصر تقرير المراجع الخارجي :

يعتـــبر تقرير المراجع الخارجي احد الاساليب الاساسية للافصاح المناسب ، بحيث يتم الاعتماد عليه من قبل مستخدمي القوائم المالية في حقيقة اظهار البيانات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات (مجتمع الدراسة) .

CODESRIA - LIBRARY

ومن خلال الاطلاع المباشر على التقارير الصادرة عن تلك القوائم تبين ان هناك نوعين من التقارير ، **النوع الاول** والذي يوجه الى الشركة مباشرة يطلب فيه المراجع الخارجي من الشركة التعديلات والتسويات ، وبعض الاجراءات اللازمة للتغير ، ومن ثم يتم اصدار التقرير النهائي ، **النوع الثاني** وهو التقرير المختصر والذي يحدد فيه مدى التزام الشركة بالمباديء المحاسبية المتعارف عليها ، ومدى ثبات الشركة في اتباع تلك المباديء ، وفقرة رأي المراجع الخارجي بالقوائم المالية لفترة المراجعة . وهذا التقرير يعبّر عن الوضع المالي للشركة ، ومدى تحقيق أهدافها . والجدول (6 ـ 13) يبين مدى التزام المراجع الخارجي بعناصر التقرير والمتمثلة في الاتي :

(1) ان القوائم المالية معدة طبقا للمباديء المحاسبية المتعارف عليها .
(2) ان الشركة تتبع مبدأ الثبات للطرق المحاسبية المختلفة .
(3) رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية .
(4) اظهار المعلومات التي يرى المراجع الخارجي اظهارها .
(5) بيان أثر الاحداث اللاحقة .

جدول (6 ـ 13)

بعض العناصر الاساسية لتقرير المراجع الخارجي

البيان	موجود		غير موجود	
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
(1) ان القوائم المالية معدة طبقا للمباديء المحاسبية المتعارف عليها	% 88	15	% 12	02
(2) ان الشركة ثابتة في اتباعها للطرق المحاسبية	% 88	15	% 12	02
(3) راي المراجع الخارجي في القوائم المالية والحسابات الختامية .	% 88	15	% 12	02
(4) اظهار المعلومات التي يرى المراجع اظهارها	% 88	15	% 12	02
(5) بيان اثر الاحداث اللاحقة	% 0	0	% 100	15

CODESRIA - LIBRARY

من الجدول السابق نلاحظ ان معظم التقارير تتضمن العناصر الاساسية للمراجع الخارجي ، بينما هناك شركتان لم تراجعا بعد . كل التقارير تشير الى ان القوائم المالية معدة طبقا للمباديء المحاسبية المتعارف عليها ، وان الشركة ثابتة في اتباع الطرق المحاسبية ، كما توجد فقرة الرأي المتعلق بالقوائم المالية والعنصر الرابع هو اظهار المراجع الخارجي للمعلومات التي يرى انها ضرورية ، واخيرا بيان اثر الاحداث اللاحقة والذي يتبين انه لايوجدفيه أي اثر ، وذلك لتأخر اعداد ومراجعة القوائم المالية .

6 ـ 1 ـ 8 عناصر تقرير مجلس الادارة :

قبل التعرض لمحتويات تقرير مجلس الادارة نوضح في الجدول (6 ـ 14) نوع الادارة العليا المسئولة عن الشركات المختلفة .

جدول (6 ـ 14)

الادارات المسئولة عن الشركات

نوع الادارة	العدد	النسبة المئوية
لجنة شعبية	9	53 %
مفوض عام	4	23 %
مجلس ادارة	2	12 %
لجنة ادارية	2	12 %
مجموع الشركات	**17**	**100 %**

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الشركات التي تدار بواسطة لجان شعبية تمثل نسبة 53 % من مجتمع الدراسة ، وان الشركات التي تدار بواسطة مفوضين عامين تمثل نسبة 23 % ، وان الشركات التي تدار بواسطة مجلس ادارة تمثل نسبة 12 % ، وان النسبة الباقية اي 12 % من مجتمع الدراسة تدار بواسطة لجان ادارية .

CODESRIA - LIBRARY

وفيمـــا يلي نتعـرض للعناصـــر التي يشتمـل عليهـــا تقرير مجلـــــس الادارة :

اولا : سياسات واهداف الشركة الخاصة بالانتاج والمبيعـــات .
ثانيا : الخطة المرسومة في عمليات تجديـد واستبدال الالات .
ثالثا : متابعة الوضع الفني والانتاجـــي .
رابعا : حركة تمويل المصانع بالمواد الخام والقطع البديلة .
خامسا : قـدرة الالات وكفايتها الانتاجية ومقابلة حركة التطور .
سادسا : الوضع العمالي وخطـة التدريب وزيادة القدرة الانتاجيـة .
سابعا : الوضـع التجـــاري والمالـي .

ويتبين مما سبق ان العناصر المتعلقة بمحتويـات تقرير مجلس الادارة تم الحصـول عليها باجراء المقابـلات الشخصية داخل الشركات كما موضح بالجدول (6 ـ 15).

جـــدول (6 ـ 15)

عناصر تقريـــر مجلـــس الادارة

البيـــــــــــــــــــان	العـــــــدد	النسبة المئويـة
ـ بيان سياسات واهداف ادارة الشركـــة	14	82 %
ـ التنبؤات المستقبلية للشركة والمتمثلة في خطـــة التنميـــة .	14	82 %
ـ المصروفات الرأسمالية مقابل التوقعات المستقبليـــة .	14	82 %
ـ ايضاحات العاملين ومدى الاعتماد علـــى العنصر الاجنبـــي .	14	82 %
ـ تحديد نشاط الشركة وامكانية التوسع فـــي الانتـــاج والتسويـــق .	14	82 %

CODESRIA - LIBRARY

يعتـــبر تقرير مجلس الادارة من الاساليب الهامة في الافصاح المناسب ، واهـم من ذلك هو توقيت اعداد هذا التقرير اذ من الملاحظ ان اعداد مثل هذا التقرير لاجدوى له في حالة وجود قوائم مالية معدة لفترات سابقـة .

والجـدول السابق الاشارة اليه يحدد العناصر الاساسية والهامة والتي يجـب أن يشملها تقرير مجلس الادارة ، حيث نجد ان معظم الشركات (مجتمع الدراسة) تقـوم باعداد هذا التقريـر ، ويتضمن العناصر الاساسية والمدرجة في الجدول . وهناك شركتـان لم تتم فيهما المقابلة الشخصيـة .

وعليه من الافضـل ان يتم نشر القوائم المالية في وقتها المناسب ومرفقة بكل ماسبق ذكـره من أساليب الافصاح ومنها تقرير مجلس الادارة والذي يحدد نشاط الشركة ومـدى تحقيق الاهـداف والسياسات المرسومة لديهـا .

6 ـ 2 الخلاصـــة :

لقـد تنـاول هذا الفصل تحليل البيانات واختيار الفرضيات ، وذلك بتبويـب البيانات في شكل جداول تتضمن الجزء الاول من تحليـل اجابات استمارة تفريغ البيانات والمعلومات العامة حول الشركات (مجتمع الدراسة) . من هذه البيانات خصائـص مجتمع الدراسة المتمثلة في اعمار الشركات ، وتواريخ تأسيسها وتوزيعها الجغرافي ، كما تنـاول حجم الشركات حسب قيمة رأس المال المدفوع وحجم اصولها وعدد العاملـين بكل شركة ، كما تـم دراسة موقف الشركات من اعداد الميزانية ثم تعرض الى دراسـة واختيار الفرضيات المتعلقة بالاتـي :

(1) اعداد القوائم المالية والحسابات الختامية من قبل الشركات موضـوع الدراسة .
(2) نشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحات الغامضة .
(3) المعلومات المحصورة بين الاقـواس .
(4) الملاحظات الملحقة بالقوائم الماليـة .
(5) الجداول والقوائم والكشوفات الاضافيـة .
(6) عناصر تقرير المراجـع الخارجـي .
(7) عناصر تقريـر مجلـس الادارة .

حيث تم اختبار كل فرضية على حدة وبينت النتائج ان بعض تلك الفرضيات لم يتم رفضها والبعض الآخر لم يتم قبولها ووصلت النتائج النهائية الى عدم قبول الفرضية الرئيسية " المتعلقة بكل الفرضيات الفرعية وهذه الفرضية تتضمن :

CODESRIA - LIBRARY

" تراعي أغلبية الشركات الاساليب الاساسية للافصاح في قوائمها الماليـــــة "

حيث تم عدم قبول هذه الفرضية وذلك لعدم اتباع الشركات لتطبيق اغلب اساليب الافصاح بصورة واضحة ومفصلة ، ويمكن الرجوع الى الفصل السابع لزيادة التوضيح .

CODESRIA - LIBRARY

الفصل السابع
النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل النتائج التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة كما يشتمل على مقترحات وتوصيات ستساهم في اظهار ونشر القوائم المالية بالشكل المطلوب من خلال تطبيق أساليب الافصاح .

7 ـ 1 نتائج الدراسة :

تم التوصل الى النتائج التالية بعد دراسة استمارة تجميع البيانات والمشتملة على الاساليب الاساسية للافصاح وهذه النتائج موضحة بالجدول (7 ـ 1) .

جدول (7 ـ 1)
عناصر الافصاح الهامة ومدى التزام الشركات بها

العنصر	نسبة الشركات الملتزمة به
أولا : القوائم المالية المعدة من قبل الشركة :	
ـ الميزانية العمومية	100 %
ـ قائمة الدخل	59 %
ـ حساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر	41 %
ـ قائمة الارباح المحجوزة	18 %
ـ حساب التوزيع	18 %
ـ قائمة التغير في المركز المالي (مصادر ،واستخدامات)	12 %

CODESRIA - LIBRARY

يتبـع جـدول (7 ـ 1)

العنصــــر	نسبة الشركات الملتزمة بــه
ثانيا : نشر التفاصيـل اللازمة وتعريف المصطلحات الغامضة :	
ـ تقييم المخــزون السلعــي	0 ٪
ـ توزيع المخزون السلعي حسب النــوع	88 ٪
ـ تحديـد تكلفة المخــزون السلعــــي	06 ٪
ـ اظهار الاصول الثابتة بصافي القيمة الدفترية بعــد طـرح م . الاستهـلاك.	94 ٪
ـ اظهار المدينين بعد طرح مخصص د.م. فيهـــــا	35 ٪
ـ اظهار قيمة الديــون المعدومـة	18 ٪
ـ اظهار المخصص في جانب الخصــوم	24 ٪
ـ اظهار اجمالي المدينين بدون مخصص د.م. فيهــا	24 ٪
ثالثا : المعلومات المحصورة بين الاقـواس :	
ـ رأس المال المدفـوع (المصـرح بـــه)	94 ٪
ـ المخـزون (طريقـــة التقيــــــــيم)	0 ٪
ـ الاصـول الثابتة (والمرهونـــــــــة)	0 ٪
ـ ايضاح الالتزامات التي لها اسبقية الســــداد	76 ٪
ـ تحديد الايضاحات على هيئة ارقام البند المراد توضيحه	24 ٪
رابعا : الملاحظات الملحقة بالقوائـم المالية :	
ـ شرح السياسات المحاسبية عن العام الماضــي	82 ٪
ـ شرح الرهون علـــى الاصــول	12 ٪
ـ شرح الاحداث اللاحقـة لتاريخ الميزانيــــــة	29 ٪
ـ وصف لبعض العمليات التي لها تأثير على المركز المالــــي	47 ٪

CODESRIA - LIBRARY

يتبع جدول (7 ـ 1)

العنصر	نسبة الشركات الملتزمة به
خامسا : الجداول والقوائم والكشوفات الاضافية :	
ـ جدول المبيعات	94 %
ـ قائمة الاصول الثابتة وتاريخ شرائها	100 %
ـ جدول حساب مجمع الاستهلاك	94 %
ـ قائمة المدينين	94 %
ـ جدول اعمار الديون ، المشكوك فيها وتكوين مخصصاتها	79 %
ـ تحليل رقم الدخل الى نشاط عادي وغير عادي	59 %
ـ اعداد مذكرة التسوية	100 %
ـ جدول اصول تحت التكوين	100 %
ـ قائمة المركز المالي المعدلة على اساس تغير مستوى الاسعار .	12 %
سادسا : عناصر تقرير المراجع الخارجي :	
ـ اعداد القوائم المالية طبقا للمباديء المحاسبية	88 %
ـ الثبات في اتباع السياسات المحاسبية	88 %
ـ راي المراجع الخارجي في القوائم المالية والحسابات الختامية .	88 %
ـ بيان اثر الاحداث اللاحقة	0 %

CODESRIA - LIBRARY

يتبع جدول (7 ـ 1)

العنصر	نسبة الشركات الملتزمة به
سابعا : عناصر تقرير مجلس الادارة :	
ـ بيان سياسات واهداف ادارة الشركة	82 %
ـ التنبؤات المستقبلية للشركة والمتمثلة في خطة التنمية	82 %
ـ المصروفات الرأسمالية مقابل التوقعات المستقبلية	82 %
ـ تحديد نشاط الشركة وامكانية التوسع في الانتاج والتسويق	82 %

من أهم النتائج التي أمكن استنتاجها من الجدول السابق مايلي :

اولا : ان القوائم المالية المعدة من قبل الشركات تشكل نسبة مرضية ، حيث أن جميع الشركات اي 100 % من مجموع الشركات تقوم باعداد الميزانية العمومية وقائمة النشاط وهذه الاخيرة تعد على آساس قائمة الدخل من قبل بعض الشركات بنسبة 59 % ، وكذلك تعد على أساس حساب الارباح والخسائر و حساب المتاجرة من قبل الشركات الاخرى بنسبة **41 %** مع ملاحظة أن الذي يهمنا انه تم اعداد قائمة النشاط او نتيجة النشاط مع اختلاف الاسماء لهذه القائمة ، اي ان 100 % من الشركات تقوم باعداد قائمة النشاط .

وهذا يعتبر متمشي مع متطلبات القوانين المتعلقة مثل قانون ضرائب الدخل والقانون التجاري الليبي وكذلك مع متطلبات اللائحة المالية العامة ، حيث يمكن ان يقال عليه بانه امر مرض من حيث اعداد القوائم المالية .

CODESRIA - LIBRARY

أما حساب التوزيع فان نسبة الشركات التي قامت باعداد هذا الحساب تمثل 18 ٪ اي ثلاث شركات من مجموع الشركات ، اما قائمة التغير في المركز المالي (مصادر واستخدامات) فان نسبة اعدادها تمثل 12 ٪ من مجموع الشركات ، على الرغم من اهمية تلك القائمة ، ويلاحظ انها غير منتشرة الاستخدام بين الشركات (مجتمع الدراسة) .

مما سبق نستنتج انه يمكن عدم رفض الفرضية الفرعية التي تتمثل في اعداد الشركات (مجتمع الدراسة) لاهم القوائم المالية والحسابات الختامية .

ثانيا : وفيما يتعلق بنشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحات المستخدمة التي شملتها الفرضية الفرعية الثانية ، نلاحظ ان عنصر توزيع المخزون السلعي (على اساس مواد مصنعة ونصف مصنعة ومواد خام) الذي يعتبر من اهم بنود قائمة المركز المالي الرئيسية وقائمة الدخل حيث يعتمد عليه في مراحل مختلفة ، فانه لاتوجد اي شركة قد بينت طريقة تقييم المخزون السلعي وتحديد تكلفة المخزون ، فيما عدا توزيع نوعية المخزون السلعي وهي تمثل نسبة 88 ٪ من مجموع الشركات ، اما البند الثاني المتعلق باظهار صافي قيمة الاصول الدفترية فان غالبية الشركات تقوم بايضاح هذا العنصر حيث نسبة 94 ٪ من مجموع الشركات تقوم بمثل هذا الاجراء ، اما بخصوص ذكر طرق الاستهلاك فليس هناك مايشير الى ذلك ، الا انه من خلال الاستفسار بصورة مباشرة تبين ان طرق الاستهلاك المستخدمة مطابقة لما جاء في اللائحة التنفيذية المتعلقة بقانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973 ، واما عن اظهار المدينين بعد طرح مخصص الديون المشكوك فيها فان نسبة 35 ٪ من مجموع الشركات تقوم باظهار بند رصيد المدينين مطروحا منه المخصص المذكور ، ولكن الذي يجب ملاحظته هو ان بعض الشركات التي تمثل نسبة 24 ٪ تقوم باظهار المخصص في جانب الخصوم وهذا لايساعد المحللين في حصولهم على معلومات بسرعة ، بل من الافضل ان تكون في جانب الاصول ومطروحا من المخصص المطلوب ، بالاضافة الى انه لايمثل التزاما .

كما ان 24 ٪ من الشركات لاتقوم باظهار مخصص د.م. فيها بحجة ان كل ديونها جيدة ولا تحتاج الى تكوين مثل هذا المخصص ، وهذا بالطبع مخالف لمفهوم الحيطة والحذر ، ومبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات ، كما

CODESRIA - LIBRARY

لايفوتنا ان نذكر ان المصطلحات الغامضة التي تم ذكرها في الفرضية اتضح انه لاتوجد مصطلحات تحتاج الى تعريف او توضيح اكثر ، حيث ان كل ماتم ذكره في بنود القوائم المالية والحسابات الختامية هي عبارات واضحة وسهلة الفهم . ويمكن الرجوع في ذلك الى الجدول (6 ـ 9) .

مما سبق يتضح ان الفرضية القائلة **" نشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحات المستخدمة "** لايمكن قبولها وذلك لوجود تفاصيل متعلقة ببعض البنود الهامة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لم يتم الاشارة اليها .

ثالثا : وكما يظهر الجدول (7 ـ 1)، فان المعلومات المحصورة بين الاقواس لايتم ملاحظتها بصورة واضحة الا في بند رأس المال المدفوع والمصرح به حيث يتم اظهاره بالصورة الصحيحة ، وتحديد الجهة القائمة بسداد قيمة رأس المال ، والكيفية التي تم بها السداد ، وتحديد ملكية تلك الاسهم ، ونسبة المساهمة لكل جهة اذا ما اشتركت اكثر من جهة في ملكية رأس المال، وتحديد عدد الاسهم ، وقيمة كل سهم حيث ان نسبة 94 ٪ من مجموع الشركات تقوم بتوضيح ذلك . اما عن اظهار بند المخزون واظهار طريقة التقييم بين الاقواس ، فهي لاتوجد اصلا وهذا يعتبر من اوجه القصور الخاصة بالافصاح عن ذلك البند ، وهناك عنصر آساسي فقد توجد بعض الاصول مرهونة نتيجة حصول الشركة على قرض من احد المصارف ، مما يحتم ضرورة بيان الاصول المرهونة ، الا ان معظم الشركات لاتوضح بأن هناك اصولا مرهونة مقابل القروض المتحصلة عليها، فمثلا هناك شركة معينة قد رهنت اصولها بالكامل لصالح احد المصارف ، ولكن لايوجد مايدل على ذلك في قائمة ا لمركز المالي، وهذا يعتبر قصورا واضحا .

هناك بعض الشركات تمثل نسبة 12 ٪ من مجموع الشركات التي لديها طريقة جيدة في ايضاح بنودها الظاهرة في متن القوائم المالية ، وذلك بوضع ارقام او اشارة امام بنودها ، وزيادة في الايضاح ووصولا للحصول على المعلومات او البيانات المراد تحصيلها .

رغم ذلك مثلا فان هذه الفرضية يمكن عدم قبولها وذلك لعدم وجود معلومات كافية ومحصورة بين الاقواس وللحصول على تفاصيل اكثر يمكن الرجوع الى الجدول (6 ـ 10) .

CODESRIA - LIBRARY

رابعا : الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية : ان نسبة 82 ٪ من مجموع الشركات تقوم بشرح السياسات المحاسبية وهذا يدل على ثبات السياسات المحاسبية المتبعة وهذه الاجابة تم الحصول عليها من خلال المقابلة الشخصية .

كما يلاحظ ايضا انه لاتوجد شروح لاي رهون قد توجد على بعض الاصول مع العلم انه توجد قروض رهن ، كما انه ليس هناك مايدل على وجود اهتمامات بالاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، او وصف لبعض العمليات التي لها تأثير على المركز المالي ، كما ذكر في فصل سابق عن اهمية الملاحظات في شكل هوامش ، فان القوائم المالية بدون ملاحظات او هوامش تتسبب في عدم قدرة القاريء على فهم الكثير من الامور المتعلقة بها وهذا قد يؤدي الى نتائج غير صحيحة.مماسبق فانه يمكن عدم قبول الفرضية الفرعية المتعلقة بالملاحظات الملحقة بالقوائم المالية في شكل هوامش ،وللاستزادة يمكن الرجوع الى جدول (6 ـ 11) .

خامسا : **الجداول والقوائم والكشوفات الاضافية :**

كما يظهر الجدول رقم (7 ـ 1) ، فان معظم الشركات مجتمع الدراسة تقوم باظهار البيانات والمعلومات في شكل جداول وقوائم وكشوفات ، والتي توضح الارقام الاجمالية الظاهرة في القوائم المالية ، وهذا يساعد في معرفة مكونات تلك الارقام مما يخدم مستخدمي القوائم المالية ، وهذا يعتبر عنصرا هاما من عناصر الافصاح في القوائم المالية وامرا مرضيا الى حد ما .

ومما سبق فانه يمكن عدم رفض هذه الفرضية الفرعية التي تنص على أن " **القوائم المالية المنشورة ملحقة بجداول وقوائم وكشوفات اضافية** " مع ملاحظة ان القوائم المالية والتي تعد على أساس تغير مستوى الاسعار اختياريا وليس الزاميا .

سادسا : عناصر تقرير المراجع الخارجي ان نسبة 88 ٪ من الشركات التي تعد القوائم المالية ، معتمدة ومرفقة بتقرير مراجع خارجي يتضمن كل الاسس الهامة والمعايير الضرورية لتقرير المراجع الخارجي التي سبق الاشارة اليها والذي نلاحظه انه لاتوجد تحفظات في التقارير مع العلم ان القوائم المالية معدة بفترة زمنية عن زمنها المحدد ، والمقصود هنا ان الجرد تم بمعرفة الادارة ولم يحضر المراجع ذلك الجرد ويعتبر بذلك تحفظ ولم يتم ذكره،ولكن الذي يهمنا

CODESRIA - LIBRARY

وجود التقرير من عدمه . وعليه فانه يمكن عدم رفض هذه الفرضية والمتعلقة بارفاق تقرير المراجع الخارجي بالقوائم المالية وزيادة في الايضاح يمكن الرجوع الى الجدول (6 ـ 13) .

سابعا : **عناصر تقرير مجلس الادارة :** ان غالبية الشركات لم ترفق تقرير مجلس الادارة مع القوائم المالية المنشورة ، فقد تم الحصول عليها عن طريق المقابلة الشخصية ، ولقد لوحظ ان معظم التقارير تحتوي على العناصر التي تم الاشارة اليها .

ومن اهم المعلومات التي تضمنتها هذه التقارير هي :

(1) الاحداث غير المالية والتغيرات خلال العام والتي تؤثر على سياسة الادارة .

(2) التوقعات المستقبلية والاستعدادات المتخذة لمقابلتها .

(3) خطط النمو والتغيرات في الفترة او الفترات المالية .

(4) مدى الاهتمام بخطط التدريب وتطوير الانتاج في المستقبل .

ولقد لوحظ عدم اظهار المساهمات الاجتماعية للشركة لصالح المجتمع . لعدم وجود التقرير ضمن القوائم المالية المنشورة فانه لايمكن قبول هذه الفرضية والتي تنص على ان تقرير مجلس الادارة هو من احد أساليب الافصاح ، وذلك لعدم ارفاقه بالقوائم المالية .

وبصورة مختصرة يمكن عرض النتائج التي تم التوصل اليها في الاتي :

(1) يتم اعداد القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات . حيث ان معظم الشركات تقوم باعداد قوائمها المالية وحساباتها الختامية باستثناء حساب التوزيع وقائمة التغيّر في المركز المالي (قائمة المصادر ، والاستخدامات).

(2) انه لايتم نشر التفاصيل اللازمة ، وتعريف المصطلحات وتم رفض هذه الفرضية تبعا لمفهوم الاهمية النسبية والحيطة والحذر ، وذلك لاهمية العناصر التي لم يتم نشر التفاصيل اللازمة عنها ، مثل تقييم المخزون السلعي ، وتحديد تكلفة المخزون ، وبند المدينين ، وعدم اظهار مخصص د.م . فيها ، على اعتبار ان الديون جيدة التحصيل .

CODESRIA - LIBRARY

7 ـ 2 التوصيـــــــات :

يمكـــــن تقسيم التوصيات الى الاتـــــي :

اولا : اعـــداد القوائم المالية في وقتها المناسب وذلك يتطلب الاتـــي :

(1) ضرورة تبني مباديء محاسبية تحكم اعداد واظهار القوائم المالية وذلـــك بتشكيل لجنة من الجهات المسئولة ذات العلاقة وهذه اللجنة تتكـــون مـــن :

أ ـ عضو من الجهاز الشعبي للمتابعة .
ب ـ عضو من امانة الخزانة .
ج ـ عضوين من نقابة مهنة المحاسبة .
د ـ عضو من كلية الاقتصاد ـ قسم المحاسبة .
هـ ـ عضو من المراكز المتقدمة المتخصصة في العلوم الاداريـــــة والمالية .
و ـ عضو من امانة الصناعات الخفيفة .
ز ـ عضو من امانة الصناعات الاستراتيجية .
ح ـ عضو من امانة مؤتمر الشعب العـــام .

مع ملاحظة ان تكـــون عضوية هذه اللجنة من المتخصصين فـــي المجالات المالية والادارية والقانونية .

(2) استخدام الحاسب الآلي في اعداد الحسابات .
(3) توفير العنصر البشري المؤهـــل .
(4) تكليف مكاتب المحاسبة باعداد القوائم المالية المتأخـــرة .

ثانيا : ضرورة مراجعة القوائم من قبل جهـــات الاختصاص ، حيث لوحظ التأخير في عمليات المراجعة ولهذا يوصي بالاتي :

(1) زيادة المحاسبين في الجهاز الشعبي للمتابعة .
(2) تشجيع العاملين بالجهاز الشعبي للمتابعـــة .
(3) التعاون مع مكاتب المراجعة الخاصة في مراجعة القوائم المالية .

CODESRIA - LIBRARY

(3) انه لايتم اظهار المعلومات المحصورة بين الاقواس طبقا لمفهوم الاهمية النسبية والحيطة والحذر ، وذلك لوجود بنود هامة مثل الاصول الثابتة والالتزامات طويلة الاجل ، وتحديد الارقام امام البنود المراد توضيحها .

(4) لايتم بيان الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية في شكل هوامش فيمايتعلق بمبدأ الثبات والاهمية النسبية والحيطة والحذر وأثر الاحداث اللاحقة ومدى اهمية الملاحظات والتي توضح البنود الاجمالية الظاهرة في القوائم المالية والحسابات الختامية .

(5) يتم اظهار واعداد الجداول والقوائم والكشوفات ، حيث تم ايضاح ذلك بصورة مفصلة في متطلبات تلك الفرضية الفرعية وهي مؤشرات جيدة على نشاط الشركة ولكن يتطلب من الشركات ا لزيادة في الايضاح ، وذلك باضافة تحليل البنود الرئيسية للقوائم المالية ، أما بخصوص القوائم المالية المعدلة على أساس مستوى تغيير الاسعار فان القانون لم يلزم الشركات وهو امر اختياري باعداد تلك القائمة .

(6) انه تم ارفاق القوائم المالية بتقرير المراجع الخارجي مع وجود بعض الملاحظات يمكن ذكرها وهي عدم كتابة تحفظات بخصوص عدم حضور الجرد وكذلك بعث المصادقات للمدينين ولكن الذي يهمنا في هذا المجال هو وجود تقرير المراجع الخارجي مرفق مع القوائم المالية .

(7) انه لايتم ارفاق تقرير مجلس الادارة بالقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات **(مجتمع الدراسة)**.

ومما سبق نلاحظ ان أساليب الافصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات التابعة لامانة الصناعات الاستراتيجية بها ضعف في تطبيق هذه الاساليب ، وعليه فان الفرضية الرئيسية والتي تنص (تراعي أغلبية الشركات الاساليب الاساسية للافصاح في قوائمها المالية) ، ثم عدم قبولها وذلك لعدم اتباع الشركات لتطبيق أغلب أساليب الافصاح بصورة واضحة ومفصلة .

CODESRIA - LIBRARY

ثالثا : العمل على نشر الوعي المحاسبي وابراز دور المحاسبة والمراجعة في خدمة التنمية وذلك عن طريق اصدار النشرات والدوريات والمجلات العلمية التي تساعد على توعية المجتمع بهذا المجال .

رابعا : من خلال هذه الدراسة والوصول الى نهايتها المتعلقة بالافصاح في القوائم المالية ، فانه يقترح معيار عام لعناصر الافصاح معتمدين في ذلك على المباديء المحاسبية المتعارف عليها والقوانين المعمول بها منها :

- اللائحة المالية العامة الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة .
- القانون التجاري الليبي .
- قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973م .

وان هذا المقترح تم توضيحه في الملحق رقم (1) .

CODESRIA - LIBRARY

قائمة المراجـــــع

(1) المراجـــع العربيـــــة :

اولا : الكتـــــــب :

(1) أبوزيـد ، حسن محمـد . دراسات في المراجعـة ، دار الثقافـة العربيـة ، القاهـرة 1989م .

(2) الحاسي ، جمعة خليفـة ، وآخـرون . المحاسبة المتوسطـة ، الطبعة الاولى، (بنغـازي : جامعة قاريونس ، 1988).

(3) القاضي ، حسين . نظريـة المحاسبـة ، مطبعة الـداوودي ، دمشق ، 1988.

(4) الـد هراوي ، كمال الدين مصطفى . تطويـر نظام المعلومات المحاسبيـة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 1987م .

(5) العـظمة ، محمد احمد ويوسف عوض العـادلـي . المحاسبة المالة، منشـورات ذات السلاسـل ، الكويت ، 1986م .

(6) اشتيوي ، ادريس عبدالسلام . المراجعة ـ معايير واجـراءات ، دار النشـر والتوزيع ، مصراتة ، 1989م .

(7) حجازي ، محمد عبّـاس . المحاسبة ـ النظرية ـ الاساليب والاستخدامات ، مكتبة التجـارة والتعاون ، القاهـرة ، 1988م .

(8) حلوة حنان ، محمد رضـوان . نظريـة المحاسبـة ، مديرية الكتـــــــب والمطبوعات الجامعية ، منشورات جامعة حلب ، 1987م .

(9) حسنين ، عمر . تطـور الفكـر المحاسبي ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، أغسطس 1982م .

(10) عبدالمنعم ، محمود وعيسى ابوطبـل . المراجعة ـ اصولها العلمية والعملية ، دار النهضة العربيـة ، القاهرة ، سنة 1986م .

(11) نور ، احمد . المحاسبـة الماليـة ، دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية ، سنـة 1983م .

CODESRIA - LIBRARY

(12) نور،احمد . دراسات في القياس والتحليل المحاسبي ، مركز الكتاب، لكلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 1981م .

(13) ضيف ، خيرت واحمد بسيوني . النظم المحاسبية الموحدة ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1985م .

ثانيا : الدوريات :

(1) البسّام ، صادق محمد وسعيد دوبان **" التقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكويتية وحدود استخدامها للاغراض الحكومية "** ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (40) ، الكويت ، 1987م .

(2) البسّام ، صادق محمد . **" معايير القياس والافصاح المحاسبي في صناعة النفط والغاز "** ، مجلة التنمية الصناعية ، العدد (2) ، الكويت 1986م .

(3) الهواري ، محمد نصر . **" قاعدة الافصاح والعلانية التامة في القوائم المالية "** ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، العدد(202) ، القاهرة ، 1964م .

(4) المنصوري ، عبدالجيل ، **" النواحي الشكلية لاعداد البحوث العلمية"**، المجلة القومية للادارة ، العدد (3) ، طرابلس ، 1986م .

(5) الايجي ، كوثر عبدالفتاح . **" مسئولية مراقبة الحسابات في دولة الامارات "** مجلة دراسات في الخليج والجزيرة العربية ، العدد (51)، الكويت ، 1987م .

(6) العظمة ، محمد احمد ويوسف عوض العادلي ."**بعض ملامح القياس والافصاح المناسب واعداد التقارير المالية للشركات المساهمة الكويتية، ومقترحات لتطويرها "** ، مجلة دراسات في الخليج والجزيرة العربية، العدد (53) ، الكويت ، 1986م .

(7) الخالدي ، عماد . **" اسلوب البحث العلمي "** ،مجلة الادارة العامة، العدد (39) ، الرياض ، اكتوبر ، 1983م .

CODESRIA - LIBRARY

(8) توفيق ، محمد شريف . " رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية ، منهج تنظيمي للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي " مجلة الادارة العامة ، العدد (40) ، الرياض .

(9) توفيق ، محمد شريف . " قياس متطلبات العرض والافصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة ، وفي معيار العرض بالمملكة العربية السعودية " ، مجلة الادارة العامة ، العدد (61) ، الرياض ، فبراير ، 1989م .

(10) خاطر ، شوقي السيد . " دراسة تحليلية لحالات الوظيفة المحاسبية "، مجلة الكفاءة الانتاجية ، القاهرة ، 1981م .

(11) عبدالمعطي ، محمد فداء الدين وعبدالله بهاني . " الاثر المتوقع لعيار العرض والارتفاع العام على مستوى الافصاح في القوائم المنشورة للشركات المساهمة العسودية " مجلة كلية العلوم الادارية ، العدد (1) ، جامعة الملك سعود ، رياض ، 1990م .

(12) عبدالسلام ، محمد سعيد . " حول القوائم المالية " ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد السابع ، جدة 1987م .

(13) عبدالمجيد ، محمد . " الافصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة ، نموذج مقترح للشركات الكويتية " ، مجلة دراسات في الخليج والجزيرة العربية ، العدد (43) ، الكويت ، يوليو 1985م .

(14) عبدالسلام ، محمود ابراهيم . " معيار ملائمة كأساس لتقديم البيانات المحاسبية " ، مجلة كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، العدد الثاني ، 1982م .

(15) عبدالسلام ، محمود ابراهيم . " مدى الحاجة الى تطوير التقارير المالية للوحدات الحكومية في المملكة العربية السعودية " ، مجلة الادارة العامة ، العدد (58) ، الرياض ، يوليو 1988م .

(16) مطر ، محمد عطية . " تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة "، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، 1984م .

(17) مطر ، محمد عطية ، " اهمية الدراسة الاقتصادية للبيانات المالية المنشورة "، مجلة المحاسب القانوني ، العدد الثاني ، سبتمبر 1986م .

CODESRIA - LIBRARY

(18) مطر ، محمد عطية ، " **دراسة تحليلية لمعايير المحاسبة في الكويت والسعودية ـ مقارنة لمعايير المحاسبة الدولية** " ، مجلة دراسات في الخليج والجزيرة العربية ، العدد (56) ، 1989م .

(19) شرف ، حسين ." **أهمية المحاسبة المالية للمشروعات الصناعية** " ،مجلة التنمية الصناعية ، مصر ،(بدون تاريخ).

(20) ضو ، خلية علي . " **تحديد المعلومات ا لمنشورة ـ مشكلة المحاسبة المعاصرة** " ،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة ، العدد (2) كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1983م .

(21) غرايبة ، فوزي . " **مدى توفر الايضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات ا لمساهمة الصناعية في الاردن** " ، مجلة دراسات العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد الثاني ، عمان ، كانون الاول 1981م .

ثالثا : الدراسات :

(1) اسماعيل ، زكريا الصادق ." **مبدأ الافصاح الكامل واثره على القوائم المالية** ، رسالة ماجستير ، تجارة القاهرة ، 1977.(رسالة غير منشورة)

(2) بيت المال ، محمد مفتاح وآخرون . " **حصر وتقييم المباديء المحاسبية المطبقة في الجماهيرية** " ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي، 1987م .

(3) عبدالمعطي ، محمد فداء الدين ، " **الافصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه** " ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ،(بدون تاريخ).

(4) نصّار ، مجدي محمد . " **موقف مراقب الحسابات الخارجي من الافصاح في ظل تغيرات مستويات الاسعار** " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 1982م . **(رسالة غير منشورة).**

CODESRIA - LIBRARY

رابعـا : القوانـين :

(1) أمانة الخزانة ، **" قانون ضرائب الدخل "** ، الجريدة الرسمية ، العدد (40) ، طرابلس ، سنة 1973م .

(2) امانة الخزانة ، **" قانون انشاء نقابة المحاسبين والمراجعين والقرارات المكملة لـــه "** ، دار الطباعة الليبية ، طرابلس سنة 1973م .

(3) اللجنة الشعبية العامة ، " اللائحة المالية " للمنشآت التي تطبق بشأنهامقولة **" شركاء لا اجراء "** ، طرابلس ، سنة 1973م .

(4) الجهاز الشعبي للمتابعة ، **" التقارير الدورية التي تقدم للمؤتمرات الشعبيـة"** طرابلس .

(5) موسوعة التشريعات الليبية ، **" القانـون التجاري الليبي "** .

خامسا : الاحصائيـــات :

(1) امانة اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية ، مشروع خطة التحول 1990ـ1995م .

(2) امانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، تقييم النشاط الاقتصادي ، 1970 ـ 1988م .

(3) امانة اللجنة الشعبية للصناعة ، تقرير متابعة اعداد ادارة الشركات والانتـــاج، سنة 1988م .

(4) امانة اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية ، دليل الصناعات الاستراتيجيـــة، سنـة 1990م .

CODESRIA - LIBRARY

(II) المراجع الاجنبية :

(1) الكتب

1) COCHRANE, GEORGE
"THE AUDITOR'S REPORT IN THE U.S.A IN AUDITING".
3rd EDITION, McGRAW-HILL BOOK CO.

2) CHOI, FREDERICK D.S AND GERHARD G. MUELLER
AN INTRODUCTION TO MULTINATIONAL ACCOUNTING
HALL, INC., ENGLEWOOD CLIFFS, N.J, U.S.A, 1978.

3) ELDONS,HENDRICKSON, "ACCOUNTING THEORY", 4th EDITION,
RICHARD-IRWIN INC., 1982

4) KIESO, DONALD E AND JERRY J. WEY GANDT
"INTERMEDIATE ACCOUNTING", 2nd EDITION,
JOHN WIELY AND SONS, 1977.

5) MAUTZ R.K, SHARAF H.A, "THE PHILOSOPHY OF AUDITING"
AMERICAN ACCOUNTING ASSOCIATION OMOGRAPH No 6-A.A.A.
1961

CODESRIA - LIBRARY

(2) المقالات والمراجع الاجنبية الاخرى :

1) A.A.A. "A STATEMENT OF BASIC ACCOUNTING THEORY", 1966

2) SOMMER, A.A. "THE LIMITS OF DISCLOSURE"
FINANCIAL EXECUTIVE, OCT., 1975

3) BUZBY, STEPHENL, "THE NATURE OF ADEQUATE DISCLOSURE"
THE JOURNAL OF ACCOUNTING, APR., 1974

4) DHALIWAL, DANS. "IMPROVING THE QUALITY OF CORPORATE FINANCIAL DISCLOSURE".
ACCOUNTANCY AND BUSINESS RESEARCH,
ENGLAND IN AUTUMN 1980.

5) GRIFFIN, CHARLES AND THOMAS H. WILLIAMST,
"MEASURING ADEQUATE DISCLOSURE", THE ACCOUNTANCY,
FEB., 1960.

6) BULLACKT, ELAYTON L. "FOOTNOTES IN FINANCIAL STATEMENT PREPARATION", THE JOURNAL OF ACCOUNTANCY,
VOL 102, JULY, 1956.

CODESRIA - LIBRARY

7) MYER, S.J.H, "FOOTNOTES",
"ACCOUNTING REVIEW", JULY 1959.

8) BEAVER, WILLIAM, "CURRENT TREND IN CORPORATE DISCLOSURE",
JOURNAL OF ACCOUNTANCY, JAN., 1978.

9) HORNGREN, CHARLEST, "DISCLOSURE: WHAT NEXT"
ACCOUNTING REVIEW, JAN., 1958

CODESRIA - LIBRARY

ملحق رقم (1)
معيار عام مقترح لعناصر مؤشر الافصـــــــاح

كـــــــي يكون افصاح مناسب للقوائـــم الماليـة المنشورة فانـــه يقـــــــترح اظهار مايلـــــــــي :

أولا : القوائم الماليـة والحسابات الختامية :

- قائمـة الدخـل (مقارنة عن عامين) .
- قائمـة المركز المالي (مقارنة عن عامـين).
- قائمـة الارباح المحجـــوزة .
- قائمـة التغيّر في المركز المالي (مصادر واستخدامـات).
- قائمـة التدفـق النقـــــدي .

ثانيا : تحليـــل رقم الـــــدخل :

- دخل الاعمـال الرئيسية للنشاط .
- دخـول عارضـة .
- الدخل قبل الخسائر العارضـة .
- تسويات السنوات السابقـــة .
- الاخطـــــاء .

ثالثا : ايضاحـات المعلومات الماليـة :

- تكلفة الاصول الثابتة وتحديد اقساط الاستهـــلاك .
- قائمة المدينين وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها والديون المعدومـة
- تحليل الايرادات .
- تحليل المبيعات والدخل المتعلق بعمليات خارجية (عملة اجنبية).
- ايضاح مصروفات البحث والتطوير والاستشارات .
- ايضاح عن بند كل من الاحتياطيات والمخصصـات .

CODESRIA - LIBRARY

رابعا : ايضاحات الطرق والسياسات المحاسبية الهامة وآثارها :

- الطرق المحاسبية المستخدمة وأثر التغيير فيها (الثبات).
- التغيير في التقديرات المحاسبية .
- تصحيح الاخطاء في القوائم المالية لمدد سابقة .
- اظهار الايرادات المدفوعة مقدما والايرادات المستحقة .
- اظهار المصروفات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة .

خامسا : ايضاحات في تقرير المراجع :

- تاريخ التقرير الذي تم فيه اصدار التقرير .
- ذكر اسم الجهة الموجه اليها التقرير .
- ذكر اسم الشركة تحت الفحص في صلب التقرير .
- ذكر الفترة التي شملتها عملية الفحص .
- توقيع التقرير وذلك بامضاء الشخص الذي قام بالمراجعة .
- ضرورة ذكر القوائم المالية والحسبات الختامية التي فحصت وتواريخها .
- مدى ضرورة ذكر عملية المراجعة بأن تمت وفقا لمستويات المراجعة .
- مدى ضرورة ذكر رأي المراجع الخارجي عن القوائم المالية ، ومدى ضرورة بيان السياسات المحاسبية ثابتة من سنة لاخرى .
- بيان أثر الاحداث اللاحقة لتاريخ اصدار القوائم المالية والتي لها تأثير على القوائم المالية .

سادسا : ايضاحات لتقرير لجنة الادارة :

- بيان سياسات واهداف ادارة الشركة .
- التنبوّات المستقبلية للشركة والمتمثلة في خطة التنمية .
- ذكر العوامل المؤثرة في الانتاج والمبيعات .
- ايضاحات عن عدد العاملين ، ومدى الاعتماد على العنصر الاجنبي مع تحديد العدد والجنسية .

CODESRIA - LIBRARY

- عدد العاملين بصورة عامة وتحديد مكافأة نهاية الخدمة ومخصصاتها للاجانب .
- نفقات تعيين وتدريب القوى البشرية .
- الالتزامات المتوقعة للعام التالي .
- الخسائر المحتملة وذكر أسبابها المتوقعة .
- بيان الاصول الثابتة والمرهونة .
- تحديد المؤشرات الهامة التي تبين تقسيم آداء الشركة مثل :
  - الانتاج
  - المبيعات
  - المصروفات
  - التكاليف المختلفة .

CODESRIA - LIBRARY

الملحق رقم (2)
استمارة تجميع البيانات

تنقسم الاستمارة الى مايلي :

أولا : معلومات عامة حول الشركة :

(1) اسم الشركة .
(2) موقع الشركة .
(3) تاريخ تأسيس الشركة .
(4) حجم الشركة حسب قيمة رأس المال .
(5) حجم الشركة حسب مجموع الاصول.
(6) حجم الشركة حسب عدد العاملين.
(7) الميزانيات المعدة من تاريخ تأسيسها :

- الميزانيات المسلّمة الى الجهاز الشعبي للمتابعة .
- آخر ميزانية معتمدة من الجمعية العمومية .

ثانيا : القوائم المالية المعدة من قبل الشركة :

	موجود	غير موجود
— قائمة المركز المالي .		
— قائمة الدخل .		
— حساب المتاجرة والارباح والخسائر .		
— حساب التشغيل .		
— حساب المتاجرة .		
— حساب أ . خ.		
— حساب التشغيل والمتاجرة والارباح		
— قائمة الارباح المحجوزة .		
— حساب التوزيع .		
— قائمة التغيّر في المركز المالي .		

CODESRIA-LIBRARY

ثالثا : نشر التفاصيل اللازمة وتعريف المصطلحات :

	موجود	غير موجود
— تقييم المخزون السلعي .		
— تحديد تكلفة المخزون.		
— توزيع المخزون السلعي حسب النوع .		
— اظهار الاصول الثابتة بصافي القيمة بعد طرح مجمع الاستهلاك		
— ذكر طرق الاستهلاك .		
— اظهار المدينين بعد طرح مخصص الديون المشكوك فيها .		
— اظهار قيمة الديون المعدومة		
— اظهار المخصص بجانب الخصوم		
— اظهار المدينين بدون مخصص ديون مشكوك فيها .		

رابعا : المعلومات المحصورة بين الاقواس :

	موجود	غير موجود
— رأس المال المدفوع (المصرح به)		
— تقييم الاستثمارات .		
— المخزون (طريقة التقييم) .		
— الاصول الثابتة والمرهونة .		
— ايضاح الالتزامات التي لها اسبقية السداد .		
— تحديد ايضاحات على هيئة ارقام		
— البند المراد توضيحه .		

CODESRIA - LIBRARY

خامسا : الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية :

	موجود	غير موجود
— شرح السياسات المحاسبية عن العام الماضي		
— شرح للاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية		
— وصف لبعض العمليات التي لها تأثير على المركز المالي .		

سادسا : الجداول والقوائم والكشوفات الاضافية :

	موجود	غير موجود
— جدول المبيعات .		
— قائمة الاصول الثابتة وتواريخ شرائها		
— قائمة المدينين .		
— جدول اعمار الديون المشكون فيها وتكوين مخصصاتها .		
— تحليل رقم الدخل الى نشاط عادي وغير عادي .		
— مذكرة التسوية .		
— جدول الاعتمادات المستندية .		
— جدول اصول تحت التكوين .		
— قائمة المركز المالي على اساس تغير مستوى الاسعار .		

سابعا : اهم عناصر تقرير المراجع الخارجي :

	موجود	غير موجود
— ان القوائم المالية معدة طبقا للمباديء المحاسبية المتعارف عليها .		
— راي المراجع الخارجي في القوائم المالية والحسابات الختامية .		
— اظهار المعلومات التي يرى المراجع الخارجي اظهارها .		
— بيان أثر الاحداث اللاحقة .		

CODESRIA - LIBRARY

ثامنا : عناصر تقرير مجلس الادارة :

	موجود	غير موجود
— بيان سياسات واهداف ادارة الشركة		
— التنبؤات المستقبلية للشركة والمتمثلة في خطة التنمية .		
— المصروفات الرأسمالية مقابل التوقعات المستقبلية .		
— ايضاحات العاملين .		
— تحديد نشاط الشركة وامكانية التوسع في الانتاج والتسويق .		

CODESRIA - LIBRARY